وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عين تموشنت–بلحاج بوشعيب–

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

مذكرة تخرج ضمن متطلبات لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: مالية المؤسسة

تحت عنوان :

حتمية تنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الإقتصادي في الجزائر – دراسة تحليلية-

من إعداد الطالبتين :

- مولكرالوة وفاء
- بعيليش خيرة سارة

تحت إشراف :

"د. طيبي خديجة "

أعضاء لجنة التقييم

الإسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
دريس أميرة	أستاذ(ة) جامعي	بلحاج بوشعيب عين تموشنت	ممتحنا
طيبي خديجة	أستاذ(ة) جامعي	بلحاج بوشعيب عين تموشنت	مشرفا
لخضاري نجاة	أستاذ(ة) جامعي	بلحاج بوشعيب عين تموشنت	رئيسا

السنة الجامعية : 2025/2024

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و تقدير

نحمد الله ونشكره على نعمة العلم ونشكر كل من ساهم في رفعه وتطويره.

كما أتقدم بفائق الشكر والتقدير للأستاذة المشرفة التي أشرفت على عملنا هذا "طيبي خديجة" وعلى إرشاداتها وتوجيهاتها التي لم تبخل بها علينا ولو بكلمة .

كما أتقدم بالتكريم الى كل من ساهم في هذا العمل من قريب أو بعيد .

إهـــداء

أهدي ثمرة جهدي وعملي المتواضع هذا

الى من احمل اسمه بكل افتخار ، الى من علمني العطاء بدون انتظار

الى من يرتعش قلبي بذكره والدي أطال الله في عمره .

الى من لا يمكن للكلمات ان توفيها قدرها الى ملاكي وسر وجودي في الحياة

الى من كان دعوها ير نجاحي وبلسم جراحي

والدتي حفظها الله ورعاها.

الى سندي في الحياة إخوتي واخواتي الأعزاء

الى كل من علمني حرفا أساتذتي

الى زملائي وزميلاتي

الى كل من احتواه قلبي ونسيه قلمي .

مولكرالوة وفاء

إهـــداء

أهدي ثمرة جهدي وعملي المتواضع هذا

الى من احمل اسمه بكل افتخار ، الى من علمني العطاء بدون انتظار

الى من يرتعش قلبي بذكره والدي أطال الله في عمره .

الى من لا يمكن للكلمات ان توفيها قدرها الى ملاكي وسر وجودي في الحياة

الى من كان دعوها ير نجاحي وبلسم جراحي

والدتي حفظها الله ورعاها.

الى سندي في الحياة إخوتي واخواتي الأعزاء

الى كل من علمني حرفا أساتذتي

الى زملائي وزميلاتي .

بعيليش خيرة سارة

الى كل من احتواه قلبي ونسيه قلمي .

الملخص باللغة العربية :

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات و أثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر و لتسليط الضوء طرحنا الإشكالية التالية: إلى أي مدى يمكن للإقتصاد الجزائري تجاوز التبعية للمحروقات من خلال تنويع صادراتها خلال الفترة 2000-2022؟حيث تعد كخيار إستراتيجي لا بد منه لتحقيق النمو الإقتصادي في الجزائر، خاصة في ظل إعتماد الإقتصاد الوطني بشكل كبير على عائدات المحروقات، وهو ما يجعله عرضة للتقلبات الحادة في الأسواق العالمية، وتتناول الدراسة واقع التجارة الخارجية الجزائرية، مبرزة ضعف مساهمة القطاعات غير النفطية مثل الصناعة، الزراعة، والسياحة في تنمية الصادرات، كما تسلط الضوء على ضرورة تبني سياسات فعالة وآليات واضحة تهدف إلى دعم هذه القطاعات وتنويع مصادر الدخل، من خلال تحفيز الإنتاج المحلي، تحسين تنافسية المنتجات الجزائرية، وتعزيز الإنفتاح على الأسواق الخارجية، وتؤكد الدراسة أن تنويع الصادرات خارج المحروقات يشكل ركيزة أساسية لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة، من خلال زيادة فرص العمل، تقليص العجز التجاري، وتحقيق توازن اقتصادي أكثر استقرارًا على المدى الطويل.

الكلمات المفتاحية : النمو الإقتصادي ، تنمية الصادرات، القطاع الفلاحي، القطاع الصناعي، القطاع السياحي.

الملخص باللغة الانجليزية :

This study aims to achieve export development outside the hydrocarbon sector and its impact on economic growth in Algeria. To shed light on this, we raised the following question: To what extent can the Algerian economy overcome its dependence on hydrocarbons by diversifying its exports during the period 2000-2022? This is considered an essential strategic option to achieve economic growth in Algeria, especially in light of the national economy's heavy dependence on hydrocarbon revenues, which makes it vulnerable to sharp fluctuations in global markets. The study addresses the reality of Algerian foreign trade, highlighting the weak contribution of non-oil sectors such as industry, agriculture, and tourism to export development. It also highlights the need to adopt effective policies and clear mechanisms

aimed at supporting these sectors and diversifying sources of income by stimulating local production, improving the competitiveness of Algerian products, and enhancing openness to foreign markets. The study confirms that diversifying exports outside of hydrocarbons constitutes a fundamental pillar for achieving comprehensive economic development by increasing job opportunities, reducing the trade deficit, and achieving a more stable economic balance in the long term.

Keywords: economic growth, export development, agricultural sector, industrial sector, tourism sector.

قائمة المحتويات

البسملة	II
الشكر	III
الإهداء	IV
الملخص	VI
قائمة المحتويات	IX
قائمة الجداول	XI
قائمة الأشكال	XIII
المقدمة العامة	أ-خ
الفصل الأول : التأصيل النظري والتكاملي للنمو الإقتصادي والتجارة الخارجية	
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للنمو الإقتصادي	18-3
المبحث الثاني : أساسيات التجارة الخارجية والصادرات	26-18
الفصل الثاني : الجزائر ومساعي ترقية الصادرات خارج المحروقات	
المبحث الأول : تطور الإقتصاد الجزائري واثره على تجارة الخارجية وسياسة التصدير	48-30
المبحث الثاني : آليات وتطوير مساعي الجزائر لتنمية الصادرات خارج المحروقات خلال 2000-2022	63-48
الخاتمة	67-66
قائمة المصادر والمراجع	75-69
الفهرس	79-77

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01-01	يوضح الفرق بين النمو الإقتصادي و التنمية الإقتصادية	12
01-02	هيكل تطور الميزان التجاري الجزائري 2000-2022	33
02-02	الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية خلال الفترة2000-2022	35
03-02	الهيكل السلعي للواردات الجزائرية خلال الفترة 2000-2022	37
04-02	التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية 2000-2022	39
05-02	التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية 2000-2020	41
06-02	تطور الصادرات الزراعية خلال 2000-2022	52
07-02	تطور عدد المؤسسات الصناعية في الجزائر	54
08-02	تطور الصادرات الصناعية خلال 2000-2022	55
09-02	طاقات الإيواء السياحي في الجزائر خلال الفترة 2000-2022	57
10-02	تطور الصادرات السياحية خلال فترة 2000-2022	58

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الأشكال	الصفحة
01-01	تصورات مالتوس حول النمو الإقتصادي	06
01-02	أعمدة بيانية تبين تطور الميزان التجاري خلال 2000-2022	34
02-02	يوضح التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية 2000-2022	36
03-02	يوضح التركيبة السلعية للواردات الجزائرية 2000-2022	38
04-02	تطور قيمة صادرات الزراعية خلال الفترة 2000-2022	53
05-02	منحنى تطور صادرات القطاع الصناعي خلال الفترة 2000-2022	55

المقدمة العامة

توطئة:

شكل النمو الإقتصادي هدفًا محوريا تسعى إليه جميع الدول، بغض النظر عن إختلاف أنظمتها الإقتصادية أو مستويات تطورها، إذ لا يمكن تحقيق تنمية شاملة ومستدامة دون بلوغ معدلات نمو مرتفعة؛ وقد شهد الفكر الإقتصادي تطورًا لافتًا في هذا المجال، حيث حاول العديد من الإقتصاديين تفسير محددات النمو والعوامل التي تؤثر فيه، بدءًا من النظريات الكلاسيكية التي ركزت على تراكم رأس المال والعمل، وصولاً إلى النظريات الحديثة التي أبرزت دور التكنولوجيا؛ الإنفتاح التجاري، والإستثمار الأجنبي، والصادرات في تحفيز النمو الإقتصادي.

تعد التجارة الخارجية بشقيها التصدير والإستيراد من العوامل الأساسية المؤثرة في النمو الإقتصادي، حيث يتفق معظم الإقتصاديين على أهمية الصادرات ودورها المحوري في تحفيزه بإعتبارها وسيلة فعالة لتحريك عجلة التنمية وتوفير العملة الصعبة وتقليص العجز في ميزان المدفوعات، وفي هذا السياق تواجه الجزائر تحديات كبيرة ناجمة عن الإعتماد المفرط على المحروقات كمصدر رئيسي للإيرادات، مما يستدعي ضرورة تبني إستراتيجية لتنمية الصادرات، وخاصة تلك التي تركز على الصناعات التحويلية والمجالات الإنتاجية ذات القيمة المضافة العالية.

وقد أظهرت التجارب الدولية أن الدول التي إعتمدت على تنويع صادراتها وركزت على المنتجات ذات القدرة التنافسية عالية حققت نتائج إيجابية من حيث إستقرار النمو وتحقيق التوازن في المبادلات التجارية، وتقليل التبعية للخارج، وتعتبر الجزائر من بين الدول التي تعاني من إختلال كبير في ميزانها التجاري نتيجة إرتفاع فاتورة الإستيراد مقابل ضعف هيكل صادراتها، إذ تقتصر بشكل شبه كلي على المواد طاقوية الخام ما يجعلها عرضة لصدمات الأسعار وتقلبات الأسواق الدولية

إن غياب التنويع في قاعدة الإنتاج الوطني وتركّز النشاط التصديري في قطاع المحروقات أدى إلى تهميش قطاعات واعدة كالصناعة والفلاحة و السياحة، وحرمانها من فرص التوسع والتطور، في حين أن تطوير الصادرات غير النفطية يمكن أن يساهم في دعم التنمية الإقتصادية من خلال توفير فرص عمل، وجذب الإستثمار، وزيادة مداخيل الدولة من العملة الصعبة.

أضحت تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر خيارًا إستراتيجيًا لا مفر منه، بعد أن باتت ضرورة ملحة للتخلص من التبعية المطلقة لعائدات النفط والغاز، والتي شكلت على مدى سنوات طويلة العصب الرئيسي للإقتصاد الوطني ، لقد دفعت هذه الوضعية بالحكومة الجزائرية إلى إطلاق مجموعة من الإصلاحات

والسياسات الإقتصادية الهادفة إلى تنويع مصادر الدخل، وتحرير الإقتصاد الوطني من هيمنة قطاع المحروقات، وذلك من خلال دعم القطاعات ذات القيمة المضافة، وتشجيع الإنتاج المحلي القابل للتصدير.

و من خلال ما سبق ذكره يمكننا طرح الإشكالية التالية:

الإشكالية:

إلى أي مدى يمكن للإقتصاد الجزائري تجاوز تبعيته للمحروقات من خلال تنويع صادراتها خلال الفترة 2000-2022 ؟

و لحل هذه الإشكالية طرحنا بعض التساؤلات الفرعية التالية:

الأسئلة الفرعية:

- هل تؤثر الصادرات خارج المحروقات على النمو الإقتصادي في الجزائر؟
- ماهي إستراتجيات ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر؟
- ما هو دور القطاعات الإقتصادية في تنمية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر للفترة 2000-2022؟

ولحل هذه الإشكالية قمنا بصياغة الفرضية العلمية التالية:

الفرضيات:

⇦ يمكن للإقتصاد الجزائري الحد من تبعيته للمحروقات بتنويع صادراته، من خلال تفعيل الإستثمار في القطاعات البديلة.

ولدراسة هذه الفرضية حددنا الأهداف العلمية التالية:

أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- إبراز أهم المفاهيم المتعلقة بالنمو الإقتصادي والتجارة الخارجية.
- عرض وتحليل تطور التجارة الخارجية في الجزائر خلال فترة 2000-2022.
- إقتراح إستراتجيات و آليات فعالة لتعزيز مساهمة القطاعات غير نفطية في الصادرات الوطنية .
- إبراز أهم المساعي التي قدمتها الجزائر للقطاعات خارج الصادرات النفطية.

أهمية البحث:

تستمد هذه الدراسة أهميتها على إرتباط النمو الإقتصادي في الجزائر بقطاع المحروقات و كذلك تحليل دور الصادرات غير نفطية في الميزان التجاري و إبراز أهم القطاعات الإقتصادية البديلة القادرة على مساهمة في تنمية الصادرات خارج المحروقات.

حدود الدراسة:

تتضمن حدود الدراسة :

الحدود المكانية: الدراسة تخص الدولة الجزائرية

الحدود الزمانية: تم تحديدها من سنة 2000 الى غاية سنة 2022

و للوصول إلى هذه الأهداف إعتمدنا على الدراسات السابقة التي لها صلة وثيقة بموضوع بحثنا:

الدراسات السابقة:

- **إلهام أيت بن اعمر بن عجال، "آليات تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات واقع آليات"، أطروحة دكتورة،2017/2016** تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مختلف القطاعات المعنية بتطور الصادرات غير نفطية و مدى مساهمتها في تنويع الإقتصاد الوطني و على المشكلات التي تعاني منها قطاع التصدير خارج المحروقات و الحلول الممكنة ، و من أهم النتائج المتوصل إليها أن تغيير هيكل الصادرات الجزائرية مرتبط بتشجيع الإنتاج الوطني المنتج للثروة ،بعث الصناعة الوطنية ضروريا لتغيير الإقتصاد الوطني و تنويعه التحفيزي يوفر مناخا مناسبا للمستثمرين ، قطاع المؤسسات هو الركيزة لتنويع الإنتاج الصناعي و لترقية المناولة الصناعية في الجزائر.

- **بن يوب فاطمة، "تنمية الصادرات غير النفطية كبديل للتنويع الإقتصادي في الجزائر" مقال سنة 2017** حاولث الباحثة من خلال هذه الدراسة مجموعة من الأهداف و التي تمثلت في ضرورة العمل على تخفيف درجة الإعتماد على القطاع النفطي، وجعل عملية تفعيل مصادر الدخل غير النفطية ضرورة إستراتيجية من خلال التركيز على التنويع الإقتصادي بتنمية الصادرات غير النفطية،ومن أهم النتائج رغم كل المجهودات والإجراءات والتحفيزات وإختراق الأسواق الدولية لخلق إقتصاد متنوع وتنمية الصادرات غير النفطية إلا

أن الجزائر فشلت في تحقيق ذلك حيث لا يزال إجمالي الصادرات خارج المحروقات يمثل أكثر من 95% وهذا ماجعل التنويع تحدي كبير أمام الحكومة الجزائرية وهدف إستراتيجي على أمل تحقيقه.

- **أحمد بوديسة، "أثر تنمية الصادرات خارج المحروقات على النمو الإقتصادي في الجزائر 2000–2015"**

مقال سنة2020 حاول الباحث من خلال هذه الدراسة إلى تحديد دور التصدير في تحقيق النمو الإقتصادي وأهمية تنمية الصادرات خارج المحروقات في تنمية النمو الإقتصادي .وقد تخلصت أهم نتائجها أن الصادرات خارج المحروقات في الجزائر لا تساهم بشكل كبير في نمو الإقتصاد الجزائري وذلك بسبب النسبة الكبيرة التي تتراوح في 98% من إجمالي صادرات المحروقات خلال الفترة المدروسة أما خارج المحروقات قدرت ب 2% ،بالرغم من كل المجهودات المبذولة من السلطات العمومية إلا أن النتائج بقية دون مستوى الآمال لغياب المناخ التنافسي والكفاءة الإقتصادية.

- **قاسيمي نوال، إشكالية تنمية الصادرات ودورها في دعم النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2009–2018)**

مقال 2022 لخصت هذه الدراسة مجموعة من أهداف و المتمثلة في تخفيف سيطرة القطاع النفطي على الدول ذات التبعية النفطية والتي تعتمد بشكل كبير على صادرات المحروقات للنمو الإقتصادي، ويجب عليها تحويل إقتصادها من أحادي المورد إلى متعدد الموارد .ومن أهم نتائجها تذبذب معدلات النمو الإقتصادي في الجزائر وعدم إستقرارها، بالرغم من قيام الجزائر بعدة إجراءات لترقية الصادرات خارج المحروقات إلا أنها لم تتمكن من رفع قيمتها بسبب هيمنة صادرات المحروقات على هيكل الصادرات الجزائرية، مما يجعل الإقتصاد الوطني عرضة للصدمات الخارجية وهذا راجع إلى قلة تنويع صادراتها.

- **نوال بن شيخة،" دور التنويع الإقتصادي في التنمية صادرات خارج المحروقات–دراسة حالة الجزائر للفترة 2000–"2020،أطروحة دكتوره ، 2024–2025**

تقوم هذه الدراسة على إكتشاف واقع و آفاق التنوع الإقتصادي في الجزائر من خلال تحليل تطور الصادرات في القطاعات الغير النفطية و تقييم مساهمة هذه القطاعات في الناتج المحلي و الميزان التجاري و ابزار مدى اهتمام الدولة بتوفير الإطار التأميني و التمويلي من خلال الإمتيازات و تأسيس مؤسسات تساهم في تعزيز الصادرات خارج قطاع المحروقات و من أهم نتائجها إجراءات ضرورة إصلاح هيكلي شامل للإقتصاد الجزائري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة و ظهور نتائج تطور الصادرات في القطاعات الزراعية و الفلاحية و السياحية و كذلك

يبين وجود مساهمة للصادرات الغير النفطية في النمو الإقتصادي لكنها ما تزال محدودة و تتطلب سياسات أكثر فعالية.

الدراسات السابقة بالغة الأجنبية:

تناولت العديد من الدراسات الأجنبية موضوع تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات و أثره على النمو الإقتصادي و من أهم هذه الدراسات ما يلي:

دراسة: **belhadi afaf ، Ayad Sidi Mohammd ، Zenasni Soumia**

"Non-oil Exports Diversification and Trade Openness in Algeria Empirical Analysis''

مقال 2020 تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الإنفتاح التجاري وتنويع الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2016، وقد إعتمد الباحثون في تحليلهم على نموذج تصحيح الخطأ الهيكلي (VECM) وتشير نتائج الدراسة إلى أن سياسة الإنفتاح التجاري تساهم بشكل إيجابي في تعزيز تنويع الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات على المدى الطويل.

دراسة **benzeghioua mohamed**

''The mutual impact between the economic growth reta and thr growth rate of exports outside the hydrocarbon sector in algeria''

مقال سنة 2024 تهدف هذه الدراسة إلى توضيح العلاقة التبادلية بين معدل النمو الإقتصادي و الصادرات غير المحروقات خلال فترة الدراسة و عرض جهود مختلفة التي تبذلتها الدولة الجزائرية لزيادة قيمة الصادرات و تقديم بعض لحلول القادرة على حل المعوقات التي تحول دون زيادة القيمة ، و من أهم نتائجها التي توصلت لها و هي تنفيذ الجزائر تدابير المختلفة في سياساتها التجارية لتعزيز صادرات السلع و الخدمات خارج قطاع المحروقات مع دعم الشامل لهذه المبادرات و أن حجم نشاط التجاري لا يزال محدودا للغاية لا سيما فيما يتعلق بالصادرات خارج قطاع المحروقات و أن هناك علاقة ضعيفة بين معدل النمو الإقتصادي و حجم الصادرات خارج قيمة المحروقات؛ و من أهم توصيات مقدمة و هي ضرورة تشجيع المؤسسات الإقتصادية الوطنية على إكتشاف

الأسواق الدولية و ينبغي على الجزائر إستخلاص دروس الدول التي نجحت في زيادة صادراتها من خلال إستراتيجية تنمية ملحوظة .

ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة:

الإعتماد على ما ورد في الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث، يتبين أن هناك إجماعاً على الأثر الإيجابي للصادرات خارج قطاع المحروقات في تعزيز النمو الإقتصادي وتنويع مصادر الدخل، فقد أظهرت التجارب أن تنمية وتطوير الصادرات خارج قطاع المحروقات يساهم بفاعلية في دفع عجلة التنمية الإقتصادية، ويدعم قدرة الصناعات المحلية على التنافسية والوصول إلى الأسواق الخارجية.

كما تبرز أهمية دراستنا في تحليل نتائج الإحصائيات لمؤشرات التنويع الإقتصادي ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات، إذ تناولت ثلاث قطاعات رئيسية هي: الزراعة، والصناعة، والخدمات، لتوضيح مفهوم التنويع الإقتصادي وأثره على صادرات كل قطاع خلال الفترة من عام 2000 حتى عام2022.

تركز الدراسة الحالية على تحقيق أهداف شاملة تربط بين التنويع الإقتصادي وتطور الصادرات، بخلاف الدراسات السابقة التي ركزت على متغيرات منفصلة.

منهج الدراسة :

لتحقيق أهداف الدراسة تم الإعتماد على :

⇦ **المنهج الوصفي**: للتعريف بمختلف المفاهيم المرتبطة بالنمو الإقتصادي و التجارة الخارجية و هذا بخصوص الجانب النظري.

⇦ **المنهج التحليلي**: لتحليل المعطيات و الإحصائيات المرتبطة بالتجارة الخارجية للجزائر و الصادرات الجزائرية.

تقسيمات البحث:

لدراسة هذه الفصل قسمنا البحث إلى فصلين رئيسيين حيث يركز الفصل الأول على الإطار النظري للنمو الاقتصادي والتجارة الخارجية، وينقسم إلى مبحثين أساسيان حيث يناقش المبحث الأول الإطار النظري للنمو الاقتصادي، بينما يناقش المبحث الثاني أساسيات التجارة الخارجية والصادرات. يقدم الفصل الثاني دراسة تحليلية لاستراتيجية تعزيز الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2000-2022، وينقسم إلى مبحثين:

يناقش المبحث الأول تطور الاقتصاد الجزائري وتأثيره على التجارة الخارجية، بينما يناقش المبحث الثاني تنويع القطاعات في تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 2000-2022.

الفصل الأول :

التأصيل النظري والتكاملي للنمو الاقتصادي والتجارة الخارجية

مقدمة الفصل:

يعتبر النمو الإقتصادي و التجارة الخارجية عنصران أساسيان في أي إقتصاد حديث إذ مثل النمو الإقتصادي الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي للدولة مما يعكس تحسن مستوى المعيشة و زيادة الفرص الوظيفية، و من جهة أخرى نجد أن التجارة الخارجية تلعب دورا محوريا في تعزيز النمو الإقتصادي، حيث تسمح للدول بالوصول إلى الأسواق العالمية و تبادل السلع و الخدمات .

كما تعتبر الصادرات جزءا حيويا من التجارة الخارجية إذ تساهم في تحقيق الفائض في الميزان التجاري مما يعني ان قيمة السلع والخدمات المصدرة تفوق تلك المستوردة، وهذا التوازن يساهم في تعزيز الإحتياجات النقدية للدولة ويعزز من قدرتها على الإستثمار والمشاريع التنموية الجديدة.

سيتناول هذا الفصل مبحثين رئيسيين، حيث يُعنى المبحث الأول بعرض الإطار النظري للنمو الإقتصادي من خلال إستعراض أبرز المدارس الفكرية والنماذج المرتبطة به، أما المبحث الثاني فسيركز على التجارة الخارجية والصادرات مع بيان إرتباطها بمسار النمو الإقتصادي.

المبحث الأول: الإطار مفاهيمي للنمو الإقتصادي.

يعد النمو الإقتصادي من المفاهيم الأساسية في علم الإقتصاد، لكونه يعكس الزيادة المستدامة في الناتج المحلي ويعد مؤشرا على تطور الإقتصاد وتحسين مستوى العيشة، يوضح هذا المبحث الإطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي وهذا من خلال إستعراض أهم مدارسه مفاهيمه ونماذجه الأساسية.

المطلب الأول: النمو الإقتصادي في الفكر الإقتصادي.

يُعتبر النمو الإقتصادي دليلاً مهماً على تقدم المجتمعات وتحسن مستوى معيشة السكان، لذلك سعت مختلف المدارس الإقتصادية إلى تفسير العوامل التي تقف وراءه والطرق التي يمكن من خلالها تحقيقه، وسوف نستعرض أهم المدارس الفكرية التي ركزت على عملية النمو بداية من الإقتصاديين الكلاسيكيين.

الفرع الأول: المدرسة الكلاسيكية.

تعد المدرسة الكلاسيكية من أحسن المدارس التي قدمت إسهامات واضحة ومتكاملة حيث أنها تضمن آراء آدم سميت ودافيد ريكاردو ومالتوس، إذ أنهم إهتموا بالبحث عن الأسباب زيادة معدل النمو الإقتصادي في المدى البعيد، وعلى هذا سنتطرق إلى أهم منظرين هذه المدرسة.

أولا: أهم المنظرين المدرسة الكلاسيكية.

ومن أهم المفكرين في المدرسة الكلاسيكية:

1. آدم سميت:

يعتبر سميت أول من طرح في كتابه ثروة الأمم موضوع التنمية الإقتصادية حيث يمتاز هذا التحليل الإقتصادي بداية جديدة وإعتمد على أدوات التحليل المنطقي ومقارنته مع عملية التنمية الإقتصادية بين دول قارات العالم بهدف فهم كيفية حدوث النمو الإقتصادي ويرتكز هذا المفهوم على "اليد الخفية" الذي يعني أن النظم الإقتصادي قادر على تحقيقي التوازن تلقائيا دون تدخل الدولة التي تعيق النمو الإقتصادي[1].

كما قام سميت بتحديد بعض العوامل لتحقيق عملية النمو الإقتصادي من خلال:

- **تراكم رأس المال:** يرى سميت أن الطريقة الأساسية لزيادة الثروة من خلال رفع الإنتاج وهذا لا يتم عبر زيادة الإستثمارات الرأسمالية ولتحقيق ذلك يجب أن يتم إدخار، يرى سميت أن الطريقة الأساسية لزيادة الثروة من خلال رفع الإنتاج وهذا لا يتم إلا عبر زيادة الإستثمارات الرأسمالية ولتحقيق ذلك يجب أن يتم إدخار جزء من الأرباح

[1] عبد الحليم شاهين، **"التطور التاريخي لنظريات النمو و التنمية في الفكر الإقتصادي"**، مجلة الدراسات التنموية المعهد العربي لتخطيط ، عدد73، 2021،ص06.

لناتجة من الأنشطة الزراعية الصناعية ليعاد إستثمارها مرة أخرى، كما أكد على تحصيص العمل أي تقسيم المهام لزيادة الكفاءة والإنتاجية[1].

- **تقسيم العمل:** وهو الأساس لرفع الإنتاجية فتخصص العمال في المهام محدد بدلا من قيام بعدة أعمال يضيعهم في الوضع ويسمح لهم بإنتاج كمية أكبر بنفس لجهد وبما أن لتوسع لا يحقق إلا عندما يتمكن العمال من إستخدام الأدوات والآلات وعلى هذا فإن الإقتصاد يحتاج الى تراكم رأسمالي[2].
- **النمو السكاني:** حيث يساهم في توفير عدد كبير من العمال بشكل كبير في تعزيز الإنتاج، نظرا لكون العمل أهم عناصر الإنتاج[3].

2. دفيد ريكاردو:

يعد دفيد ريكادو من أبرز المفكرين الكلاسيكيين حيث إرتبط إسمه بالعديد من الآراء الإقتصاديين، خاصة ما يتعلق بالأجور والتجارة الخارجية وقد إعتبر الزراعة من أهم القطاعات الإقتصادية لدورها الحيوي في توفير الغذاء لسكان حيث أشار إلى خضوعه لقنون الغلة المتناقصة ما يعني أن نتيجة الأرض تقل مع مرور الوقت رغم زيادة العمل ورأس المال، كما أقر بأهمية التقدم التكنولوجي في تخفيف من آثار هذا القانون لكنه مع ذلك توقع أن تؤدي أي ظاهرة في النهاية إلى الركود الرأسمالي بسبب تراجع العوائد الزراعية[4].

ومن خلال عملية التحليل التي قام بها ريكاردو قسم المجتمع إلى ثلاثة مجموعات:

- **الرأسماليون:** فتجسد دورهم في توفير رأسمال الثابت ويسعون لتوسيعه بهدف تحقيق أعلى قدر من الأرباح كما يتحملون مسؤولية دفع أجور العمال وتوفير مستلزمات الإنتاج الضرورية
- **العمال الزراعيون:** يعتمدون بشكل أساسي على الأجور مع زيادة عدد السكان يزداد عرض العمل مما يؤدي إلى إنخفاض الأجور تدريجيا حتى تصل إلى مستوى الكفاف.
- **ملاك الأراضي:** حيث يقوم بدورهم في إقتصاد من خلال تحصل الدخول عبر الريع فمع تزايد عدد السكان وتراكم رأس المال تصبح الأراضي الخصبة نادرة مما يدفع الى إستخدام أراضي أقل خصوبة وفي هذه الحالة يتحول جزء من محصول الأراضي الأكثر خصوبة إلى ملاكها بإعتبارهم يفرضون ثمن مقابل إستخدام أراضيهم ذات الإنتاجية الأعلى[5].

---

[1] معط الله أمال، **"أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الإقتصادي دراسة قياسية بإستخدام بيانات Panelلحالة الدول العربية 1990-2019"**، أطروحة دكتورة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2020-2021، ص71.

[2] عبد الحليم شاهين، **مرجع سبق ذكره**، ص06.

[3] مروة مومن، **"أثر تنمية الصادرات خارج المحروقات على النمو الإقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 2000-2020"**،أطروحة دكتورة ، جامعة 8 ماي 1945 ،قالمة ،2023 ،ص50 .

[4] مدحت محمد القريشي، **"التنمية الإقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات"**، دار وائل للنشر، الطبعة 1، عمان 2007، ص 58.

[5] أجري خيرة، **"أثر التفاعل بين السياسة المالية والنقدية في تحقيق النمو الإقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال فترة 1986-2017 "**، أطروحة دكتورة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2018-2019، ص 84.

ويرى ريكاردو أن التجارة الدولية تلعب دورا أساسيا في الإقتصاد الخاص عندما يتم تقسيم العمل بين الدول حيث تركز كل الدولة على الإنتاج السلع التي تستطيع انتاجها بتكاليف أقل نسبيا، كما أكد على أهمية عدم تدخل لدولة في النشاط الإقتصادي مثل فرض الضرائب لأن ذلك قد يقلل من رغبة الرأسماليون في الإستثمار مما يعيق عملية التنمية الاقتصادية[1].

3. توماس روبرت مالتوس:

قام مالتوس بتقسيم الإقتصاد إلى قطاعين رئيسين:

- القطاع الصناعي حيث يعد المحرك الأساسي للنمو الإقتصادي نظرا لتمتعه بزيادة الغلة نتيجة لتوفر فرص الإستثمارية المربحة لرؤوس الأموال وسهولة تطبيق الإبتكارات التقنية فيه.
- القطاع الزراعي يعاني من تناقص في الغلة بسبب محدودية الأراضي الزراعية المتاحة بالإضافة إلى ضعف إدماج التكنولوجية الحديث فيه[2].

وقد أكد مالتوس على أهمية الطلب الفعال في التنمية الإقتصادية وذلك أن حجم الإنتاج يتحدد وفقا لطلب خلافا لمن يعتمدون على قانون "ساي " الذي يفرض أن العرض يخلق الطلب الخاص به وفقا "مالتوس" فإن الطلب الفعال يجب أن ينمو بشكل يتناسب مع القدرات الإنتاجية للحفاظ على الإستقرار الإقتصادي.

كما أشار إلى أن إختلال التوازن بين الإدخار وإستثمار رؤوس الأموال الناتج عن ضعف الطلب، يؤدي إلى تراجع في الإستهلاك وهو ما يضعف من عملية التوسع الإنتاجي وتراجع الحواجز الإستثمارية، وعلى هذا إعتبر مالتوس إن الطلب الفعال هو عنصر حاسم الذي يضمن إستقرار النشاط الإقتصادي[3].

كما نال مالتوس في نظريته فكرة عدد السكان يتزايد وفق معدل متسارع بمتوالية هندسية(...1.2.4.8.16) من حيث إن الإنتاج الغذاء ينمو بمعدل بطيء بمتوالية عددية (...1.2.3.4) مما يؤدي إلى تجاوز عدد السكان لمستوى غذائي المتاح ، مما أدى إلى خلق خلل على المواد الزراعية فنتج عنه نقص الغذاء و تدهور في مستوى معيشة الفرد ، وإن الزيادة في الدخل يؤدي إلى تحفيز النمو السكاني لأن هذه الزيادة تقابلها زيادة في الإنتاج الغذاء مما يقلل فرص تحسين مستوى دخل الفرد و يرى الحل لهذا التحكم في النمو السكاني و تحفيز التقدم التكنولوجي لرفع الكفاءة الإنتاجية [4].

يبين الشكل الموالي تصورات مالتوس حول النمو الإقتصادي :

---

[1] الوليد قيسوم ميساوي ،**"أثر ترقية الإستثمار على النمو الإقتصادي في الجزائر منذ 1993"**،أطروحة دكتورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، 2018، ص15.

[2] بوقفطان سمية، **"أثر سياسة المالية والنقدية على النمو الإقتصادي في الجزائر دراسة قياسية 1990-2019 "**، أطروحة دكتورة، جامعة أبو بكر بلقايد ،2022-2023، ص **127.**

[3] عزيزي سعاد، **"أثر التطور النقدي على النمو الإقتصادي في الجزائر وبعض الدول النامية خلال فترة 1990-2020 "**، أطروحة دكتورة، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2024، ص119**.**

[4] مدحت محمد قريشي، **مرجع سبق ذكره**، ص 60**.**

الشكل رقم (01–01): تصورات مالتوس حول النمو الاقتصادي.

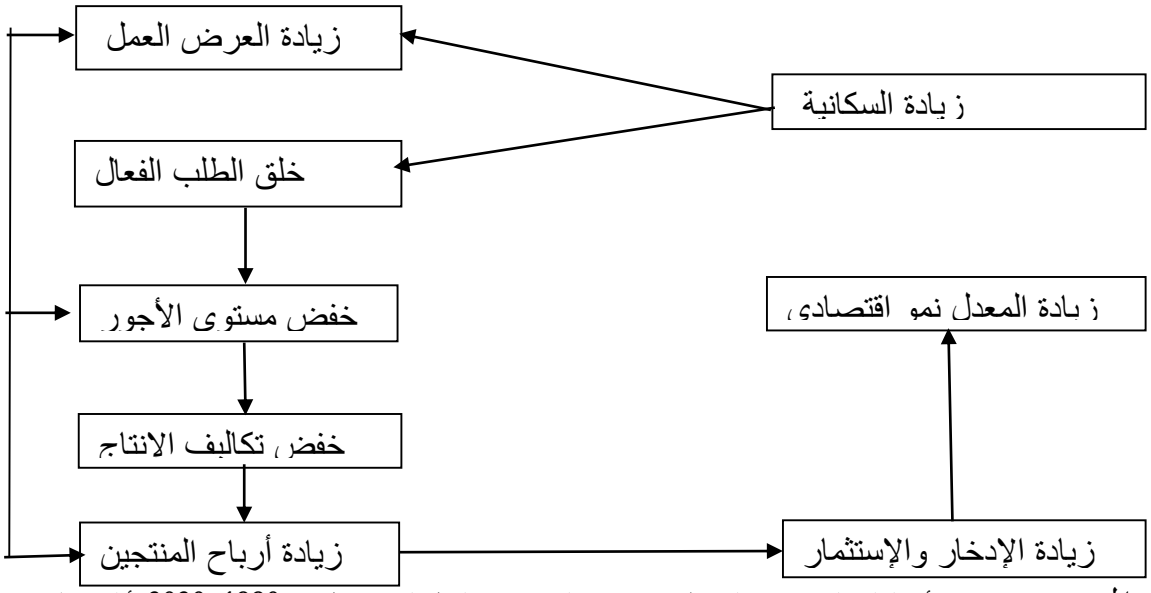

المصدر: عزيزي سعاد، أثر التطور النقدي على النمو الإقتصادي في الجزائر وبعض الدول النامية خلال فترة 1990–2020، أطروحة دكتورة، جامعة زيان عاشور، جلفة، 2023–2024، ص 120.

ثانيا: الإنتقادات الموجهة للمدرسة الكلاسيكية.

فقد واجهت المدرسة الكلاسيكية العديد من الإنتقادات والتي تكمن في[1]:

- تجاهلت أهمية الطبقة الوسطى في الإقتصاد؛
- لم تعطي إهتماما كافي للقطاع العام؛
- قللت من قيمة الإبتكار وتكنولوجيا؛
- إعتمدت على إفتراضات غير واقعية، منها أن المشاريع تنشأ بشكل تلقائي لمجرد وجود ركود.
- أخطأت في تحليل الأجور والأسعار إذا إفترضت أن الأجور نتيجة تلقائي نحو المستوى الكفاف، مما يؤدي في النهاية إلى حالة الركود الدائم؛
- نظرتها للنمو الإقتصادي كانت غير دقيقة، فقد إعتبرت أن الإقتصاد لا يصل إلى نقطة التوازن الثابتة متجاهلة التغيرات الديناميكية التي تحت بفقل الإبتكار والتطور وهذا الإفتراض لا يتماشى مع واقع الإقتصاد الحديث الذي يتسم بالحركة والتغير المستمر.

[1] جلال خشب، **"النمو الإقتصادي"**، شبكة الألوكة، www.alwkah.net تاريخ الإطلاع 02-02-2025.

الفرع الثاني: المدرسة الكينزية.

شكلت المدرسة الكينزية قاعدة هامة من حيث المفاهيم وادوات التحليل التي إستخلت من طرف العديد من إقتصاديين في تحليلهم للنمو الإقتصادي.

أولا: أسس وفرضيات المدرسة الكينزية.

إن مؤسس المدرسة الكينزية وهو" جون مينارد كينز " وقد حدث ثورة في الفكر الإقتصادي ومن خلال طرحه نموذج التوازن العام الذي مكنه من تفسير أزمة الكساد الكبير التي إحتالت العالم سنة 1929،[1] وقد تعارضت النظرية بشكل كبير مع النظرية الكلاسيكية وقامت المدرسة الكينزية على بعض الفرضيات التي وجهها إلى المدرسة الكلاسيكية والتي تمثلت في[2]:

- عدم واقعية إفتراض التشغيل الكامل؛
- بطلان فرضية التوازن التلقائي في الأسواق؛
- رفض الفرضية الحيادية للدولة؛
- عدم صحة الفرضية مرونة الأجور والأسعار، لا سيما الأجور عند إنخفاضها؛
- إنتقاد قانون ساي الذي يفرض أن العرض يخلق الطلب وهو ما ثبت عدم صحته خلال الازمة الإقتصادية وقدم إفتراضات التالية:
- يصل الإقتصاد إلى حالة التوازن عند مستوى يقل عن التشغيل الكامل ويستمر هذا الوضع لفترة طويلة؛
- تدخل الدولة أمرا ضروريا سواء للحفاظ على التوازن الإقتصادي أو للمحافظة عليه وضمان إستمراره؛
- الطلب هو العامل الأساسي الذي يحدد مستوى العرض وليس العكس كما يفترض بعض النظريات؛

كما ركز كينز في نظريته على تحقيق الإستقرار الإقتصادي أكثر من تركيزه على النمو الإقتصادي طويل المدى، وكان إهتمامه بشكل خاص على مدى القصير أي على كيفية تحقيق التوازن في الإقتصاد في ظل تقلبات الطلب الكلي[3].

ثانيا: الإنتقادات الموجهة للمدرسة الكينزية.

فقد أثرت هذه النظرية العديد من الإنتقادات التي وجهت إليها ومن أهمها[4]:

- تتسم هذه النظرية بطابع ثابت اذ لا تأخذ في الحسبان تطور النظام الرأسمالي او الديناميكية حركية مع مرور الوقت؛

---

[1] أجري خيرة، **مرجع سبق ذكره**، ص 87.

[2] ضيف أحمد، **"أثرالسياسة المالية على النمو الإقتصادي المستدام في الجزائر 1989—2012 "**، أطروحة دكتورة، جامعة الجزائر 03، 2014، ص 23.

[3] كمال قسول، عبد الحق. أ، **"مؤشرات نمو الإقتصادي إطلالة على الإقتصاد الجزائري خلال فترة 1960- 2021"** ، مجلة البصائر، مجلد 1، عدد1، ديسمبر 2021، ص 61.

[4] عزة قناوي ،نيرة .س، **"أساسيات الإقتصاد الكلي"** ،دار العلم للنشر والتوزيع ،2005 ،ص 114 ،115.

- تعد هذه النظرية قصيرة المدى أي أنها صالحة لتحليل الأوضاع الإقتصادية على المدى القريب فقط ولا يمكن الإعتماد عليها في تفسير التحولات الإقتصادية البعيدة؛
- إتفاق الكثير من الفكر الماركسي أن الأزمات الرأسمالية تأتي من عوامل الداخلية وليس من المؤتمرات الخارجية، وقد رأى كينز أن الرأسمالية تفقد قدرتها على النمو التلقائي لأن نظام الإقتصادي لا يضمن دائما التوازن بين الإدخار والإستثمار؛
- يري البعض الإقتصاديون ومنهم "هايك " أن تطبيق نظرية الكينزية أدى الى توسع دور الدولة في الإقتصاد حيث تدخلت الحكومة لضمان تحقيق التوظيف الكامل والحفاظ على هذا الهدف حتى وان كان على حساب كفاءة سوق العمل ووظائفه التقليدية التي كانت معتمد عليها الحكومات في مواجهو البطالة؛
- كما رأى مفكرين الاخرون أن تطبيق النظرية الكينزية ساهمت في زيادة تدخل الدولة في الإقتصاد من خلال الإنفاق الحكومي المتزايد مما أدى إلى عجز في الموازنة العامة وتم تمويله من خلال رفع الضرائب أو الإصدار النقدي.

الفرع الثالث: المدرسة النيوكلاسيكية.

وهي المدرسة التي ظهرت في أواخر القرن التاسع عشر، وجاءت إمتدادا لإسهامات المفكرين الكلاسيكيين.

أولا: أسس وفرضيات المدرسة النيوكلاسيكية.

أدت الدفعة الواقعية الجديدة المترابطة بالإقتصاد الرأسمالي إلى حدوث تحول في الفكر الإقتصادي، حيث تم التخلي عن الإتجاه الفكري السابق (هارود دومار) الذي ركز على جانب الطلب، ليحل محله توجه الفكري الجديد يركز على جانب العرض بوصفه العنصر الحاسم في تحقيق النمو الإقتصادي، هذا التوجه الجديد يقوم على فكرة أن إستكمال عناصر العرض هو العامل الأساسي في عملية النمو والتنمية ومن هذا جاءت تسمية هذا التوجه بالنيوكلاسيكي، وهذا لإحياء أفكار الكلاسيكية التي تؤمن بأهمية جانب العرض في تفسير النمو والتنمية[1].

ومن هذا قامت المدرسة على بعض الفرضيات الأساسية والمتمثلة فيما يلي[2]:

- يفرض أن النشاط الإقتصادي لا يؤثر بتصرفات الفاعلين الإقتصاديين (كالإستثمار والبحث)
- عوامل النمو على أنها خارجية عن نظام الإقتصادي؛
- لا يعطي رأس المال البشري أو المادي دورا جوهريا في تفسير النمو، كما تستبعد مساهمة الحكومات من العملية الإنتاجية؛
- يقوم النشاط الإنتاجي على الشروط معينة، ومن بينها تشابه المنتجة فيما يخص النشاط ومن أبرز هذه الشروط ما يلي:

[1] أحمد ضيف، **مرجع سبق ذكره**، ص28.
[2] ساطور رشيد، **"دراسة نظرية حول النمو الإقتصادي والتنمية المستدامة علاقات وروابط "**، مجلة التراث، جامعة الجلفة، العدد 10، ديسمبر 2013، ص 165 .

- أن تكون التكنولوجيا المستخدمة ذات العوائد متناقصة على رأس المال العمل؛

ومن خلال هذه الفرضيات قدمت النظرية النيوكلاسيكية " نموذج النمو التوازني " والذي يضمن العناصر التالية:

- يتحدد معدل الإدخار بإعتباره محددا أساسيا لمراحل التوازن الإقتصادي؛
- تعلب العوامل التي تؤثر على سلوك الإدخار دورا في تحديدي مستوى نصيب الفرد من الدخل والإستهلاك، دون أن يكون لها تأثير مباشر على معدل النمو في حالة توازن؛
- يفرض أن معدل نمو دخل يتناسب مع معدل التقدم التكنولوجي إذ ينظر الى التكنولوجيا بإعتبارها القوة المحركة الرئيسية لزيادة نصيب الفرد من الدخل على المدى الطويل.

ثانيا: الإنتقادات الموجهة للمدرسة النيوكلاسيكية:

يمكن تعداد الإنتقادات الموجهة للمدرسة النيوكلاسيكية فيما يلي[1]:

- إعطاء أولوية مفرطة للجوانب الإقتصادية في تحقيق النمو والتنمية، مع إغفال الأبعاد الأخرى كالجوانب الإجتماعية، والثقافية، والسياسية، التي لا تقل أهمية؛
- الإعتقاد بأن التنمية تحدث تلقائيًا نتيجة للنمو الإقتصادي، وهو ما يتعارض مع ما تُجمِع عليه الأدبيات الإقتصادية من ضرورة وجود قوة دافعة تقود عملية التنمية؛
- التركيز على المشكلات الإقتصادية في الأجل القصير، دون التطرق إلى الآثار المحتملة على المدى الطويل؛
- إفتراض أن تحرير التجارة الخارجية سيتم بسلاسة، متناسين العقبات الفعلية التي تعيق هذا المسار، مثل التدخل الحكومي ووجود حواجز تجارية، لا سيما بعد الثمانينيات من القرن العشرين.

المطلب الثاني: عموميات حول النمو الإقتصادي.

إستحوذ النمو الإقتصادي على إهتمام الباحثين في مجال الإقتصاد، فعند الحديث عن النمو الإقتصادي يتبادل لنا الحديث عن مفهومه العام ومفهوم التنمية وفرق بينهم وبإضافة إلى أنواعه وأهميته، وكما أنه يعتبر من أهداف الأساسية التي تسعى إلى الدول.

الفرع الأول: مفاهيم النمو والتنمية الإقتصادية وفروق بينهم.

تُعد قضايا النمو والتنمية الإقتصادية من أبرز المحاور التي تشغل إهتمام الإقتصاديين حول العالم، لما لها من أثر مباشر على تحسين مستوى المعيشة وتحقيق الرفاهية الإجتماعية.

[1] وميض كريم عبد الرحيم، **"أثر إستثمار في قطاع الاتصالات في النمو الإقتصادي "**، أطروحة الدبلوم العالي، جامعة كربلاء، العراق، 2021، ص 38.

أولا: مفهوم النمو الإقتصادي.

- يعرف النمو الإقتصادي بأنه الزيادة في الدخل او الناتج القومي الحقيقي على مر الزمن، ويتم قياس معدل النمو الإقتصادي عادة من خلال التغير في الناتج أو الدخل القومي الحقيقي أي معدل التغير في الدخل الحقيقي، وبفضل العديد من إقتصادين إستخدم معدل التغير في الدخل الفردي بدلا من التغير في الدخل القومي الإجمالي[1].
- النمو الإقتصادي يشير إلى زيادة في حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وهي التي تعكس تحسن مستوى المعيشة، يقاس هذا النمو من خلال مستوى معيشة البلد مع مرور الوقت أي زيادة في حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا يؤدي إلى إرتفاع الرفاهية الإقتصادية تصبح البلدان أكثر غنى ذات الناتج المحلي للفرد المرتفع حيث تتمتع برفاهية المادية أعلى في متوسط من البلدان الأقل، ويعيش سكانها بمستويات أفضل من إستهلاك وزيادة الامن الغذائي والحياة الأطول[2].
- أن النمو الإقتصادي يرتبط بزيادة الإنتاج فإنه يتجسد عنصرين أساسيان و هما: إرتفاع الناتج الوطني الحقيقي بين فترتين و زيادة معدل دخل الفرد، و عرفه شومبيتر بأنه التغير الجذري و منتظم و يحدث على المدى الطويل نتيجة لزيادة كمية الموارد المتاحة و يمكن تعزيز المنافسة بين الدول المتقدمة لتنظيم الأسواق و تحفيز الإنتاج إضافة إلى تقليل القيود المفروضة على إستخدام الأراضي كما يمكن للحكومات إتباع إستراتيجيات فعالة لدعم النمو الإقتصادي مثل البطالة، أسباب الهجرة و غيرها ...[3]
- وعليه يعرف النمو الإقتصادي على أنه الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي أو الناتج الوطني بمعنى آخر يعكس النمو الإقتصادي قدرة الإقتصاد على إنتاج السلع والخدمات إعتمدا على المدخلات من العوامل الإنتاج خلال فترة زمنية محددة[4].

[1] منعم أحمد خيضر، **"الإقتصاد الكلي المبادئ والتطبيقات"**، دار وائل للنشر و التوزيع ،عمان ،الأردن ،2021 ،ص 297.
[2] أمين حواس،**"نماذج النمو الإقتصادي"**، منشورات مخبر تطوير للمؤسسة الإقتصادية الجزائرية ،جامعة إبن خلدون ،الجزائر،2021،ص3.
[3] دينواي انفال عائشة، زرواط. ف، **"أثر الديمغرافي على النمو الإقتصادي في الجزائر دراسة قياسية 1970- 2019"** ، مجلة إستراتيجية والتنمية، مجلد 12 عدد 1، جامعة مستغانم، 2022، ص15.
[4] مروة مومن، **مرجع سبق ذكره**، ص 41.

ثانيا: مفهوم التنمية الإقتصادية.

- التنمية الإقتصادية هي أساس النمو لكنها لا تكفي لتحقيقه النمو يعني زيادة إنتاج السلع والخدمات تكون تفوق النمو السكاني، بينما تهتم التنمية بجودة وهيكل هذا الإنتاج كما أن تخصيص الأموال في الموازنة العامة يؤثر على تنمية من خلال توجيهها للإستثمار مع ضرورة ضمان أن تتشكل الإرادات من مصادر إنتاجية لتولد الدخل والثروة[1].
- التنمية الإقتصادية هي عملية شاملة تهدف إلى تحسين مستوي معيشة وذلك من خلال زيادة في متوسط الدخل الحقيقي و توزيعه ورفع نوعية الحياة[2]، و هي تتضمن تحولات إقتصادية و إجتماعية مصاحبة للنمو حيث يحقق النمو إلى جانب أحداث التحولات و التقنيات الإنتاج و هياكله و إعادة توزيع عناصر الإنتاج بين مختلف القطاعات الإقتصادية[3].
- وكما يمكن تعريفها على أنها العملية التي بسببها يتم الإنتقال من حالة تخلف إلى حالة التقدم وهو ما يتطلب إدخال تغيرات جوهرية وهيكلية في بنية الإقتصاد، وبنظر إليها البعض إلى أنها المرحلة التي يبدأ فيها الإقتصاد القومي بالنمو والإنطلاق وتهدف التنمية إلى تحقيق زيادة في متوسط دخل الفرد الحقيقي على مدى الزمن ومن خلال أحداث تحولات في هيكل الإنتاج وتحسين تنوع وجودة السلع والخدمات[4].
- كما عرفت التنمية الإقتصادية على أنها العملية الشاملة والتي يعتبر النمو الإقتصادي محورا أساسيا فيها، ولا يمكن أن تقتصر التنمية على هذا الجانب فقط، فأهدافها تتجمع في إطار الحضاري ديناميكي يتميز بمعالم وقيم محددة[5].
- ومن خلال هذه التعارف يمكن القول على أن التنمية الإقتصادية هي عملية لتحسين معيشة في الدولة ما من خلال الإنتاجية ورفع مستوى الدخل الفرد الحقيقي.

ثالثا: الفرق بين النمو الإقتصادي والتنمية الإقتصادية.

يمكن الوقوف على أهم الفروقات في النمو الإقتصادي والتنمية الإقتصادية من خلال التعاريف السابقة لهم وهذا من خلال الجدول التالي:

---

[1] عادل بونحاس ،جرفي.ز ،**"قياس أثر السياسة المالية والنقدية على النمو الإقتصادي للجزائر خلال الفترة 1990-2020 بإستخدام نماذج الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة والمتباطنة ARDC"**، مجلة الأبحاث الإقتصادية ،مجلد 16 ،عدد 2، 2021 ،ص301 .

[2] جوزيف نعمة موسى، **"أثر الفساد الإداري على التنمية الإقتصادية في سورية"**، مجلة البحوث الإقتصادية المالية، مجلد 7، عدد 1، 2020، ص 261.

[3] عبد الكريم بعداش، **دراسة في تنمية إقتصادية في الجزائر خلال 1990-2009**، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، عدد8، ص114

[4] بهوري نبيل، **أهمية الإستثمار في تطوير التنمية الإقتصادية –دراسة حالة الدول العربية**، مجلة دفاتر إقتصادية، مجلد 10، عدد1، 2019 ص408 .

[5] قندوز فاطمة الزهرة، **"إشكالية النمو السكاني وأثرها على التنمية الإقتصادية"**، مجلة الإبداع، المجلد 9، عدد1، 2019، ص471.

الجدول(01-01): يوضح الفرق بين النمو الإقتصادي والتنمية الاقتصادية.

النمو الإقتصادي	التنمية الإقتصادية
عكسه هو الركود أو الكساد	عكسها وهو التخلف
الزيادة الثابتة التي تشمل جانب واحد من جوانب الحياة	الزيادة المتسارعة التي تشمل مختلف جوانب الحياة خلال فترة زمنية محددة
يتميز النمو بشكل أساسي على التغير الكمي	تتميز التنمية بشكل أساسي على التغير الكيفي
لا يرتكز على كيفية توزيع الدخل الحقيقي الإجمالي بين الافراد	ترتكز على زيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي خاصة للفقراء
بتميز بنطاق أضيق مقارنة مع التنمية	تتميز بنطاق واسع وشامل من النمو

المصدر: عبد الله ياسين، مقومات أسعار الصرف وتأثيرها على النمو الإقتصادي لدول الخليج دراسة بإستخدام PANEL، مجلة الإقتصاد المال وأعمال، مجلد 8، عدد 1، مارس 2023، ص703.

الفرع الثاني: أنواع النمو الإقتصادي.

هناك عدة أنواع أساسية للنمو الإقتصادي وهي:

أ- النمو العابر: يعتبر هذا النمو أكثر حدوثا في الدول النامية، حيث يكون غير مستقر أو مستدام بل يرتبط بعوامل مفاجئة تزول سريعا، فهو إستجابة لظروف طارئة مثل لمساعدات الخارجية المؤقتة أو إرتفاع المفاجئ في أسعار المنتجات، لكن سرعان ما يتلاشى بزوال أسبابه.

ب-النمو المخطط: وهو النمو الناتج عن تخطيط شامل للموارد وفق الإحتياجات المجتمع، وتتوقف فعالية كفاءة المخططين وواقعة الخطط وهو ذاتي الحركة وإذا إستمر لعقود يتحول إلى التنمية الإقتصادية[1].

ت-النمو الطبيعي: يعني الزيادة المستمرة في الدخل الوطني الفعلي، بمعدل يفوق النمو السكاني، ويحدث بسبب تفاعل المتغيرات الإقتصادية دون الحاجة إلى تخطيط إقتصادي مسبق[2].

ث-النمو الموسع: يعرف بالنمو واسع النطاق ويعتد على زيادة المدخرات لكنه لا يؤثر على دخل الفرد كمرحلة إنتقالية نحو النمو المكثف.

[1] مسغوني سهام، بلعباس. ر، **"أثر أساسات النقدية على النمو الإقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط-دراسة قياسية من الدول العربية"**، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، مجلد20، عدد 1، 2020، ص 265.

[2] مروة مومن، **مرجع سبق ذكره**، ص 46.

ج– النمو المكثف: وهو يعتمد على تحسين الإنتاجية عبر التقدم التكنولوجي داخل المنشآت الإقتصادية مما يزيد من كفاءة إستخدام رأس المال والعمالة ويؤدي ذلك إلى إستثمارات في الإبتكار مما يرفع معدل النمو الدخل ليصبح أعلى من معدل النمو السكاني وبالتالي زيادة دخل الفرد[1].

الفرع الثالث: أهمية النمو الإقتصادي.

تكمن أهمية النمو الإقتصادي فيما يلي:

- كونه أساسا واقعيا لتحسين مستوى الرفاهية الإقتصادية وهو ما تأكده الدراسات التجريبية في هذا المجال حتى في الدول الصغيرة يمكن أن نلاحظ اختلافات في معدل النمو بالنسبة للدخل الفردي وإستمرار هذه الحالة على المدى الطويل قد يؤدي إلى تفاوتات كبيرة في مستويات المعيشة بين الدول[2].
- رفع مستوى الدخل لتحسين معيشة الأفراد وضمان توفر الإحتياجات الأساسية، خاصة الموارد الغذائية الأساسية بأسعار معقولة؛
- توفير مناصب عمل وتحسين في قطاع الصحة والتعليم للأفراد وتقليص من نسبة لعجز المالي في الميزانية ودعم الإستقرار الإقتصادي ونمو الدخل المحلي؛
- يتحقق النمو الإقتصادي بوضع خطط الفعالة، وتطوير الكفاءات وتوفير الموارد وزيادة الإنتاج والدخل القومي مع ترشيد الإستهلاك والحفاظ على الموارد وتعزيز الوعي الإقتصادي[3].

المطلب الثالث: نماذج النمو الإقتصادي.

تعد نماذج النمو الإقتصادي من الأدوات النظرية المهمة التي إستعان بها الإقتصاديون لفهم وتفسير آليات تحقيق النمو في المدى الطويل ويسعى هذا المطلب إلى إستعراض أبرز نماذج النمو الإقتصادي مع توضيح الفرضيات التي تقوم عليها و النتائج التي توصلت إليها بهدف فهم أعمق للعوامل المحركة للنمو في مختلف السياقات الاقتصادية.

[1] ودريم قالز، بوصالح س، **"دراسة العلاقة الإقتصادية بين السياسة القدية والنمو الإقتصادي في الجزائر خلال فترة 1980-2018 "**، المجلة العلمية المستقبل الإقتصادي، مجلد 9، عدد 1، ص89.

[2] حمزة علي، **"إمكانيات جعل قطع التجارة الخارجية محركا للنمو الإقتصادي في ظل إقتصاد ريعي –حالة الجزائر خلال 1998-2010"**، مجلة التنظيم والعمل، مجلد 3، عدد 1، 2014، ص66.

[3] بدراوي شهيناز، عائشة. ع، **"إسهامات الصريفية الإسلامية في النمو الإقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 2011-2019 "**، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، مجلد 4، عدد2، ص 1124

الفرع الأول: نموذج هارود دومار.

يعتمد كل من هارود دومار على مفاهيم إقتصادية تهدف إلى تفسير معدلات النمو في الإقتصاد. حيث يسعى هذا النموذج إلى توضيح العلاقة بين الإستثمار والنمو الإقتصادي من خلال معادلة تظهر كيف يمكن للإستثمار أن معدلات الإنتاج والدخل القومي[1].

حيث قام النموذج على العديد من الفرضيات[2]:

- ضرورة تحقيق توازن أولي في مستوى الدخل
- يشترط وجود إقتصاد حر خال من تدخل الدولة؛
- يفترض أن يكون النظام الإقتصادي مغلقا أي لا توجد تجارة خارجية؛
- يتساوى الميل المتوسط للإدخار مع الميل الحدي للإدخار؛
- يفترض ثبات كل من الميل الحدي للإدخار ومعامل رأس المال .

أولا: نموذج هارود:

يرى هارود أن الإقتصاد الرأسمالي المتقدم لا يحقق نمواً مستقراً بشكل تلقائي، بل يتعرض لتقلبات مثل الركود أو التضخم. ويعتمد هذا النموذج على اربعة أنواع من معدلات النمو[3]:

1. **معدل النمو الفعلي:(the actual growth rate)**

وهو المعدل الحقيقي للنمو في فترة معينة، ويقيس نسبة الزيادة في الناتج المحلي نتيجة للإستثمار؛

2. **معدل النمو المضمون:(the warranted rate of growth)**

وهو المعدل الذي يحقق الإستخدام الكامل للموارد المتاحة من رأس المال، بحيث يغطي الطلب على الإستثمار ويضمن إستقرار الإقتصاد؛

3. **النمو المتوازن:(balanced growth)**

يحدث عندما يتساوى معدل النمو الفعلي مع معدل النمو المضمون، ما يحقق الإستقرار ويمنع حدوث فجوات إقتصادية؛

---

[1] بوعلي هشام، **"سعر الصرف وأثره على النمو الإقتصادي دراسة حالة MENA "**، أطروحة دكتورة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، ص 124.

[2] معط الله أمال ،مرجع سبق ذكره ،ص 83.

[3] محمد الناصر حميداتو، **"نماذج النمو"**، مجلة الدراسات الإقتصادية والمالية، جامعة الوادي، عدد 7، مجلد 2، ص 80.

إذا كان النمو الفعلي أكبر من المضمون(G > Gw) ، فإن الطلب الكلي يزيد على العرض مما يؤدي إلى التضخم. أما إذا كان النمو الفعلي أقل من المضمون(G < Gw) ، فيحدث العكس ويؤدي ذلك إلى ركود إقتصادي؛

4. **معدل النمو الطبيعي** :(the natural rate of growth) هو الحد الأقصى للنمو الذي يمكن تحقيقه دون حدوث ضغوط تضخمية أو ركود، ويعتمد على تطور القوى العاملة والتقنيات المتاحة ونسبة البطالة.

ثانيا: نموذج دومار:

هدف نموذج Dommar إلى توضيح معدل نمو الإستثمار اللازم لتحقيق نمو في الدخل يعادل الزيادة في القدرة الإنتاجية، وذلك لضمان إستمرار التشغيل الكامل للموارد. ويفترض هذا النموذج أن الإستثمار يسهم في تعزيز القدرة الإنتاجية، مما يؤدي إلى سد الفجوة بين العرض والطلب. ترتبط دالة الإنتاج في نموذج Dommar بعنصرين رئيسيين هما العمل ورأس المال، حيث يُمثل Ys كمية العرض، و V تمثل وحدة رأس المال. وتُصاغ الدالة على النحو التالي:

$$\boldsymbol{Ys = \min (K\,v\,,\, L\,v}$$

و تكون

$$\boldsymbol{v} \quad \ldots\ldots (2)/\Delta \boldsymbol{Ys = K}$$

يشترط التغير في الإنتاج التغير رأس المال، وبالتالي الإستثمار التالي:

$$\Delta \boldsymbol{Ys = \Delta K\,v = 1\,v} \quad \ldots\ldots (3)$$

يظهر التحليل الأولي بأن الإستثمار الجديد يسمح بالتغير العرض النسبي، يحدث تغير الإستثمار مضاعف يزيد لدخل والطلب الكلي، C يسمى الميل الحدي للإستهلاك وS الميل الحدي للإدخار

$$\boldsymbol{Multiplicateur = 1\ 1-c = 1\ s} \quad \ldots\ldots (4)$$

وهذا يبين إرتفاع الإستثمار بكمية معطاة، الدخل والطلب بزيد بكمية (1/S) وبالتالي:

$$\Delta \boldsymbol{Yd = \Delta I\ s} \quad \ldots\ldots (5)$$

في وضعية التوازن عرض السلع والخدمات يساوي الطلب عليها (Yd =Ys)، النمو المتوازن للإقتصاد، يفرض ان هذه الركبتان تعطيان نفس المعادلتان(3) و(5):

$$\Delta \boldsymbol{Ys = 1\ v = \Delta I\ s = \Delta Yd} \quad \ldots\ldots (6)$$

$$\Delta \boldsymbol{I\ I = s\ v} \quad \ldots\ldots (7)$$

يوضح الجزء الأيسر من المعادلة (7) معدل نمو الإستثمار، وهو يمثل الجزء الأكبر من دخل الدليل المحلي المخصص للإدخار(s) ، ومعامل رأس المال .(v) ونفترض أن يكون هناك توازن وتجانس في النموذج، ومن خلال تحليل Dommar يتبين

أنه إذا لم يكن الإستثمار كافياً، فإن ذلك يؤدي إلى ظهور البطالة. وإذا حدث الإستثمار في السنة الأولى، فمن الضروري أن يتم إستثمار أكبر في السنة التالية حتى يزداد الطلب، حيث تُستخدم القدرة الإنتاجية التي تم توسيعها لتفادي وجود فائض في تراكم رأس المال، وإلا فإن النقص سيؤدي إلى هبوط في الإستثمار ومن ثم إلى ركود إقتصادي[1].

ثالثا: الإنتقادات الموجهة لهذا النموذج.

من أبرز الإنتقادات الموجهة إلى النموذج هي إعتماده على مجموعة من الإفتراضات التي تُعد غير واقعية ولا تنطبق على الواقع العملي، ومن أبرز هذه الإفتراضات[2]:

- إفتراض ثبات الميل الحدي للإدخار ($\Delta S/\Delta Y$) وثبات معدل رأس المال(K/Y) ، وهو أمر غير واقعي، إذ قد يتغير هذان العنصران على المدى الطويل، مما يؤدي إلى تغير في متطلبات النمو الإقتصادي المستقر؛
- إفتراض ثبات النسب المستخدمة من رأس المال والعمل، وهو أمر غير دقيق، لأن إمكانية الإحلال بين عوامل الإنتاج متوفرة، مما يضعف دقة النتائج التي يطرحها النموذج؛
- النموذج لا يأخذ بعين الإعتبار إحتمال حدوث تغيّر في مستوى الإنتاج نتيجة لإختلاف إنتاجية عوامل الإنتاج؛
- إفتراض أن العلاقة بين معامل الناتج لرأس المال (K/Y) ومعامل الناتج لرأس العمل ($\Delta Y/\Delta K$) ثابتة وغير قابلة للتغير، وهذا إفتراض غير دقيق، خصوصاً عندما يدخل رأس المال مرحلة تناقص العوائد.

الفرع الثاني: نموذج سولو.

يعد نموذج سولو النيوكلاسيكي للنمو(Solow ، 1956)من أبرز النماذج النيوكلاسيكية في تحليل النمو، حيث يتميز بتقديمه إطاراً عاماً لفهم النمو الإقتصادي. يُعد هذا النموذج نقطة إنطلاق رئيسية لفهم محددات النمو الإقتصادي، ويُعتبر نموذجاً نظرياً مهماً ضمن نظريات النمو، وهو تطوير مباشر لنموذج هارود–دومار. ما يميّز نموذج سولو هو إدخاله لعنصر العمل كعنصر إنتاجي إضافي، مما جعله يعيد صياغة معادلة النمو الإقتصادي بطريقة تختلف عن النماذج السابقة، بحيث يُعتبر النمو فيه مستقلاً عن معدلات الإدخار والإستثمار[3].

أولا: أهم الفرضيات التي قام عليها النموذج.

ومن أهم الفرضيات التي قام عليها النموذج وهي كالتالي[4]:

---

[1] بن يوب أمينة، **"أثر التقدم التكنولوجي على النمو الإقتصادي –دراسة قياسية للجزائر خلال 1990-2017 "**، أطروحة دكتورة، جامعة أبو بكر بلقايد، 2021، ص 48.

[2] بلوفي محمد، **"أثر السياسة النقدية و المالية على النمو الإقتصادي حالة الجزائر1970-2011 "**، أطروحة دكتورة ،جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان ،2013 ، ص 199.

[3] عبد الحليم شاهين، **"التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الإقتصادي"**، سلسلة دراسات التنموية المعهد العربي للتخطيط بالكويت، عدد7، 2021، ص 16

[4] بوخرص عبد الحفيظ، **"المتغيرات الإقتصادية الكلية الفصل الأول"**، محاضرة سنة ُالثانية ماستر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، ص 12.

- ستند النموذج إلى فرضية هامة مقتبسة من نموذج هارود – دومار، وهي إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج، لا سيما بين العمل ورأس المال؛
- يُفترض أن الإقتصاد يتكون من قطاع واحد يقوم بإنتاج منتج موحد، أي أن الإقتصاد مركب بسيط ومغلق تسوده المنافسة الكاملة في جميع الأسواق؛
- يُفترض أيضاً أن الإدخار يأخذ الشكل الإدخار للأرباح؛
- يتم إفتراض أن نسبة السكان إلى القوى العاملة ثابتة، بمعنى أنه عندما ينمو عدد السكان بنسبة، فإن القوى العاملة تنمو بنفس المعدل؛
- يفترض أن هناك عائدًا متناقصًا لكل من العمل ورأس المال، كما أن هناك مرونة تامة في الإحلال بين عناصر الإنتاج؛
- تُفترض مرونة تامة في الأسعار والأجور، كما أن عوائد العمل ورأس المال تتحدد على أساس الإنتاجية الحدية لكل منهما.

بما أن عملية الإنتاج تعتمد على كل من العمل ورأس المال، فإنه لا يمكن إهمال أحدهما دون الآخر في تحقيق الناتج، ولذلك فإن نموذج الإنتاج المستخدم في هذا السياق يفترض وجود علاقة الإحلال بين رأس المال والعمل، أي إمكانية إستبدال أحدهما بالآخر بنسب مختلفة لتحقيق مستوى معين من الناتج. وقد إستخدم روبرت سولو دالة إنتاج تسمح بوجود المرونات إحلال ثابتة بين عناصر الإنتاج، وهي ما تعرف بدالة كوب-دوغلاس (Cobb-Douglas Production Function:)

$$y=AKaLb$$

والتي تأخذ الشكل التالي :حيث :y :الناتج، k:رأس المال، L:العمل، A:ثابت التكنولوجيا، ، a b:تمثلان مرونات الناتج بالنسبة لكل من رأس المال والعمل[1].

ثانيا: أهم الإنتقادات التي واجهها النموذج.

ومن أهم الإنتقادات التي واجهها هذا النموذج هي[2]:

- يُظهر النموذج أن مدى تأثير الإستثمار على النمو مرتبط بمدى تأثير نسبة الإحلال بين رأس المال والعمل؛
- يتجاهل Solow تأثير التغير التكنولوجي ويفترض أنه عامل خارجي وليس نابعًا من داخل النموذج؛
- يفترض النموذج أن الإقتصاد مغلق، وبالتالي يتجاهل تأثير التبادل التجاري مع العالم الخارجي؛
- يُظهر النموذج أن مدى تأثير الإستثمار على النمو مرتبط بمدى تأثير نسبة الإحلال بين رأس المال والعمل؛

[1] عبد الله بن سلوى رشيدة، **"أثر تقلبات سعر الصرف على النمو الإقتصادي في الجزائر –دراسة قياسية1980-2019"**، أطروحة دكتورة، جامعة أبو بكر بلقايد، 021، ص 37.

[2] بن قبلة زين الدين ، **"أثر التطور المالي على النمو الإقتصادي في الجزائر"** ، أطروحة دكتورة ، جامعة أبو بكر بلقايد ، 2015،2016،ص 92.

- يتجاهل Solow تأثير التغير التكنولوجي ويفترض أنه عامل خارجي وليس نابعًا من داخل النموذج؛
- يفترض النموذج أن الإقتصاد مغلق، وبالتالي يتجاهل تأثير التبادل التجاري مع العالم الخارجي؛
- يتعامل الإقتصاد في النموذج ككيان متجانس، مما لا يعكس الواقع المعقد والمتنوع للإقتصادات المختلفة يتعامل الإقتصاد في النموذج ككيان متجانس، مما لا يعكس الواقع المعقد والمتنوع للإقتصادات المختلفة.

المبحث الثاني: أساسيات حول التجارة الخارجية والصادرات.

تُعدُّ التجارة الخارجية والصادرات من المحركات الأساسية للإقتصاد، حيث تساهم في تحقيق النمو الإقتصادي وتعزيز العلاقات التجارية بين الدول وتساعد الصادرات على زيادة الإنتاج، وجلب النقد الأجنبي، ورفع القدرة التنافسية في الأسواق العالمية؛ ومع ذلك تواجه الدول تحديات مثل المنافسة الشديدة والتقلبات الإقتصادية مما يستدعي تبني إستراتيجيات فعالة لدعم التجارة وتعزيز الصادرات.

المطلب الأول: مفاهيم حول التجارة الخارجية.

تساهم التجارة الخارجية في تعزيز النمو الإقتصادي عبر تبادل السلع والخدمات بين الدول، مما يزيد التنافسية ويحسن الميزان التجاري وفي هذا المطلب سنقوم بتعريف التجارة الخارجية وأهميتها، أسباب قيامها وفي الأخير العوامل المؤثرة عليها.

الفرع الأول: تعريف التجارة الخارجية وأهميتها.

أولا: تعريف التجارة الخارجية.

تُعدّ التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية لأي إقتصاد، حيث تعكس القدرة الإنتاجية والتنافسية للدولة وتساهم في ربط الدول وتعزيز التسويق عبر فتح أسواق جديدة للمنتجات الوطنية، مما يمنحها خصائص مميزة تختلف عن التجارة الداخلية[1].

كما يعرفها البعض على أنها: "عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل[2]."

تشمل التجارة الخارجية جميع عمليات الإستيراد والتصدير التي تقوم بها الدول سواء كانت متقدمة أو نامية، حيث تهدف إلى تبادل السلع والخدمات بين الدول المختلفة لتحقيق المنافع الإقتصادية المتبادلة، كما تتضمن انتقال الأموال ورؤوس الأموال بين الأفراد أو الحكومات والمؤسسات الإقتصادية وفق سياسات مختلفة وتُعرف أحيانًا بالتجارة الدولية أو العالمية[3].

---

[1] جمال الدين زروق، **"إضاءات مالية مصرفية"**، معهد الدراسات المصرفية، السلسلة 8، العدد 12، 2016، الكويت، ص 1.
[2] مديحة بن زكريا، شيبان.ن، **"دور إعادة تأطير وإصلاح قطاع التجارة الخارجية في تنمية الإقتصاد الوطني الجزائري"**، مجلة العلوم القانونية والإجتماعية، المجلد 4، العدد3، سنة 2019، ص 385.
[3] سعيد أحسن، **"مطبوعة بمقياس تقنيات التجارة الخارجية"**، سنة 2010، ص 5.

تعتبر التجارة الخارجية عنصرًا أساسيًا في سياسات الدول حيث تسعى الحكومات لوضع إستراتيجيات تعزز التنافسية وتحقق التوازن في ميزان المدفوعات ،غالبًا ما يشير إرتفاع معدلات التجارة الخارجية إلى نمو الإقتصاد وتطوره[1].

ومن خلال هذه التعاريف يمكننا القول أن التجارة الخارجية هي مجموعة العمليات التجارية التي تتم بين دولة معينة ودول أخرى، حيث تشمل تبادل السلع والخدمات ورؤوس الأموال بما يساهم في تحقيق مصالح إقتصادية وإستراتيجية محددة ترتبط بسياسة الدولة وأهدافها التنموية.

ثانيا: أهمية التجارة الخارجية.

تعد التجارة الخارجية الخارجية محركا أساسيا للنمو الإقتصادي عبر دعم التبادل التجاري وتنويع الموارد وتعزيز التكامل بين الدول، نعدد منها:

- تشكل التجارة الخارجية وسيلة لتصريف الفائض من الإنتاج، مما يحقق عوائد مالية تعزز النشاط الإقتصادي وتعتمد على مبدأ التخصص الدولي، مما يسهم في زيادة الدخل القومي للدول المتعاملة؛
- يمكن للدولة أن تستفيد من فائض إنتاجها من خلال تصديره إلى الأسواق الخارجية، حيث يمكن بيعه بأسعار أعلى مما هو متاح في السوق المحلية؛
- تعد التجارة الخارجية مقياسًا لقدرة الدولة الإنتاجية وتنافسيتها عالميًا مما يؤثر على إحتياطي العملات الأجنبية وميزانها التجاري، كما تساهم في التنمية الإقتصادية عبر تشجيع الصادرات وجذب الإستثمارات مما يدعم النمو المستدام[2].
- تساعد التجارة الخارجية في تحسين الرفاهية الإقتصادية من خلال تبادل السلع والخدمات بين الدول وفقًا لمزاياها الإنتاجية، فهي تعزز التكامل الإقتصادي حيث تستفيد كل دولة من الموارد والمزايا النسبية للدول الأخرى مما يؤدي إلى تنويع السلع وتلبية إحتياجات المستهلكين بكفاءة[3]؛
- ساهمت التجارة في التنمية الإقتصادية منذ القرن التاسع عشر ومن المتوقع أن يستمر تأثيرها الإيجابي، فهي توفر وسائل الإنتاج وتنقل التكنولوجيا والأفكار التي تساهم في تدفق رؤوس الأموال؛ كما تساعد الدول على الإستفادة من مواردها عبر التصدير مما يعزز نموها الإقتصادي[4].

الفرع الثاني: أسباب قيام التجارة الخارجية.

تنشا التجارة الخارجية بسبب إختلاف الموارد والإحتياجات بين الدول مما يدفعها لتبادل السلع والخدمات لتلبية متطلباتها، ومن هذا نذكر أهم أسباب قيامها:

---

[1] نظيرة قلادي، رابح. د، **"إستغلال باب التجارة الخارجية كمنفذ لتهريب العملة الصعبة"**، مجلة الدراسات الإقتصادية والمالية المجلد 16، ص9.
[2] أحمد بوديسة،العبسي.ع، لبزة.ه، **"أثر تنمية الصادرات خارج المحروقات على النمو الإقتصادي في الجزائر2000-2015 "**، مجلة الإقتصاد والتنمية المستدامة ، المجلد 3 ،عدد 1 ،ص 25.
[3] حسين أحمد توفيق، **"التجارة الخارجية دراسة تطبيقية"**، دار النهضة العربية ،1988-1987 ص 11.
[4] فاضل عبد القادر، شيلحي. ط، **"واقع التجارة البينية الجزائرية العربية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية "**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد 12، ص 422.

- تتمتع بعض الدول بميزات طبيعية تجعلها تتخصص في إنتاج مواد معينة، سواء في الموارد الأولية أو في الزراعة؛ فمثلاً، تمتلك بعض الدول إحتياطات كبيرة من النفط بينما يبرز البعض الآخر في إنتاج المعادن والذهب[1].
- الزيادة المستمرة في تكاليف الإستثمار في المعدات والآلات والأجهزة المستخدمة في العمليات الإنتاجية، وهو ما تعاني منه الدول النامية بشكل خاص؛
- تسعى بعض الدول للهيمنة على الأسواق الخارجية لدول أخرى مما يعزز التبعية الإقتصادية، وهو واقع تعاني منه العديد من الدول النامية خاصة في إفريقيا[2].
- يتطلب الفائض في الإنتاج البحث عن أسواق خارجية لتصريفه؛
- تهدف الدول إلى زيادة دخلها الوطني من خلال الإعتماد على الإيرادات المتأتية من التجارة الخارجية؛
- تميل الدول والأسواق الكبرى إلى تفضيل المنتجات المحلية التي تتوافق مع المواصفات العالمية[3].

الفرع الثالث: العوامل المؤثرة على التجارة الخارجية .

تعد التجارة الخارجية من الركائز الأساسية التي تقوم عليها إقتصاديات الدول مما تساهم في تعزيز النمو الإقتصادي وتوسيع الأسواق؛ حيث تتأثر بعدة عوامل أبرزها:

- **توزيع الموارد الطبيعية** :تتفاوت الموارد الطبيعية بين الدول، مما يؤدي إلى إختلاف مصادر الثروة من دولة لأخرى، ويساهم هذا التوزيع في ظهور تخصص دولي في التجارة حيث تتجه بعض الدول إلى تصدير منتجات محددة تبعًا لمواردها المتاحة؛
- **حجم الدولة ومساحتها الجغرافية** :يؤثر كلٌّ من حجم الدولة ومساحتها الجغرافية على نشاطها التجاري، حيث تساهم المساحة الواسعة في تنوع الموارد الطبيعية وتوافر مزايا الإنتاج الكبير؛
- **التكاليف والأسعار** :تؤثر تكاليف الإنتاج على الأسعار في الأسواق العالمية حيث يؤدي إرتفاعها إلى زيادة الأسعار، بينما تساهم التكاليف المنخفضة في تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات من خلال توفير أسعار أقل، مما يزيد من الطلب عليها[4].
- **الجودة:** تُعد الجودة عاملاً رئيسياً في التنافس داخل الأسواق العالمية حيث تتأثر بإستمرار بالتطورات التكنولوجية الحديثة، ويؤدي ذلك إلى وجود تفاوت في مستوى الجودة بين المنتجات المصنعة في مناطق مختلفة حول العالم؛

[1] ذنون هروان ،عبد المالك. م ، **"إقتصاديات التجارة الخارجية"**، سنة 2020، ص 16.
[2] سامي بلبخاري ،**"نظريات التجارة الدولية"**، محاضرة نظام جديد، ص15.
[3] وليد عابي، **"حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية "**، أطروحة دكتورة، جامعة فرحات عباس سطيف 1، 2019،ص6.
[4] سعد عبد الكريم، حماد. د، **"التجارة الخارجية (تطبيقات إقتصادية كلية) "**، الطبعة الأولى 2023، ص 29.

- **التخزين** :كلما زادت قدرة السلع على التخزين لفترات طويلة دون أن تفقد جودتها زادت قدرتها على تحقيق ميزة زمنية، كما أن حجم التبادل التجاري لهذه السلع يرتبط بالفترة التي يمكن خلالها تخزينها دون أن تتعرض للتلف، وذلك في حال لم تكن طبيعتها تستلزم إستهلاكها سريعًا؛
- **التمويل** :تعتمد عمليات التبادل التجاري بين الدول على التمويل حيث تلعب المؤسسات المالية والبنوك دورًا أساسيًا في تسهيل التبادل التجاري العالمي؛ وعند توفر التمويل يزداد حجم التجارة الخارجية سواء في السلع أو الخدمات، بينما يؤدي نقصه أو غياب التسهيلات المصرفية بين الدول إلى تراجع حجم هذا التبادل التجاري[1].
- **مستوى التنمية الإقتصادية** :يؤثر مستوى التنمية الإقتصادية بشكل كبير على التجارة الخارجية، فكلما زادت درجة التقدم الإقتصادي لدولة ما، زاد إهتمامها بوضع سياسة تجارية تدعم التبادل التجاري العالمي؛ وعلى العكس من ذلك، فإن الدول ذات الاقتصادات الأقل تطورًا تميل إلى إتباع سياسات تجارية أكثر إنغلاقًا، حيث تُقسم القاعدة الإقتصادية إلى قطاعين أحدهما معني بالتجارة الخارجية؛
- **أوضاع الإقتصاد المحلي والعالمي** :تلعب الظروف الإقتصادية المحلية والعالمية دورًا بارزًا في التأثير على التجارة الخارجية؛ فالإقتصاد المحلي يتأثر بمدى تنوع الصناعات المحلية وإعتمادها على المواد الخام، في حين أن التجارة الخارجية تتأثر بحاجة الدولة إلى إستيراد السلع ومدى توفر الأسواق لتصريف منتجاتها، كما تؤثر السياسات التجارية للدول على حجم الصادرات والواردات؛
- **التطور التكنولوجي** :يساهم التقدم التكنولوجي في تحسين عمليات الإنتاج ومعالجة مشكلات نقص الأيدي العاملة مما يؤدي إلى زيادة إنتاج السلع وتحسين جودتها وبالتالي تعزيز التبادل التجاري؛ بالإضافة إلى ذلك، فإن التطور التكنولوجي، إلى جانب الإنفتاح الإقتصادي وظهور الدول الصناعية الكبرى والتكتلات الإقتصادية الدولية يعد من العوامل التي أحدثت تأثيرًا كبيرًا في حركة التجارة العالمية[2].

المطلب: مفاهيم حول الصادرات.

تمثل الصادرات عاملًا رئيسيًا في تعزيز الإقتصاد، حيث تساهم في النمو الإقتصادي وتحسين ميزان المدفوعات وتوفير العملة الصعبة؛ مما يعكس جودة الإنتاج المحلي ودعمه للتنمية المستدامة.

الفرع الاول: تعريف الصادرات.

- الصادرات هي قيمة السلع والخدمات التي تبيعها الدول للخارج، وتشمل التحويلات بين المقيمين وغير المقيمين؛ تعد من أهم مصادر العملة الأجنبية حيث تساهم في تحسين ميزان المدفوعات وزيادة الإحتياطي النقدي[3].

---

[1] سعد عبد الكريم حماد، محاضرة **"ماهية التجارة الخارجية"**، جامعة الأنبار، العراق، ص 5.

[2] زكرياء حرفي، الناصر ب، شهرزاد. إ،**"قياس أثر الإنفتاح التجاري على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة2000-2019 "**، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا المجلد 5، عدد 2، ص96.

[3] موسي سهام، **"إستراتيجيات تطوير الصادرات كمدخل للريادة الإقتصادية دراسة تحليلية للنموذج الصيني "**، اطروحة دكتورة، جامعة محمد خيضر بسكرة،2018، صفحة 54.

- يعرفها صندوق النقد العربي على أنها مجموع السلع والخدمات المباعة من طرف المقيمين بالدولة (أشخاص أو كيانات) إلى غير المقيمين (أجانب)[1].
- الصادرات تعكس قدرة الدولة على توجيه منتجاتها وخدماتها نحو الأسواق العالمية؛ بهدف تحقيق قيمة مضافة وتوسيع الإنتشار وخلق فرص عمل مع تعزيز التبادل الثقافي والتكنولوجي[2].
- الصادرات هي عملية إنتقال السلع والخدمات والممتلكات المادية من بلد المنشأ الى الأسواق الخارجية بهدف تسويقها؛ وتتمثل في بيع وإرسال المنتجات الوطنية الى الأسواق العالمية لتلبية احتياجاتها مما يساهم في تعزيز النشاط الإقتصادي وتوسيع نطاق التجارة الدولي[3].

من خلال هذه التعاريف يمكننا القول أن الصادرات هي السلع والخدمات التي ينتجها الإقتصاد المحلي ويتم توجيهها الى الأسواق الخارجية، وتشكل مصدرا رئيسيا للعملة الصعبة واداة لتعزيز النمو الإقتصادي من خلال توسيع الطلب على الإنتاج المحلي خارج الحدود الوطنية.

الفرع الثاني: محددات الصادرات.

تلعب الصادرات دورا محوريا في دعم الإقتصاد الوطني وزيادة الدخل القومي غير أن حجمها ونوعها يتأثران بعدة محددات؛ ومن خلال هذا سنتعرف على أبرز محددات الصادرات وكيفية تأثيرها على أداء الصادرات الوطنية.

- **طبيعة الهيكل الإقتصادي**: يؤثر الهيكل الإقتصادي للدولة بشكل كبير على حجم صادراتها. فالدول النامية غالبًا ما تعتمد على تصدير المواد الخام دون تصنيعها مما يجعل إقتصادها أقل إستقرارًا مقارنة بالدول المتقدمة التي تضيف قيمة إلى منتجاتها عبر التصنيع؛ كما أن إعتماد بعض الدول النامية على المنتجات الزراعية يعرضها لتقلبات الأسعار العالمية مما يؤدي إلى ضعف الإستقرار الإقتصادي وإرتفاع معدلات البطالة؛
- **الضغوط السكانية** :تؤدي الزيادة السكانية في الدول النامية إلى إستنزاف الموارد الإقتصادية لتلبية إحتياجات السكان، مما يقلل الفائض القابل للتصدير ويؤثر سلبًا على نمو الصادرات؛
- **السياسة التجارية** :تطوير صادرات الدول النامية يتطلب تحسين الإنتاج والجودة عبر سياسات تنموية متكاملة وإستراتيجيات فعالة لإستغلال الموارد؛ كما أن تبني سياسات تجارية مناسبة يساهم في تحسين التبادل التجاري مع ضرورة التكيف مع سياسات الدول المتقدمة لتفادي العوائق أمام الصادرات[4].

---

[1] احمد خليلي، **"أهمية التجارة عبر الحدود في ترقية الصادرات الجزائرية نحو إفريقيا في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية"**، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 8، عدد 1 ص 300.

[2] حسين علي الزيود، شريفة. ب، **"تقدير أثر الصادرات على النمو الإقتصادي في الجزائر2000-2009 "**، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا العدد الثامن ص 182.

[3] بوجمعة رحالي، محمد. إ، **"تقدير محددات الصادرات خارج قطاع المحروقات لعينة من الدول العربية للفترة 2000-2020 "**، مجلة المنهل الإقتصادي، المجلد 7، العدد 2، ص 1042.

[4] مومن مروة، **مرجع سبق ذكره**، ص 30

- **الإستثمار** :يساهم الإستثمار في تعزيز الإنتاج المحلي، مما يزيد من القدرة التصديرية؛ فوفقًا للنظرية الإقتصادية يعد تراكم رأس المال عاملًا أساسيًا لنمو الصادرات ليس فقط من حيث الحجم بل أيضًا من حيث الجودة والتنوع، كما يلعب الإستثمار الأجنبي المباشر دورًا مهمًا في نمو صادرات العديد من الدول؛
- **الناتج المحلي الإجمالي**: تؤثر الصادرات على النمو الإقتصادي للدول المصدرة حيث تُعد محركًا مهمًا له لكن العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والصادرات تختلف من دولة إلى أخرى؛ يعتمد هذا التأثير على مدى إستغلال الطاقة الإنتاجية، ويتأثر بعاملين رئيسيين: مستوى الطلب المحلي ومرونة العرض مما يحدد كمية السلع القابلة للتجارة والتصدير[1].
- **الطلب العالمي**: حيث يُعد الطلب الخارجي إنعكاسًا للفارق بين الطلب المحلي والدولي ويُستخدم كمقياس له؛
- **حجم الإنتاج أو الطاقات الإنتاجية**: فإذا كانت الدولة قريبة من التشغيل الكامل وكانت طاقاتها الإنتاجية محدودة فإن أي زيادة في الطلب الخارجي ستؤدي إلى إرتفاع طفيف في الصادرات، بينما توفر الطاقات الإنتاجية غير المستغلة يمكن أن يترجم إلى زيادة أكبر في الإنتاج والصادرات؛
- **تنافسية المنتجات المصدرة** :تعتمد قدرة الدولة على تسويق منتجاتها عالميًا؛ ويؤثر في ذلك مقارنة الأسعار الداخلية والخارجية ونوعية المنتجات وفعالية سلاسل التوريد والشبكات التجارية والمالية[2].

الفرع الثالث: مبررات اللجوء إلى تنمية الصادرات.

تسعى الدول إلى تنمية صادراتها بإعتبارها وسيلة فعالة لتعزيز النمو الإقتصادي وزيادة العملة الصعبة وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات؛ ومن خلال هذا سنعرض أهم المبررات التي تدفع الدول إلى تبني سياسات تهدف إلى تنمية صادراتها.

1. **النزعة الحمائية** :نتيجة للأزمات المالية وحالات الركود الإقتصادي التي شهدها العالم إتجهت الدول الصناعية والخدمية إلى تبني سياسات تجارية حمائية للحد من إستيراد السلع الأولية والصناعية مما أثر بشكل كبير على صادرات الدول النامية، كما أدت هذه السياسات إلى فرض قيود غير معلنة على حركة التجارة الدولية؛ وتُعد الدول المتقدمة المستفيد الأكبر من هذه الإجراءات حيث تمتلك حقوق الإبتكار الحديثة مما يمنحها تفوقًا تنافسيًا على الدول الأقل تطورًا[3].
2. **معدلات التبادل** :شهدت معدلات التبادل التجاري العالمي تراجعًا غير ملائم للدول النامية ويُعزى ذلك بشكل رئيسي إلى إرتفاع أسعار السلع الصناعية التي تصدرها الدول المتقدمة في مقابل إنخفاض أسعار السلع التي تصدرها الدول النامية بإستثناء النفط الذي شهد إرتفاعًا طفيفًا؛ ويعود هذا التفاوت إلى إنخفاض الطلب العالمي على المواد الأولية

[1] بروابن شهرزاد، **"العوامل المحددة للصادرات الصناعية في الجزائر"**، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد5 ، العدد 9، جامعة مستغانم، ص 168.

[2] طويرأمال، **"دراسة قياسية لأثر الصادرات على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018"**، مجلة الأبحاث الإقتصادية المعاصرة العدد 2، سنة 2020، ص 42

[3] ايت بارة شفيعة، انيسة .ع، **"أثر تنويع الصادرات خارج المحروقات على النمو الإقتصادي دراسة قياسية"**، مجلة التكامل الإقتصادي، المجلد10 ، عدد 2، ص 329.

نتيجة التقدم الصناعي والتكنولوجي في الدول المتقدمة، مما أدى إلى خفض نسبة المواد الخام المستوردة اللازمة لإنتاج السلع الصناعية[1].

3. **الدين الخارجي** :شهدت الفترة الأخيرة تزايد أعباء الديون الخارجية نتيجة تفاقم العجز في موازين المدفوعات وإرتفاع عجز الحساب الجاري، مما أجبر الدول على اللجوء إلى الإقتراض الخارجي لمواجهة هذا العجز وزاد الأمر سوءًا بسبب إرتفاع أسعار الفائدة على هذه القروض ؛ ولمعالجة هذا التراكم يعد تعزيز الصادرات وتطوير إستراتيجيات فعالة للتسويق الخارجي ضرورة ملحة خاصة في ظل التغيرات السريعة في الإقتصاد العالمي وتفاوت مستويات الإنتاج والأداء الصناعي، مما يفرض على الدول النامية تحسين عمليات التصدير وتعزيز مفاهيم وأساليب التسويق الخارجي[2].

المطلب الثالث: علاقة التجارة الخارجية والصادرات بالنمو الاقتصادي.

تلعب التجارة الخارجية وخاصة الصادرات دورا مهما في دعم النمو الإقتصادي من خلال توفير مصادر للعملة الصعبة وتشجيع الإستثمار وخلق فرص العمل؛ وقد أصبح من المهم دراسة العلاقة بين الصادرات والنمو الإقتصادي لفهم ما إذا كانت الصادرات تساهم في تحقيق النمو الإقتصادي وحتى التجارة الخارجية، وهذا ما يشكل محور هذا المطلب.

الفرع الأول: العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الإقتصادي.

تُعَدّ التجارة الخارجية أداةً أساسيةً لتحقيق النمو الإقتصادي لذا ينبغي على الدول النامية تبني سياسات تجارية مرنة تمكنها من الإستفادة من هذا القطاع كمحرك رئيسي للتنمية؛ وتساهم التجارة الخارجية في تحفيز النمو الإقتصادي من خلال زيادة الإنتاج في القطاعات المختلفة خاصةً القطاعات التصديرية التي تلعب دورًا حيويًا في تعزيز الدخل الوطني عبر الإستفادة من الموارد المتاحة وتطوير المدخلات والمخرجات، ودعم التقدم التكنولوجي؛ من ناحية أخرى يؤدي نمو الصادرات إلى تحقيق توازن في ميزان المدفوعات، مما ينعكس إيجابًا على مراحل التنمية الإقتصادية. كما تتيح الواردات فرصة توفير الإحتياجات الأساسية للنمو مثل المواد الخام والسلع الصناعية والإستهلاكية مما يساهم في دعم عملية الإنتاج وتوسيع نطاقه؛ ومن المعروف أن قطاعات الإقتصاد الوطني لا تنمو بنفس الوتيرة بل تتأثر ببعضها البعض، حيث يؤدي نمو قطاع معين إلى تحفيز التوسع في قطاعات أخرى مما يخلق ديناميكية إقتصادية تعزز النمو العام. إضافةً إلى ذلك، تمكّن التجارة الخارجية الدول ذات الموارد المحدودة من سد العجز الإقتصادي عبر إستغلال إمكاناتها الطبيعية والبشرية وتوجيه جهودها التنموية نحو المجالات التي تتمتع فيها بمزايا تنافسية؛ وبذلك، يتضح أن التجارة الخارجية تمثل عنصرًا محوريًا في تحقيق التنمية الإقتصادية، لا سيما بالنسبة للدول النامية التي تعتمد بشكل كبير على الأسواق العالمية في دعم إقتصاداتها وتطوير بنيتها الإنتاجية[3].

---

[1] وصاف سعيدي، **"تنمية الصادرات والنمو الإقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات"**، مجلة الباحث، عدد 1 ،2002 ص 6.

[2] جواهر صليحة، ششوي. ح، **"الصادرات والصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر إحصائيات ومؤشرات للفترة 2000-2021"**، مجلة إقتصاد المال والأعمال، مجلد9، العدد 2، ص 121.

[3] بن البار محمد، **"قياس العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2019"**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، مجلد 14، عدد2، ص 32.

وكذلك تقوم العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الإقتصادي على نظريتين رئيسيتين؛ الأولى هي النظرية التقليدية التي تعتمد على المنافسة الكاملة، حيث تفترض أن إختلاف الموارد بين الدول هو المحرك الرئيسي للتجارة؛ أما النظرية الحديثة فتركز على عوامل أخرى مثل إنتقال التكنولوجيا وحجم الأسواق؛

تطرح بعض النظريات الحديثة مثل تلك التي قدمها Dixit وKrugman على مفهوم التجارة غير المتكافئة وتأثير الإبتكار التكنولوجي في تعزيز الإنتاج والنمو الإقتصادي؛ كما يرى باحثون مثل Helpman و Lancasterو Norman أن التجارة تتأثر بعوامل مثل تنوع المنتجات والطلب المتزايد على الإبتكار؛ من ناحية أخرى تؤكد بعض النماذج التنموية أن الدول النامية تعتمد بشكل كبير على تصدير المواد الخام أو المواد الأولية للوصول إلى التنمية الإقتصادية، مما يجعل إستقرار صادراتها أمرًا بالغ الأهمية؛ ومع ذلك فإن الإقتصار على تصدير المواد الأولية يعرض الإقتصاد لمخاطر كبيرة بسبب تقلب الأسعار العالمية، مما يستدعي تنويع الصادرات لتقليل هذه المخاطر وضمان إستدامة النمو الإقتصادي[1].

الفرع الثاني : العلاقة بين الصادرات والنمو الإقتصادي.

تباينت وجهات نظر الباحثين حول طبيعة العلاقة بين الصادرات والنمو الإقتصادي، إلا أن معظم الدراسات أكدت أن الصادرات تلعب دورًا محوريًا في تحفيز النمو الإقتصادي؛ فكلما زاد إنفتاح الإقتصاد على الأسواق العالمية وقلّت القيود على تجارة السلع والخدمات زادت ديناميكية التنمية الإقتصادية؛

أجرت Emery دراسة شملت بيانات 50 دولة خلال الفترة (1953-1963) وخلصت إلى وجود إرتباط إيجابي بين الصادرات والنمو الإقتصادي؛ حيث أظهرت النتائج أن كل زيادة بنسبة 2.5% في الصادرات تؤدي إلى تحسن بنسبة 1% في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي؛ ومع ذلك لم تميز الدراسة بين طبيعة الصادرات سواء كانت مواد أولية أم منتجات مصنعة؛

في دراسة أخرى لJeffrey Sacks (1995) ، التي شملت بيانات 97 دولة خلال الفترة (1971-1989) تبين أن هناك علاقة سلبية بين صادرات الموارد الطبيعية والنمو الإقتصادي، خاصة في الدول التي تعتمد بشكل كبير على تصدير المواد الخام؛

أماW. Tyler ، فقد بحث في العلاقة بين معدل نمو الصادرات الإجمالية ونمو الصادرات الصناعية في الدول النامية خلال الفترة (1960-1977)وخلص إلى أن هناك علاقة قوية بين نمو الصادرات والنمو الإقتصادي، حيث يتضح أن زيادة حصة الصادرات الصناعية في إجمالي الصادرات تعزز النمو الإقتصادي بشكل أكبر؛

تلعب صادرات المواد الخام مثل المحروقات دورًا أساسيًا في دعم إقتصادات الدول المصدرة حيث توفر الإستقرار لعائدات التصدير وتساهم في تنويع الإقتصاد لا سيما في الدول التي تعتمد على مورد واحد؛ إضافةً إلى ذلك تساهم الصادرات في دعم القطاعات الإقتصادية المختلفة من خلال زيادة فرص التوظيف وتعزيز الإستثمارات الأجنبية المباشرة؛ وعند تحليل العلاقة بين نمو

[1] محمد جلولي، محمد أمين. ب، نور الدين. م، **"أهمية التجارة الخارجية وتأثيرها على النمو الإقتصادي دراسة قياسية للفترة 1990-2018 "**، مجلة التمويل والإستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 6، العدد 2، ص 124.

الصادرات والنمو الإقتصادي خاصة في الدول النامية نجد أنها علاقة متبادلة؛ فقد أشارت العديد من الدراسات إلى أن زيادة الصادرات تعزز النمو الإقتصادي من خلال تحسين إستخدام الموارد ورفع الكفاءة الإنتاجية إلى جانب تعزيز المنافسة الدولية ؛كما أن نمو الصادرات يتيح فرصة لتطوير تقنيات الإنتاج وربط الأسواق المحلية بالأسواق العالمية وتحفيز الإبتكار مما يؤدي إلى تحسين المهارات وتنمية الموارد البشرية[1].

يرى كل من "Watkins" و "Caves "أن نظرية الإستثمار وفرضية المنافذ تدعمان الفكرة القائلة بأن الصادرات تؤثر بشكل مباشر على النمو الإقتصادي؛ بينما يعتقد الإقتصادي "Kravis" أن النمو الاقتصادي يعتمد على العوامل الداخلية أكثر من إعتماده على العوامل الخارجية ويرى أن دور الصادرات في تحفيز النمو الإقتصادي ثانوي. من ناحية أخرى، تُعدّ أدبيات النمو التقليدية من أبرز المراجع التي تؤكد على أهمية الصادرات في دعم التنمية الإقتصادية حيث تساهم الإيرادات الناتجة عن التصدير في تعزيز المدفوعات وتحقيق التوازن الإقتصادي؛ فكلما إرتفعت الصادرات زاد معدل النمو الإقتصادي مما يؤدي إلى تقليل العجز في ميزان المدفوعات. ومع ذلك، فإن إرتفاع الصادرات دون السيطرة على الواردات قد يؤدي إلى إختلال في الميزان التجاري خاصة إذا كانت الصادرات تعتمد على المواد الخام الأولية التي لا تضيف قيمة صناعية كبيرة؛ من جانبه يرى "Thirlwall" أن البلدان الصغيرة تواجه تحديات أكبر في تحقيق النمو الإقتصادي نظرًا لإعتمادها بشكل أساسي على الصادرات مما يجعلها أكثر تأثرًا بالتغيرات الخارجية؛ كما يتفق عدد من الباحثين الإقتصاديين على ان الصادرات تلعب دورًا جوهريًا في التنمية الإقتصادية ، حيث تدعم الإستثمارات تعزز الإبتكار وتعمل على نقل التكنولوجيا والمعرفة من بلد إلى آخر[2].

[1] بلغيث هادية، آيت يحي. س، **"دراسة قياسية لأثر الصادرات خارج المحروقات على النمو الإقتصادي في ظل سياسة الإنفتاح التجاري خلال الفترة 2022/1990 "**، مجلة الإمتياز لبحوث الإقتصاد والإدارة، مجلد 8، العدد 2، سنة2024، ص 110-111.

[2] حايد حميد، البشير. ع، **"دراسة قياسية لعلاقة الصادرات بالنمو الإقتصادي في الجزائر 1966-2015"**، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد14 ، العدد19، ص 149.

خاتمة الفصل

يُعدّ النمو الإقتصادي مؤشراً أساسياً على تطور الدول ورفاهية شعوبها، إذ يعكس زيادة الإنتاجية وتوسع النشاط الإقتصادي. يتحقق النمو عبر عوامل متعددة، أبرزها الإستثمار في البنية التحتية، رأس المال البشري، والتكنولوجيا، مما يؤدي إلى تحسين الكفاءة ورفع مستويات الدخل .

تساهم التجارة الخارجية بدور فعّال في تحفيز النمو الإقتصادي من خلال توسيع الأسواق أمام المنتجات الوطنية وتوفير السلع غير المتوفرة محلياً، كما تتيح التفاعل مع الاقتصاد العالمي مما يعزز التنافسية ويشجع على تبني الإبتكار والمعايير الدولية .

تمثل الصادرات أحد أهم مكونات التجارة الخارجية، وهي أداة رئيسية لزيادة الدخل القومي من خلال تدفق العملة الأجنبية وتشجيع الإنتاج المحلي، وكلما زادت قدرة الدولة على التصدير إرتفعت فرص تحقيق نمو إقتصادي مستدام، مما يبيّن الترابط الوثيق بين الصادرات، التجارة الخارجية، والنمو الإقتصادي كمنظومة متكاملة.

الفصل الثاني:

الجزائر ومساعي ترقية الصادرات خارج المحروقات

مقدمة الفصل

يساهم قطاع المحروقات في الجزائر بنسبة تقارب 97% من إجمالي الصادرات الوطنية، وهو ما يشكل تهديداً لمستقبل التنمية في البلاد، خاصة في ظل إحتمالية نضوب النفط في المستقبل القريب؛ كما تفتقر البلاد إلى رؤية تنموية واضحة، حيث يُنظر إلى العائدات المالية من هذا القطاع كمؤشر للتنمية، دون وجود إستراتيجية تنموية شاملة.

لدى كان لابد للجزائر أن تغير نظرتها التصديرية بتطوير صادراتها خارج المحروقات نظرا للإمكانيات التي تتوفر عليها، إلا إنه ورغم الجهود المبذولة وخاصة مع برامج الإنعاش الإقتصادي بقي هيكل الصادرات خاضعا لسيطرة قطاع المحروقات؛ وظلت الصادرات خارجه ضعيفة وغير متنوعة ، مما يستدعي تضافر الجهود لتطبيق إستراتيجية تنموية ناجحة ترتكز على بناء جهاز إنتاجي قوي والإستثمارات في قطاعات واعدة؛ وذلك بالتوجه نحو تشجيع وتطوير الإستثمار في القطاعات الصناعية والزراعية والسياحية خارج قطاع المحروقات.

يتناول هذا الفصل مبحثين رئيسيين، حيث يُخصص المبحث الأول لعرض التجارة الخارجية وسياسة التصدير في الجزائر من خلال تتبع مراحل تطورها وأهميتها، أما المبحث الثاني فيُركّز على القطاعات الصناعية والزراعية والسياحية التي ينبغي على الجزائر تبنيها بهدف تنويع صادراتها خارج قطاع المحروقات.

المبحث الأول : تطور الإقتصاد الجزائري وأثره على التجارة الخارجية وسياسة التصدير.

شهد الإقتصاد الجزائري تطورات متباينة منذ الإستقلال، تأثرت بتغير السياسات الإقتصادية والإعتماد الكبير على قطاع المحروقات؛ وفي ظل الحاجة لتنويع مصادر الدخل برزت أهمية تطوير التجارة الخارجية، وإعتماد سياسات تصدير مدعومة بعدة هيئات ومؤسسات تهدف إلى تعزيز التنافسية خارج الأسواق التقليدية؛ يعرض هذا المبحث أبرز مراحل تطور الإقتصاد الجزائري، وتحولات التجارة الخارجية، وسياسات التصدير المعتمدة.

المطلب الأول : تطور الإقتصاد والتجارة الخارجية في الجزائر.

إرتبط مسار تطور الإقتصاد الجزائري بشكل وثيق بتحول سياسات التجارة الخارجية، حيث عرفت هذه الأخيرة مراحل متعددة تأثرت بالسياقين السياسي و الإقتصادي؛ وقد إنعكس ذلك على واقع التجارة الخارجية التي شهدت تغيّرات في هيكلها وتوجهاتها عبر مختلف الفترات.

الفرع الأول : تطور الإقتصاد الجزائري.

يعتمد الإقتصاد الجزائري بشكل كبير على الريع النفطي، مما أدى إلى ضعف في تنوع بنيته الإقتصادية رغم العائدات الإيجابية من المحروقات، و هذا من خلال ضعفه في البنية نتيجة الإعتماد الكبير على السوق الموازية (20-25% من الناتج) وتراجع القطاع المصرفي، مما يشكل عائقاً أمام الاستثمارات الأجنبية، كما يساهم غياب الشفافية و إنتشار الفساد و الإحتكارات في إضعاف المنظومة الإقتصادية، إلى جانب تهريب العملة وتضخيم الفواتير، ما يؤدي إلى خسائر تُقدّر بأكثر من 8 مليارد دولار سنوياً، وعلى هذا تسعى الجزائر لوضع إستراتيجية شاملة بالتعاون مع مؤسسات دولية لتحقيق توازن إقتصادي.

تطور الإقتصاد الجزائري منذ 1986:

عرف الإقتصاد الجزائري منذ الإستقلال تحولات عميقة أثرت في توجهاته وإستراتيجياته ، و كانت مؤسساته محورا للتجارب ،ما يجعل فهم الوضع الحالي مرتبطا بالسياق التاريخي .

1- مرحلة التسيير الرأسمالي للإقتصاد الجزائري :

شهد الإقتصاد الجزائري أزمة حادة في سنة 1986، تمثلت في تدهور خطير مسّ الإقتصاد الوطني بسبب الإنخفاض الكبير في أسعار النفط ، إلى جانب سوء تسيير المؤسسات، و نتيجة لذلك، سعت الجزائر إلى تبني أساليب إقتصادية جديدة أكثر عصرية، من خلال إخراج المؤسسات الوطنية من النظام البيروقراطي ومنحها حرية التصرف اللازمة لإتخاذ قراراتها المتعلقة بتسيير مواردها المالية والمادية. وقد شكل هذا التوجه مقدم لتطبيق نمط التسيير الرأسمالي، الذي يقوم على إستقلالية المؤسسات ومع بداية سنة 1988، إنطلقت مرحلة جديدة تم فيها إعداد مشاريع قوانين وضعت الحكومة من خلالها شروطاً وخططاً من أجل [1]:

[1] بركة تركية، بن ماحي س ، **"بدائل نمو الإقتصاد الجزائري في ظل إنهيار أسعار المحروقات "**، مذكرة ماستر ، جامعة ابن خلدون ، تيارت ، 2017، ص23.

- منح المؤسسة مسؤولية مباشرة في تنفيذ نشاطها الإقتصادي التجاري .
- تسيير مواردها البشرية والمادية، وكذلك تحمل نتائج قراراتها.

2- مرحلة إقتصاد السوق:

شهدت الجزائر في نهاية القرن الماضي مرحلة دقيقة إتسمت بظروف صعبة لم تعرفها من قبل، فقد كانت البلاد تمر بأزمة عميقة، زاد من حدتها عدم الإستقرار السياسي، ما أثر بشكل سلبي على الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية ، خلال هذه المرحلة واجه الإقتصاد الوطني العديد من الصدمات تمثلت في تصفية عدد من ممتلكات الدولة، وتسريح جماعي للعمال وإنهيار عدد من المؤسسات، وعلى الرغم من هذه الصعوبات تمكنت الدولة من الصمود أمام التحديات، واصلت الدولة تنفيذ إصلاحات إقتصادية تبنت من خلالها نماذج جديدة لتسيير القطاعات الإقتصادية والخروج من الأزمة، ففي سنة 1990 أصدرت الدولة القانون 90/10 المتعلق بالنقد والقرض، والذي أرسى نظاماً مصرفياً جديداً، وأُنشئ بموجبه مجلس للنقد والقرض، تحت إشراف البنك المركزي؛

شكّل هذا القانون نقطة إنطلاق حاسمة نحو إصلاحات أوسع، وقد أكدت الدولة من خلال هذا التوجه على ضرورة التحول إلى إقتصاد السوق كخيار إستراتيجي لتحقيق النمو الإقتصادي، وترسيخ أسس إقتصاد حديث يتماشى مع التوجهات الدولية، وهو ما بات يُعرف لاحقاً بإقتصاد السوق[1].

الفرع الثاني: مراحل تطور سياسة تحرير التجارة الخارجية في الجزائر.

يتم تطور سياسة تحرير التجارة الخارجية وفق مراحل التالية:

1- مرحلة التحرير المقيد 1990:

ميزت هذه المرحلة بإتخاذ خطوات رسمية تمثلت في إصدار قانون النقد والقرض في أكتوبر 1990 (القانون 90/10)، الذي كان يهدف إلى تحرير الإستثمار الأجنبي داخل الجزائر، وفي نفس السنة صدر قانون 90/16 بتاريخ 1990/08/07، وهو القانون المكمل لقانون المالية التكميلية لعام 1990، والذي نص في مادته الأولى والأربعين على السماح، ولأول مرة بإستيراد السلع من قبل المتعاملين الاقتصاديين، مما ألغى إحتكار الدولة للتجارة الخارجية ومع أن هذا الإنفتاح أعطى الحرية للقطاع الخاص لمزاولة أنشطة الإستيراد، إلا أنه كان ذا طابع تنظيمي محدود ولم يصل إلى مستوى الإنفتاح الكامل؛

2- مرحلة التحرير التام للتجارة الخارجية (1990-1991):

في الفترة 1990-1991، إنتقلت الجزائر إلى مرحلة التحرير الكامل للتجارة الخارجية، بعد فشل سياسة التحرير المقيد التي زادت من الإحتكار. وقد جاء ذلك من خلال المرسوم التنفيذي رقم 91/37 الصادر في 13 فيفري 1991، الذي ألغى إحتكار التجارة الخارجية وأقر تحرير المعاملات التجارية بشكل كامل، بما في ذلك إلغاء شهادات الإستيراد والتصدير[1].

[1] **"مرجع سابق"**، ص 24.

3- مرحلة العودة الى التقييد و المراقبة للتجارة الخارجية 1992:

بعد صدور المرسوم 91/37 المؤرخ في 13 فيفري 1991، والذي ألغى إحتكار الدولة للتجارة الخارجية، ظهرت عدة مشاكل كالفوضى و البروقراطية في تسيير المعاملات، وبهدف تصحيح الوضع دون التراجع عن التحرير، أصدرت الحكومة التعليمة رقم 625 في 18 أوت 1992، التي أعادت للإدارة بعض صلاحياتها في هذا المجال؛

4- مرحلة التحرير الكامل للتجارة الخارجية منذ 1994:

بدأت مرحلة جديدة في عام 1994، تزامنا مع إستعداد الجزائر للتوقيع على إتفاقية "standby"مع صندوق النقد الدولي، والتي نصّت على جدولة الديون وتنفيذ إصلاحات شاملة، من بينها تحرير التجارة، وجاء هذا التوجه أيضاً في إطار رغبة الجزائر في الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية، مما دفعها لتسريع الإنفتاح التجاري عبر تحرير نظام الصرف، خفض الرسوم الجمركية، وإنشاء مؤسسات لدعم وتطوير قطاع التجارة الخارجية[2].

الفرع الثالث: تطور التجارة الخارجية في الجزائر 2000-2022 .

سنتناول من خلال هذا الفرع واقع التجارة الخارجية خلال (2000-2022) و ذلك من بتطرق لدراسة تقييمية و تحليلية للميزان التجاري و هيكل السلعي للصادرات و الواردات و كذلك التوزيع الجغرافي.

أولا: تطور الميزان التجاري الجزائري خلال 2000-2022.

الميزان التجاري من المؤشرات الإقتصادية الأساسية لمعرفة إقتصاد البلد كما يوضح حجم الصادرات و الواردات و هذا ما سنتطرق إليه في الجدول التالي:

[1] البستي وسيلة ، زعرور نعيمة، **"مراحل تطور تحرير التجارة الخارجية في الجزائر"**، مجلة الإقتصاد الدولي و العولمة، مجلد 01، عدد 1، 2018 ، ص 128.

[2] عبد الغفار، غطاس، **"أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2011"**، مجلة الباحث، العدد15، 2015 ، ص286 .

الجدول رقم(02-01): هيكل تطور الميزان التجاري الجزائري خلال فترة 2000-2022 .

الوحدة : مليار دولار

السنة	الواردات	الصادرات	الميزان التجاري
2000	9,17	22,03	12,86
2001	9,94	19,13	9,19
2002	12,00	18,82	9,81
2003	13,53	24,61	11,007
2004	18,30	32,08	13,77
2005	20,35	46,49	26,14
2006	21,45	54,72	33,27
2007	27,63	60,90	33,28
2008	39,47	79,14	39,67
2009	39,29	45,47	6,18
2010	40,21	57,76	17,55
2011	47,30	73,80	26,5
2012	50,37	72,62	22,25
2013	54,90	65,82	10,92
2014	58,33	61,17	2,84
2015	51,64	35,13	-16,51
2016	46,72	29,66	-17,06
2017	48,98	34,56	-14,42
2018	41,11	41,11	-7,46
2019	35,31	35,31	-9,32
2020	21,92	21,92	-13,62
2021	38,63	38,63	1,17
2022	65,71	65,71	26-85

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على معطيات بنك الجزائر.

الشكل رقم(02-01): أعمدة بيانية تبين تطور الميزان التجاري

خلال 2000-2022.

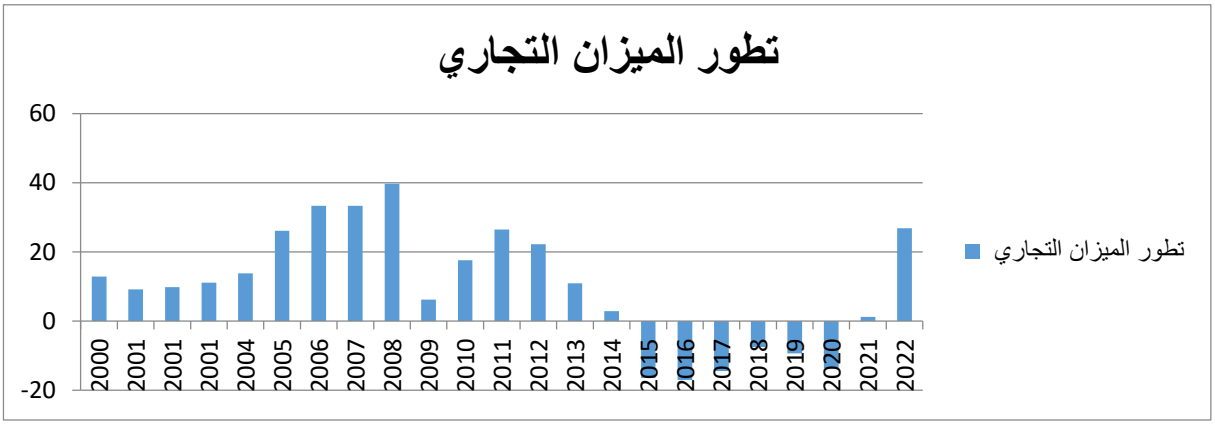

المصدر:من إعداد الطالبتين بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (02-01).

و من خلال جدول رقم (02-01) و الشكل رقم (02-01) نلاحظ أن الميزان التجاري حدث له عدة تغيرات خلال هذه الفترة ، حيث أن في بداية الألفية حقق الميزان التجاري فائض و هذا راجع إلى إرتفاع الصادرات هذا بسبب إرتفاع أسعار النفط في حين ان الواردات سجلت 9,17 و نسبة التغطية 240% و في سنة 2001 كان هناك تراجع في الميزان التجاري بنسبة 28,51 %و هذا سببه إنخفاض قسيمة الصادرات مقارنة بالسنة الماضية بنسبة 13,15 % مع إرتفاع الواردات ب 8,36% إستمر هذا التراجع حتى سنة 2002 بنسبة 25,84 % و كان هذا الإنخفاض نفسه في الصادرات أما في سنة 2003 فقد حقق الميزان التجاري فائض بقيمة 11,07 مليار دولار و يعود الإرتفاع هذا إلى الصادرات و هذا في أسعار النفط بنسبة 8,4 %و إستمر هذا الإرتفاع إلى غاية سنة 2008 حيث عرف زيادة معتبرة مقارنة بالسنوات الماضية ،وصل إلى 39,67 مليار دولار ووصلت الصادرات إلى 79,14مليار دولار و قيمة الواردات أيضا عرفت إرتفاعا الى قيمة47 ,39 مليار دولار و عليها سنة 2009 حين عرفت تدهورا فالميزان التجاري بقيمة 6,18 مليون دولار و هذا بسبب إنخفاض الصادرات التي إنتقلت من 79,14 إلى 45,47 مليار دولار وهذا بسبب إنخفاض أسعار البترول نتيجة لتراجع الطلب عليها بسبب تداعيات الأزمة المالية سنة 2008 ، و لينتعش في سنة 2010 بقيمة 17,55 مليار دولار مع التحسن التدريجي في أسعار البترول بالصادرات ، و مع الزيادة و الإستقرار النسبي لأسعار البترول سنة 2011 فإن الميزان التجاري سجل فائض بقيمة 26,5 مليار دولار و صادرات وصلت إلى 73,80 مليار دولار ، و في سنة 2012 و مع إرتفاع الواردات و محافظة الصادرات على القيمة إلا أن الميزان التجاري سجل إنخفاض وصل إلى 22,25 مليار دولار ، لينخفض في سنة2013 بقيمة 10,92مليار دولار ،و في سنة 2014 سجل إنخفاض كبير مقارنة للسنوات الماضية بقيمة 2,84 مليار دولار و هذا بسبب تراجع سعر النفط مما أدى إلى إرتفاع الواردات على الصادرات ، مع سنة 2015 عرف الميزان التجاري عجزا بقيمة 17,06 مليار دولار بسبب إنخفاض الواردات و الصادرات و تواصل هذا العجز إلى غاية 2020 ، ففي سنة 2021 أعاد إرتفاع من جديد حتى حقق فائض بقيمة 26,85 مليار دولار سنة2022 .

ثانيا : تطور الهيكل السلعي للواردات و الصادرات في الجزائر خلال 2000– 2022 .

عرفت الصادرات و الواردات تنوع إقتصاديا في الهيكل السلعي و ذلك إستنادا لعدة إحصائيات و يكون هذا من خلال جدول الموالي :

1– الهيكل السلعي للصادرات خلال 2000 –2022.

يوضح الجدول الموالي تطور تركيبة الصادرات الجزائرية:

الجدول رقم (02–02): الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية خلال 2000–2022.

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	مواد الغذائية	الطاقة	مواد الأولية	المنتجات نصف مصنعة	تجهيزات فلاحية	تجهيزات صناعية	سلع إستهلاكية غير غذائية	المجموع
2000	32	21419	44	465	11	47	13	22031
2001	28	18484	37	504	22	45	12	19132
2002	35	18091	51	551	1	50	27	18825
2003	48	23939	50	509	-	30	35	24612
2004	59	31302	90	571	-	47	14	32083
2005	67	45588	134	656	-	36	14	46495
2006	73	53608	195	828	1	44	43	54792
2007	92	59605	153	988	1	44	34	60917
2008	121	77192	340	1396	-	44	34	79146
2009	113	44411	170	692	-	69	49	45477
2010	305	56143	167	1089	-	25	33	57762
2011	357	71662	162	1495	-	36	16	73802
2012	314	70571	167	1519	-	30	18	72620
2013	402	63662	108	1608	-	25	18	65823
2014	323	58362	110	2350	2	15	10	61172
2015	239	33081	105	1685	-	17	11	35138
2016	327	27881	84	1299	-	53	18	29668
2017	350	33202	73	845	-	78	20	34569
2018	373	38897	93	1626	-	90	33	41113
2019	408	33244	96	1445	-	83	36	35312
2020	437	20016	71	1287	-	77	37	21925
2021	576	34137	182	3486	1	88	63	38632
2022	296	59900	263	5086	2	84	111	65716

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على : لمديرية العامة للجمارك www.douane.gov.dz؛ بنك الجزائر–www.bank–of–algeria.dz

الشكل رقم : (02-02) : يوضح التركيبة السلعية للصادرات.

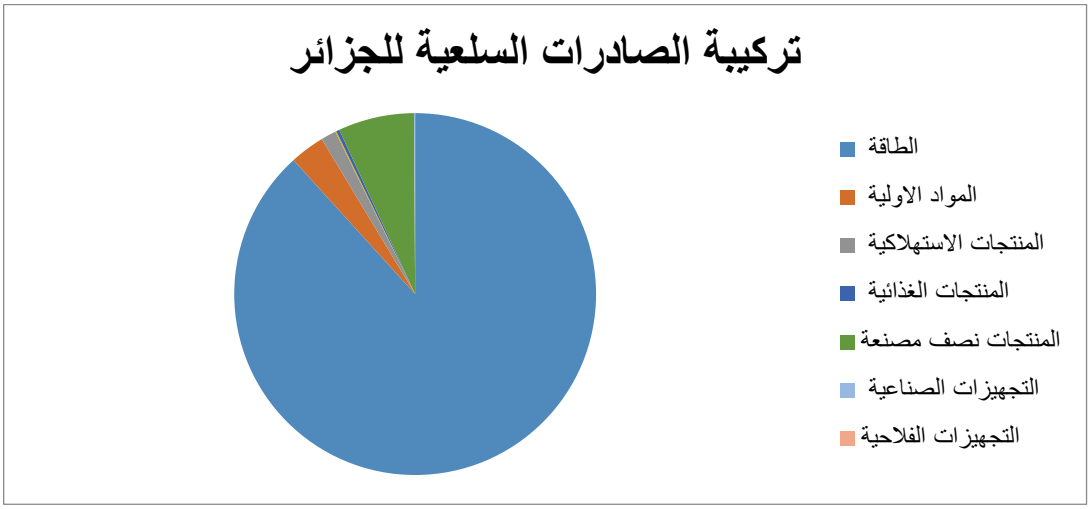

المصدر: من إعداد الطالبتين باعتماد على معطيات الجدول رقم (02-02).

و من خلال الجدول رقم (02-02) والشكل رقم (02-02) نلاحظ أن الهيكل السلعي للصادرات يعتمد بنسبة أكبر على قطاع الطاقة حيث إستحوذ أكبر نسبة في الصادرات ، فالصادرات النفطية تخضع لتقلبات أسعار البترول، حيث في سنة 2000 كانت طاقة 21419 مليون دولار و إنتقلت سنة 2003 إلى 23939 مليون دولار و بعدها ترتفع حتى سنة 2008 الى 77192 مليون دولار وهذا راجع الى إرتفاع أسعار البترول ، كما نلاحظ ان في سنة 2009 عرفت إنخفاضا مروعا بما يقدر ب 32781 مليون دولار و ذلك بسبب الأزمة التي عصفت بالعالم الإقتصادي ، و مع ذلك في سنة 2011 عرفت إرتفاعا ب 27251 مليون دولار ، و بعد كل هذا الإرتفاع شهدت تدهورا في أسعار البترول من 63662 مليون دولار سنة 2013 إلى 27881 مليون دولار سنة 2016 ، و قد أثار هذا على مداخيل الدولة من العملة الصعبة و تسبب العجز في الميزان التجاري ، و في السنتين المواليتين إرتفعت الصادرات المحروقات الى 38897 مليون دولار أي ما يعادل 93.12% من إجمالي الصادرات و بعدها بدأت في الإنخفاض إلى غاية سنة 2022 وصلت الصادرات المحروقات إلى 59900 مليون دولار .

بينما تتمثل الصادرات خارج قطاع المحروقات نسبة قليلة من إجمالي الصادرات، تعتبر المنتجات المصنعة هي أولى حيث تتراوح بين 1.42% و 2.92% من إجمالي الصادرات و 77,78% و 64,92% من إجمالي الصادرات خارج قطاع المحروقات[1]؛ و رغم إنخفاضها الى 692 مليون دولار سنة 2009 بسبب الازمة العالمية و تراجع الطلب على المنتجات إذ أعادت الإرتفاع من جديد، و بعدها تأتي في المرتبة الثانية المواد الغذائية التي سجلت إرتفاعا من 2000 إلى2013 بقيمة 404 مليون دولار ثم لتعاد إنخفاضها في 2014 و 2015 الى 239 مليون دولار ثم لتعاد الإرتفاع في السنوات الموالية الى غاية 2022 إنخفضت بقيمة 269 مليون دولار، و بعدها المواد الأولية التي كانت في حالة إرتفاع من 2000 إلى 2009 شهدت إنخفاضا ، بعدها كانت في حالة تذبذب إلى غاية 2017 إنخفضت الى 73 مليون دولار و في سنة 2019 إرتفعت بقيمة 96 مليون دولار و إرتفعت بشكل جيد سنة 2022 حيث وصلت قيمتها الى 263 مليون دولار ، أما بنسبة للسلع الإستهلاكية

[1] شليحي الطاهر، **"التجارة الخارجية للجزائر و أهم تحدياتها خلال الفترة 2018-2020"**، مجلة العلوم الإجتماعية و الإنسانية ، المجلد 21 ، العدد01 ، 2020 ، ص 98.

غير غذائية تساهم بنسبة 0.7 % و 3.1% من إجمالي الصادرات خارج المحروقات ، و التجهيزات الصناعية و فلاحية لم تترقى خاصة الفلاحية و هذا راجع إلى إصلاحات المتخذة من طرف الدولة التي كانت تسعى من خلالها إلى تنشيط قطاع الفلاحي على طريق مخطط الوطني للتنمية التي شرع في تطبيقه بداية 2000 و التي دعمه بمخطط التنمية الريفية 2004 ، و من خلال هذا نستنتج أن إقتصاد الجزائري يعاني من ضعف التنوع الإقتصادي .

2- هيكل السلعي للواردات :

يوضح الجدول المالي التوزيع السلعي للوردات خلال فترة 2000-2022:

الجدول رقم (02-03): هيكل السلعي للواردات الجزائرية خلال الفترة 2000 -2022.

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	الطاقة	المواد غذائية	مواد الاولية	منتجات نصف مصنعة	تجهيزات الفلاحية	تجهيرات الصناعية	سلع إستهلاكية غير غذائية	المجموع
2000	129	2415	428	1655	85	3068	1393	9173
2001	139	2395	478	1872	155	3435	1466	9940
2002	145	2740	502	2336	148	4423	1655	12009
2003	114	2678	689	2857	129	4955	2112	13534
2004	173	3597	784	3645	173	7139	2797	18308
2005	212	3587	751	4088	160	8452	3107	20357
2006	244	3800	843	4934	96	8528	3011	21456
2007	313	4954	1277	6918	146	10026	3752	27631
2008	595	7796	1378	9154	86	15434	5036	39479
2009	549	5863	1201	10165	234	15140	6145	39297
2010	945	6027	1406	9944	330	15573	5987	40212
2011	1164	9805	1776	10431	229	15951	7944	47300
2012	4955	9023	1839	10629	329	13604	9997	50376
2013	4356	9572	1766	10810	449	15745	10205	54903
2014	2851	11005	1884	12740	657	18906	10205	58330
2015	2352	9329	1508	11512	579	16593	9773	51646
2016	1292	8224	1559	11482	501	15394	8275	46727
2017	1899	8069	1456	10483	585	13368	8129	48980
2018	977	8119	1814	10468	537	12824	9312	48573
2019	1369	794	1921	9840	437	10845	7934	44632
2020	890	7723	2199	7614	198	8697	5577	35547
2021	513	8877	3401	7313	247	9158	6498	37466
2022	581	10369	4037	9581	204	8321	5282	38865

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على: www.douane.gov.dz ؛ بنك الجزائر.

الشكل رقم (02-03): يوضح التركيبة السلعية الواردات.

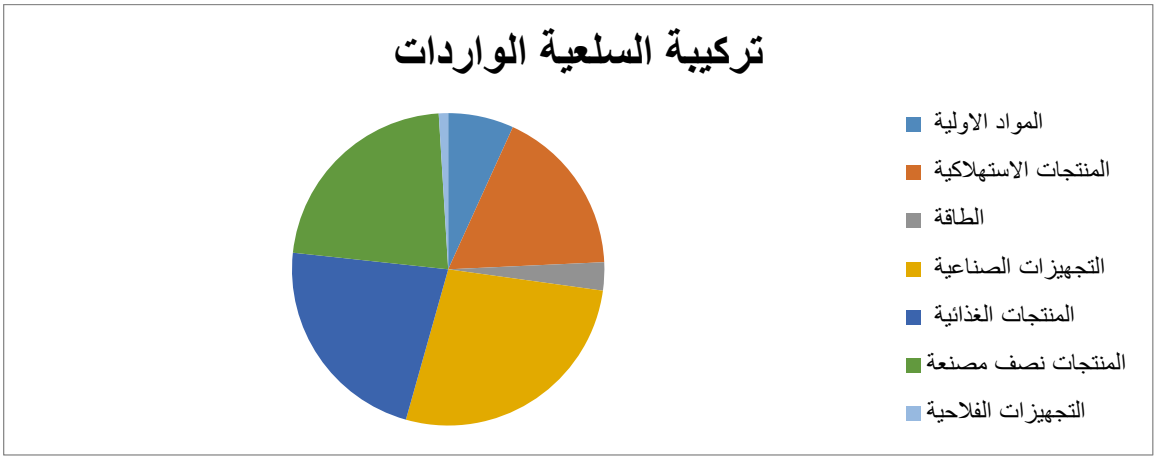

المصدر : من إعداد الطالبتين بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (02-03)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (02-03) و الشكل رقم (02- 03) أن هناك تزايد مستمر إلى غاية 2015 ، حين أن التجهيزات الصناعية مثلث النسبة الأكبر من مجموع الواردات أي ما يعادل 29%من المجموع[1] حيث إرتفعت من 3068 مليون دولار في 2000 الى 15951 مليون دولار في 2011،و نلاحظ إنخفاض في 2012 بما يقارب 2347 مليون دولار كما إرتفعت في 2013 و سنة 2014 الى 18906 مليون دولار و بعد هذا الإرتفاع أصبحت في تراجع مستمر حتى وصلت الى 8321 مليون دولار سنة 2022و على هذا فالجزائر بحاجة كبيرة لتجهيزات الصناعية من أجل الإستثمار في مختلف المجالات ، أما المنتجات نصف مصنعة و منتجات الغذائية فهي في المرتبة الثانية من مجموع الواردات حيث أن المنتجات نصف مصنعة تميزت بوتيرة تزايد بلغت أعلى قيمة سنة بقيمة12740مليون دولار و هذا بسبب إنشاء العديد من المؤسسات الإقتصادية ، أما المواد الغذائية كذلك شهدت تزايد من 2002 إلى غاية 2014 حيث سجلت أعلى قيمة في سنة 2014 بقيمة 11005 مليون دولار و بعدها أصبحت في تناقص حتى ترتفع في السنة الاخيرة ، أما السلع الإستهلاكية فكانت في تزايد ملحوظ منذ البداية إلى غاية 2013 بدأت في تنازل من قيمتها كانت أعلى قيمة لها سنة 2013 حيت بلغت 12205 مليون دولار و 10205 مليون دولار في 2014 و بعدها لتنخفض قيمها و هذا بسبب تنامي الطلب عليها و خاصة على السيارات ، يليها المواد المولية كانت في تزايد خلال الفترة إلى أنها من2014 بدأت في تناقص ، أما بالنسبة للطاقة فقد سجلت إرتفاعا وصل الى 4944 مليون دولار سنة 2012 لتنخفض الى 2352 مليون دولار سنة 2015 و ليستمر هذا الى غاية 2018 بقيمة 977 مليون دولار و في 2019 إرتفعت الى 1369 مليون دولار و بعدها تعاد إلى الإنخفاض حتى سنة 2022 بقيمة 581 مليون دولار ، أما التجهيزات هي الأخيرة التي كانت في منخفضة خلال السنوات حيث لم تتجاوز أعلى قيمة لها مبلغ 657 مليون دولار و هذا في سنة 2014.

[1] **"مرجع سابق"**، ص104.

ثالثا : التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية .

يختلف التوزيع من دولة لأخرى تبعًا لطبيعة العلاقات الإقتصادية والسياسية التي تربطها بالجزائر بالإضافة إلى حجم التبادل التجاري بين الطرفين.

1- التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال فترة 2000-2020 .

تتنوع الصادرات الجزائرية جغرافيا لتشمل عدة دول موزعة عبر مختلف قارات و الجدول الموالي يوضح التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية حسب المناطق.

الجدول رقم (02-04):التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال 2000-2022 .

	دول الاتحاد الأوروبي	دول أوروبية اخرى	أمريكا الشمالية	أمريكا الجنوبية	المغرب العربي UMA	دول عربية	دول إفريقية	آسيا
2000	1036588.4	124125.4	316362.5	135063.1	19223.7	4308.8	3148.7	18395.1
2001	943862.1	85119.3	263499.8	94001.3	21464.9	25165.7	1036.2	44410.1
2002	959393.2	86399.5	288588.6	80060.9	19770.0	20775.4	4251.7	39671.5
2003	1122134.9	96090.0	486361.2	100695.7	20148.4	27541.8	997.4	48061.7
2004	1278583.8	11691.4	660105.6	149791.2	32097.3	37415.6	2333.9	63705.2
2005	1903577.0	148147.3	956528.8	238388.5	31071.6	46170.2	3674.5	20978.2
2006	2089979.8	151382.5	1343188.9	178134.7	37505.2	43034.1	1096.4	134678.5
2007	1835573.2	150476.1	1594014.3	187217.0	53272.9	33543.7	47261.9	298546.2
2008	2659020.4	202063.2	1561164.7	193163.9	104322.3	50868.9	23116.3	294950.7
2009	1717200.1	166660.9	947921.0	137354.8	63542.9	41737.0	6866.5	262725.3
2010	2127478.2	251817.4	1275950.0	200624.9	97319.4	52810.8	5852.6	319642.4
2011	2728125.0	315105.7	1433318.8	313609.9	115950.3	59235.7	10636.8	395188.8
2012	3147123.2	262947.7	1855163.7	336555.4	164042.6	75813.3	4861.9	438261.9
2013	3315192.3	191653.5	715075.9	261378.2	211877.1	61924.2	9394.9	444523.4
2014	31577564	218116.7	498255.5	250397.2	239709.4	49749.0	9576.0	494009.8
2015	2343477.1	191455.5	290157.2	172710.7	158123.5	58320.6	8339.5	306313.3
2016	1879792.0	159686.4	564671.4	217495.7	128095.7	43254.3	7798.4	257697.3
2017	2273367.9	216501.7	461683.9	283647.7	142079.1	87278.4	134474.8	429145.3
2018	2806500.2	299226.5	508649.5	.315130	195416.4	90033.5	15520.0	629550.5
2019	2449564.9	258305.9	266897.7	197411.5	221099.2	102681.1	13366.9	706963.0
2020	1543213.4	340838.8	69976.5	111727.9	189498.5	64295.8	18353.6	500622.8

المصدر : من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (02-04) ظهرت المعايير التجارية أن أغلب مبادلات الجزائر تتم مع دول منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية، وعلى رأسها دول الإتحاد الأوروبي التي تُعد الشريك التجاري الأول للجزائر، حيث تستحوذ على نسبة تقارب 56.79% من إجمالي الصادرات و تأتي هذه الأهمية نتيجة علاقات تجارية تاريخية وإتفاقيات موقعة، خاصة بعد خروج الجزائر من أزمة أمنية و الإقتصادية، تليها الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 22.94% من إجمالي الصادرات، لكن هذه

النسبة بدأت في التراجع تدريجيًا منذ عام 2012 لتصل إلى نحو 2% فقط في عام 2020، في المقابل تسجل نسبة صادرات الجزائر نحو آسيا 7% وهي نسبة متواضعة مقارنة بديناميكية الإقتصاد الآسيوي، كما أن صادرات الجزائر نحو أمريكا اللاتينية لا تتجاوز 3.5% رغم تحسنها طفيف في بعض السنوات ، أما بالنسبة لإفريقيا تميزت المبادلات التجارية نحوها بالضعف، حيث لم تتجاوز 17% حتى نهاية سنة 2020، أما دول آسيا فشهدت تطورًا ملحوظًا بعد سنة 2006، خصوصًا الصين التي سجلت معدل نمو في المبادلات بنسبة 44.4% رغم ذلك تظل الحصة الموجهة نحو المنطقة الآسيوية ضعيفة مقارنة بقدرات الطلب هناك، أما دول أوروبا الشرقية، فهي تمثل نسبة قليلة من صادرات الجزائر لا تتعدى 5%، لكنها بدأت تدريجيًا في التحسن إلى غاية 12% في عام 2020.، أما بالنسبة للمغرب العربي، فتُعد المبادلات التجارية مع دوله ضعيفة جدًا، خاصة خلال الفترة 2000-2022، حيث لم تتجاوز نسبتها 1%، في حين أن الدول العربية الآسيوية، وبالأخص دول الخليج، تستورد نسبًا ضعيفة من المنتجات الجزائرية، لم تتعدّ 2% خلال فترة الدراسة. يتضح من هذه المعايرة أن الجزائر تعتمد بشكل كبير على الشركاء الأوروبيين في تجارتها الخارجية، في مقابل ضعف تنويع الوجهات الأخرى[1].

2- التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة 2000-2022 .

تتنوع الواردات الجزائرية جغرافيا لتشمل عدة دول موزعة عبر مختلف قارات والجدول الموالي يوضع التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية حسب المناطق.

[1] جواهر صليحة، **مرجع سبق ذكره**، ص125.

الجدول رقم (02-05): التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة 2000-2022 .

الوحدة: مليون دينار جزائري .

	الإتحاد الأوروبي	دول أوروبية أخرى	أمريكا الشمالية	أمريكا الجنوبية	دول مغرب العربي	بلدان العربية	دول إفريقية	آسيا
2000	395593.4	76611.1	105026.2	19394.0	3726.0	10575	8954.4	65755.9
2001	453059.3	89340.1	99169.8	30210.5	5505.6	13761.2	6625.4	60102.3
2002	52904.0	108666.3	119411.2	38733.5	10126.5	29106.7	6935.5	104887.0
2003	601269.1	130914.9	78130.2	78130.2	56325.4	32406.4	9684.8	123298.8
2004	719078.8	147742.2	977765.2	97765.2	90369.7	37066.3	10339.0	189951.5
2005	785302.3	180628.6	115982.0	115982.0	98947.9	30933.7	11082.0	242240.6
2006	847287.2	13113.3	122975.6	122975.6	101777.9	35762.2	10781.0	273830.9
2007	995184.1	143053.9	181290.9	126395.8	19687.0	43053.2	16127.3	375667.2
2008	1359153.8	162113.8	206637.4	179792.7	25750.6	45771.9	25832.5	545067.8
2009	1497010.2	234558.7	176130.1	151069.1	34761.7	79131.2	25391.9	63861.4
2010	1520305.7	207890.1	179974.5	192318.7	10464.0	93974.8	29490.1	730613.7
2011	1793536.8	189512.5	176626.6	306638.6	50315.8	128279.4	42097.1	725758.1
2012	2042773.8	311457.5	175284.4	291587.5	62556.5	120643.5	57432.7	815080.3
2013	2282329.7	307875.6	219477.6	283865.2	81675.2	191474.7	47321.4	92374.2
2014	2393773.5	332031.4	2674505.5	338480.4	59441.0	157783.3	35767.6	1093306.4
2015	2559959.5	376998.3	333735.7	321428.5	68256.2	193328.1	36997.3	1250925.8
2016	2460200.0	351014.7	307997.0	339854.4	76708.7	210229.0	268241	1337359.1
2017	2252486.5	473282.3	268651.7	3690006.5	65647.0	170168.5	21611.8	1425587.3
2018	2466672.5	496323.1	240179.6	441256.0	63932.5	223152.7	204452	1393677.7
2019	2225947.2	457385.5	237303.5	434603.5	66306.3	214988.8	24068.8	130970.14
2020	1821489.99	482121.9	240274.5	437279.6	50184.9	221877.9	21378.7	1050700.5

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على: www.ons.dz

و من خلال الجدول رقم (02-05) نلاحظ أن الإتحاد الأوروبي كان وما يزال الشريك التجاري الأهم للجزائر، حيث إستحوذ على النصيب الأكبر من وارداتها، شهدت هذه الواردات من أوروبا إرتفاعًا مستمرًا من حوالي 400 ألف مليون دينار سنة 2000 إلى أكثر من 2.5 مليون دينار سنة 2015، وهو ما يعكس عمق العلاقات الإقتصادية والتجارية بين الجزائر ودول الإتحاد الأوروبي، خاصة فرنسا، ألمانيا، وإيطاليا لكن بعد سنة 2015 بدأت هذه الواردات تتراجع تدريجيًا، وهو ما قد يعود إلى تغييرات في السياسات التجارية الجزائرية محاولات دعم الإنتاج المحلي، أو التوجه نحو تنويع الشركاء التجاريين ،في المقابل عرفت واردات الجزائر من آسيا (خصوصًا الصين والهند وكوريا الجنوبية) نموًا لافتًا حيث إرتفعت بشكل مطرد من أقل من 70 ألف مليون دينار سنة 2000 إلى أكثر من 1.4 مليون دينار سنة 2018، هذا يعكس التوسع الكبير لحضور المنتجات الآسيوية في السوق الجزائرية، خاصة في مجالات الأجهزة الإلكترونية، الميكانيك، ومواد البناء، وذلك بفضل الأسعار التنافسية للمنتجات الآسيوية، أما الواردات من أمريكا الشمالية فقد بقيت أقل استقرارًا حيث عرفت تذبذبًا في قيمتها من سنة لأخرى لكنها عمومًا لم ترقَ إلى مستوى واردات آسيا أو أوروبا، رغم بعض الإرتفاعات في بعض السنوات (مثل 2014 و2018)هذا التذبذب يمكن تفسيره بتقلبات أسعار السوق العالمية وسياسات التوريد المتعلقة بالمنتجات الأمريكية والكندية.

الإستنتاج الأساسي هو أن الجزائر تعتمد بشكل كبير على أوروبا في وارداتها، لكنها بدأت بشكل واضح منذ منتصف العقد الأول من الألفية الثالثة في تنويع شركائها التجاريين نحو آسيا، مع بقاء أمريكا الشمالية شريكا ثانويًا، هذا التوجه يعكس تحولات تدريجية في السياسة الإقتصادية والتجارية للجزائر، ومحاولة تقليل الإعتماد على شريك واحد فقط.

المطلب الثاني: واقع التصدير في الجزائر وإجراءات ترقية الصادرات خارج المحروقات.

تعتمد الجزائر بشكل كبير على المحروقات في صادراتها، مما يجعل إقتصادها هشًا أمام تقلبات السوق العالمية. لذلك تسعى الدولة إلى تنويع صادراتها خارج المحروقات عبر عدة إجراءات لدعم وتشجيع الإنتاج المحلي الموجه نحو التصدير.

الفرع الأول: تطور التصدير في الجزائر.

- ✓ عرفت الجزائر قبل الإستقلال نمطاً تجارياً حراً مرتبطاً بفرنسا، ولكن بعد الإستقلال واجهت البلاد أزمة إقتصادية نتيجة مغادرة الإطارات الفرنسية وسحب الأموال، ما أدى إلى ركود إقتصادي وهشاشة هيكلية. تبنّت الدولة بعد الإستقلال نهجاً إشتراكياً وإحتكرت التجارة الخارجية رسمياً سنة 1978 بموجب القانون 02/78؛
- ✓ مرت الجزائر بعدة مراحل: الإحتكار الكامل، ثم الإنفتاح التدريجي، وصولاً إلى سياسة التحرير التجاري بداية من 1989 بعد إنخفاض أسعار النفط وبدعم من صندوق النقد الدولي؛
- ✓ شهدت الصادرات الجزائرية تطوراً كبيراً، حيث بلغت 24 مليار دولار سنة 2003 مقارنة بـ9 مليارات سنة 1985؛ رغم ذلك، ظلت صادرات المحروقات تهيمن بنسبة تفوق 93% سنة 2016، أما الصادرات خارج المحروقات فبقيت ضعيفة رغم إرتفاعها الطفيف في بعض الفترات؛
- ✓ سعت الحكومة إلى تشجيع التصدير خارج المحروقات عبر إجراءات دعم وتحفيز المؤسسات، مثل تقليص الجباية، تخفيض الرسوم، دعم الإبتكار، وترقية الشراكة بين القطاعين العام والخاص. كما أنشأت صندوق دعم الصادرات ووكالة ALGEXلترويج التجارة الخارجية[1].

الفرع الثاني: أهمية التصدير في الجزائر.

تسعى الجزائر إلى بناء إقتصاد متكامل ومستقل من خلال تنويع صادراتها، وذلك بالإبتعاد عن الإعتماد على تصدير المواد الأولية التي تعرف تقلبات في أسعارها بالأسواق العالمية. ويُعد التصدير أداة إستراتيجية لخلق قيمة مضافة داخل الإقتصاد الوطني عبر تعزيز الإنتاج وتكامل القطاعات المختلفة.

تنبع أهمية التصدير من عدة جوانب، من أبرزها[2] :

- المساهمة في تحقيق نمو إقتصادي مستدام عبر تحفيز الطلب الخارجي؛

[1] وئام بغياني ،**"تحفيز التصدير للمؤسسة الإقتصادية الجزائرية"**، مجلة بحوث ،جامعة الجزائر 1، الجزء الأول/جوان 2019، العدد 13 ، ص 12.

[2] تيغرسي الهواري، حاج يوسف.س، **"دور الصادرات خارج المحروقات في تنمية الإقتصاد الجزائري"**، مجلة علوم الأعمال، جامعة الجزائر 03 ، سنة 2017 ، العدد 02 ، ص 06.

- خلق مناصب شغل جديدة بفضل تحفيز الإنتاج والتوسع الصناعي؛
- تقليص الإعتماد على العملة الأجنبية الموجهة لإستيراد المواد الأولية والآلات؛
- جذب الإستثمارات الأجنبية وتنويع مصادر تمويل المشاريع؛
- توسيع القاعدة الإنتاجية الوطنية وبناء صناعات حديثة.
- يُعد التصدير من الأنشطة الحيوية لتوسيع السوق المحلي والإنفتاح على الأسواق الخارجية، كما يُساهم في تطوير الإقتصاد الوطني وتمويل التنمية؛
- يساهم في تنمية الصناعات المحلية وتقليل تكاليف الإنتاج، ويساعد على تحقيق إقتصاد متنوع ومستقل من خلال تنويع الصادرات وتقليل الإعتماد على صادرات المحروقات؛
- كما أن التصدير يعزز الرفاهية الإقتصادية ويُعد خياراً إستراتيجياً للحصول على العملة الصعبة، وتحسين أداء الإقتصاد الوطني. الجزائر بحاجة ماسة إلى تنمية صادراتها غير النفطية لتحقيق نمو مستدام وتقليل خسائر إعتمادها على الواردات، مع تشجيع الإستثمار لخلق فرص إنتاج جديدة[1].

وبالتالي، فإن تطوير التصدير خارج المحروقات يمثل خياراً إستراتيجياً لتحقيق تنمية إقتصادية أكثر توازناً وإستقراراً.

الفرع الثالث: إجراءات ترقية الصادرات خارج المحروقات.

تبذل الجزائر جهودًا متواصلة لترقية صادراتها خارج المحروقات عبر حزمة من الإجراءات القانونية والمالية والمؤسساتية إلا أن نتائجها لا تزال محدودة، مما يستدعي تعزيز الإستراتيجية الوطنية للتصدير، ويمكن تعدادها في[2] :

1. **الإطار القانوني:** تم إعتماد إطار قانوني منذ 1991 لتحرير التجارة الخارجية والحد من الإحتكار، مما مهد الطريق لتشجيع التصدير عبر تسهيلات وتشريعات تدعم المنتجين والمصدرين؛
2. **الإطار التأميني والتمويلي:** تم إنشاء نظام ضمان الصادرات سنة 1996 (CAGEX) لتأمين المخاطر التي تواجه المصدرين، إضافة إلى إنشاء صندوق خاص لدعم الصادرات وتمويل المشاركة في المعارض الدولية. كما تم تفعيل نظم ضمان القروض المرتبطة بالتصدير؛
3. **الإطار المؤسسي والتنظيمي:** شمل تأسيس هيئات داعمة مثل الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، SAFEX، CACQE، CNRC، وتشكيل لجان حكومية مختصة بدعم مشاركة الجزائر إقتصادياً خارجياً؛

[1] جلال عكروت، نوفل .س، **"أفاق وتحديات تنمية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر برنامج الإنعاش الإقتصادي2020 -2024"**، مجلة الإنسانية و الإجتماعية، المجلد 10،العدد 01، جوان2024 ،ص 282.

[2] زواوي فضيلة، **"إشكالية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر وإجراءات ترقيتها"**، مجلة أبعاد إقتصادية، جامعة محمد بوقرة بومرداس، سنة 2017 ، العدد 02 ، ص 382.

4. **إجراءات إضافية:** صدر مرسوم عام 2003 بإنشاء هيئة وطنية لترقية التجارة الخارجية(ALGEX) ، لتسهيل دخول المؤسسات الوطنية للأسواق الخارجية؛

5. **قانون المالية 2010**: أدخل إصلاحات جديدة لضبط التجارة الخارجية عبر تعزيز إستخدام الإعتماد المستندي، مما يرفع من شفافية العمليات التجارية ويحد من التهرب المالي.

وهذا يمكننا القول أنه رغم تنوع الإجراءات المتخذة، إلا أن نتائجها لم تكن بالمستوى المطلوب، حيث بقيت نسبة الصادرات خارج المحروقات ضعيفة (حوالي 5%). ويُعزى ذلك إلى مشاكل تنظيمية وهيكلية، وغياب إستراتيجية واضحة ومتكاملة لتشجيع التصدير.

المطلب الثالث: هيئات الدعم للتصدير في الجزائر.

تُعدّ تنمية الصادرات خيارًا إستراتيجيًا لضمان مصادر منتظمة للنقد الأجنبي، خاصة في ظل عدم إستقرار عائدات الصادرات النفطية، مما دفع الجزائر إلى تبني سياسة تشجيع الصادرات غير النفطية عبر إنشاء هيئات داعمة خارج قطاع المحروقات.

الفرع الأول: أهم مؤسسات و الهيئات الداعمة لتصدير في الجزائر.

و من أهمها ما يلي:

1- **شركة الوطنية جزائرية للمعارض SAFEX**: تُعد الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير(SAFEX) ، والتي كانت تُعرف سابقًا بإسم المؤسسة الوطنية للمعارض والتصدير (ONAFEX) منذ 24 ديسمبر 1990، مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تُعنى بتنظيم المعارض غير الدائمة ، حيث تتمثل مهام الشركة في ما يلي[1]:

- تنظيم المعارض والصالونات الإقتصادية داخل الجزائر وخارجها؛
- الترويج للمنتجات والخدمات الوطنية في الأسواق الدولية؛
- دعم المؤسسات الإقتصادية الصغيرة والمتوسطة من خلال إشراكها في التظاهرات والمعارض الدولية؛
- تسهيل المبادلات التجارية عبر فتح الأبواب أمام المنتجات الوطنية للوصول إلى الأسواق الخارجية؛
- المساهمة في تنمية الإقتصاد الوطني من خلال إكتساب الخبرات وفتح آفاق التعاون التجاري، بالإضافة إلى محاربة الإحتكار الإقتصادي.
- **الغرفة الجزائرية للتجارة CACI**:

أنشئت الغرفة بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 96-94 في 03 مارس 1996 و توضع تحت وصاة الوزير المكلف بالتجارة ، و من مهامها ما يلي[1]:

[1] لعماسة حاج ، حطاب م ، **"دور المؤسسات و الهيئات الداعمة للصادرات خارج المحروقات في ظل مخطط الإنتعاش الإقتصادي 2022-2024"** ، مجلة الدراسات الإقتصادية و المالية ، مجلد 17،ديسمبر 2024، ص 315.

- يتم تنظيم التشاور بين المنتسبين، حيث تُجمع آراؤهم بشأن النصوص التي تعرضها الإدارة لدراستها وإبداء الرأي حولها؛
- تُصاغ الآراء والتوصيات والمقترحات التي تعتمدها غرف التجارة والصناعة بما يتماشى مع برامجها ووسائلها؛
- تنجز المهام ذات المصلحة المشتركة بين غرف التجارة والصناعة، وتُشجّع الأعضاء على تنفيذ المبادرات المطلوبة؛
- يتم تمثيل الأعضاء لدى السلطات العامة بتعيين ممثلين لدى هيئات التشاور والإستشارات الوطنية .تُنجز دراسات ومشاريع تهدف إلى تطوير مختلف قطاعات الإقتصاد الوطني وتعزيزها وتوسيعها، لا سيما في مجال الأسواق الخارجية؛
- تقوم السلطات العمومية سواء بمبادرة منها أو بناءً على طلب، بالحصول على الآراء والمقترحات والتوصيات المتعلقة بالقضايا والأنشطة التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على الإقتصاد الوطني، وخاصة في مجالات التجارة والصناعة والخدمات.

2- وزارة التجارة و ترقية الصادرات .

تعد وزارة التجارة وترقية الصادرات هيئة حكومية تابعة للدولة، وقد كانت تُعرف سابقًا باسم وزارة التجارة فقط، ثم تم تغييرإسمها ليعكس الدور الجديد المتعلق بترقية الصادرات، وذلك بهدف دعم الصادرات خارج البلاد وتنشيط النشاط الإقتصادي، وترتكز مهام الوزارة الأساسية على ما يلي[2]:

- تطوير الإطار القانوني والتنظيمي المتعلق بالتجارة الخارجية؛
- إبرام الإتفاقيات التجارية الدولية ومتابعة تنفيذها وتسيير محتواها؛
- العمل على تكييف القوانين والإجراءات مع متطلبات السوق الدولية وتعزيز التبادل التجاري؛
- إعداد الإستراتيجيات والخطط التي تدعم ترويج المنتجات الوطنية في الأسواق الخارجية
- تشجيع ومرافقة المتعاملين الإقتصاديين للمشاركة في المعارض والتظاهرات التجارية الدولية؛
- ضمان التنسيق مع مختلف القطاعات لدعم التصدير.

3- وكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية ALGEX:

تعد هذه الوكالة مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تأسست إستنادًا إلى المرسوم التنفيذي رقم 04-174 بتاريخ 12 جوان 2004. وتهدف إلى تسهيل وتطوير عمليات التصدير خارج البلاد، من خلال التعاون بين الهيئات الحكومية والمصدرين الجزائريين، سواء كانوا أفرادًا أو مؤسسات، تقوم الوكالة بعدة مهام منها[3] :

- رافقة المصدرين الجزائريين في تطوير وتسهيل عمليات التصدير؛

---

[1] الجريدة الرسمية رقم 16، الصادرة في 1996 ص20.
[2] لعماسة حاج ، حطاب م ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 311.
[3] سعود وسيلة ،**"قراءة تحليلية في واقع التصدير في الجزائر للفترة 1963-2020"**، مجلة الباحث ،المجلد24 ، عدد 01، ديسمبر 2024، ص 210.

- التنسيق بين المؤسسات وهيئات الدولة والمصدرين لتوحيد الجهود في مجال التصدير؛
- القيام بالدراسات والبحوث حول الأسواق الخارجية وتقديم التحاليل الإقتصادية؛
- توجيه وإرشاد المتعاملين الإقتصاديين فيما يخص فرص التصدير؛
- توفير المعلومات الإقتصادية والتجارية المتعلقة بالأسواق الخارجي؛
- المساهمة في إعداد وتنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتصدير.

4- الشركة الجزائرية للتأمين و ضمان خدمة الصادرات:

أسست الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات بتاريخ 6جانفي 1996، وتم إعتمادها رسميًا في 20جويلية من نفس السنة، وذلك ضمن إطار الإستراتيجية الوطنية الرامية إلى ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات ،جاء إنشاء هذه الشركة بهدف تشجيع المصدرين الجزائريين على إقتحام الأسواق الدولية، من خلال توفير آليات تأمين وضمان لصادراتهم ضد المخاطر المحتملة . تُعد الشركة ذات طابع تجاري ومالي، برأسمال يُقدّر بـ 3 مليار دينار جزائري، موزع بين 9 مؤسسات بنكية عمومية وشركات تأمين و من مهامها ما يلي[1] :

- تغطية مختلف المخاطر المرتبطة بعمليات التصدير؛
- ضمان سداد التمويل الممنوح للمصدرين في حالة عدم الدفع؛
- تعويض الخسائر الناتجة عن الديون والمستحقات غير محصلة في الخارج؛
- إنشاء بنك معلومات إقتصادي وتجاري لدعم المصدرين؛
- المساهمة في تغطية جزء من تكاليف البحث عن زبائن أجانب؛
- تقديم خدمات تأمين خاصة بالمعارض والفعاليات الإقتصادية الدولية؛
- بيع و تحليل المعلومات الإقتصادية والمالية المتعلقة بالأسواق الخارجية؛
- تقديم خدمات التأمين المشترك وإعادة التأمين لتعزيز الحماية التجارية.

الفرع الثاني: صندوق و جمعيات داعمة التصدير في الجزائر.

و من أهمها:

1- صندوق الخاص للترقية الصادرات FSPE:

إنشاء الصندوق الخاص لترقية الصادرات "FSPE" بموجب قانون المالية لسنة 1996، بهدف تخصيص موارده لتقديم الدعم المالي للمصدرين، وذلك من خلال تمويل أنشطتهم المرتبطة بترقية منتجاتهم وتوسيع حصتهم في الأسواق الخارجية، يُمنح هذا الدعم من قبل الدولة عبر هذا الصندوق لفائدة المؤسسات المصدّرة، سواء كانت شركات إنتاج أو خدمات أو حتى تجارًا، بشرط

[1] لعمالسة حاج ، حطاب م ، **"مرجع سبق ذكره "**، ص 315-316.

أن تكون مسجلة في السجل التجاري وتمارس نشاطًا فعليًا في مجال التصدير. يتم تقديم الدعم وفق شروط تحددها وزارة التجارة بالتعاون مع وزارة المالية .ويشمل الدعم الممنوح عبر هذا الصندوق المجالات التالية[1] :

- تكاليف المشاركة في المعارض بالخارج؛
- تكاليف إنجاز دراسات الأسواق الخارجية؛
- مصاريف النقل لترويج المنتجات الجزائرية في الأسواق الخارجية؛
- الحملات الإشهارية والترويجية للمنتجات الجزائرية الموجهة للتصدير.

2- نادي مصدرين الجزائريين:

تم تأسيس الجمعية الوطنية بتاريخ 30 ديسمبر 1989 بمبادرة من السلطات العامة والخاصة، وهي جمعية وطنية غير مالية في طبيعته و من مهام الجمعية [2]:

- تبادل المعلومات العلمية، تقنية والعملية بين الفاعلين في المجال التجاري؛
- توفير فضاء الإلتقاء والتشاور بين الأعوان الإقتصاديين؛
- مناقشة ومعالجة كافة القضايا المتعلقة بالتجارة على المستويين الوطني والدولي؛
- الدفاع عن المصدرين وحماية مصالحهم داخل وخارج الوطن؛
- تعزيز التعاون والتنسيق بين الأعضاء المنخرطين في النادي؛
- تقديم الإقتراحات والتوصيات الهادفة إلى تحسين بيئة التصدير وتشجيع تطوير الصادرات خارج قطاع المحروقات.

3- جمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين:

تعد الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين هيئة وطنية تضم مجموعة من المصدرين الجزائريين الناشطين في المجال الإقتصادي، وتهدف إلى تعزيز الصادرات خارج المحروقات، تضم الجمعية في عضويتها أكثر من 100 مصدر وتنشط في المجالات التالية[3]:

- تمثيل المصدرين لدى مختلف الهيئات والمؤسسات؛
- تسهيل التنسيق بين الفاعلين في التصدير؛
- دعم التواصل بين المصدرين؛
- تنظيم وتوزيع المعلومات ذات الطابع المهني و الإقتصادي؛
- العمل على حل المشاكل التي تعيق التصدير من خلال إقتراح الحلول المناسبة؛
- المساهمة في رسم السياسات والبرامج الخاصة بتطوير التصدير وتحقيق الإنفتاح الإقتصادي؛

[1] زواوي فضيلة ، **"مرجع سبق ذكره"**، ص386.
[2] قيرع سعيدة، **"دراسة تقيمية لدور هيئات دعم التصدير في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات"** ، مذكرة ماستر ، جامعة غرداية ، 2024 ، ص 30.
[3] لعماسة حاج ،حطاب م،" **مرجع سبق ذكره "**،ص 317.

- دعم جهود تنويع الإقتصاد الوطني عبر ترقية الصادرات خارج المحروقات وتحديد الأهداف الإستراتيجية بالتنسيق مع الجهات المعنية؛
- عزيز قدرات المؤسسات التصديرية الوطنية للإستفادة من الفرص التجارية والإستثمارية المتاحة في الأسواق الدولية.

4- جمعية الوطنية لترقية الصادرات APEX:

تأسيس جمعية ANEXAL لترويج الصادرات خارج المحروقات :تأسست جمعية ANEXAL في سبتمبر سنة 1996، بمبادرة من فاعلين إقتصاديين ورجال أعمال، بهدف تعزيز وترويج الصادرات خارج قطاع المحروقات، وقد ضمت في عضويتها ممثلين عن المؤسسات الجزائرية المكلفة بتطوير الصادرات السلعية والخدماتية. ومنذ إنشائها تم تشكيل فرق عمل داخل الجمعية تتولى مهام التنسيق والتفكير في مختلف الأنشطة، كما تعمل الجمعية على تنظيم المعلومات وتسهيل الوصول إلى الأسواق؛ وتسعى أيضًا لتكون أداة فعّالة لدعم كل مبادرة تهدف إلى التصدير[1].

المبحث الثاني: آليات وتطوير مساعي الجزائر لتنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات خلال 20222000.

تعتمد الجزائر بشكل كبير على صادرات المحروقات، مما جعل إقتصادها عرضة لتقلبات الأسواق العالمية. وفي ظل الحاجة إلى تنويع مصادر الدخل، برزت ضرورة تطوير الصادرات خارج قطاع المحروقات خاصة في القطاعات الصناعية، الزراعية والسياحية. يهدف هذا المبحث إلى دراسة الآليات المعتمدة لتنمية هذه الصادرات، وتقييم مدى فاعلية الجهود المبذولة لتحقيق إقتصاد أكثر تنوعًا وإستدامة.

المطلب الأول : آليات تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات بالجزائر.

نظرًا لإعتماد الإقتصاد الجزائري بشكل كبير على صادرات المحروقات، فقد تأثر بشكل واضح بالتقلبات والأزمات التي يعرفها هذا القطاع، خاصة بعد صدمة عام 1986؛ هذا الواقع فرض على الجزائر ضرورة توجيه الإهتمام نحو تنمية وترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، كخيار إستراتيجي لضمان الإستقرار الاقتصادي ؛وفي هذا السياق، إتخذت الدولة عدة إجراءات وتحفيزات لدعم هذا التوجه، بهدف تعزيز مساهمة الصادرات غير النفطية في الإقتصاد الوطني ؛ ورغم الجهود المبذولة والإستراتيجيات المطبقة للنهوض بهذا القطاع، إلا أنه لا يزال يواجه جملة من العراقيل والتحديات التي تعيق تحقيق الأهداف المرجوة.

الفرع الأول: تخفيض قيمة العملة ودعم المؤسسات.

أولت الحكومة الجزائرية إهتماما كبيرا نحو تبني إستراتيجية وطنية لترقية الصادرات خارج المحروقات من أهمها :

[1] قيرع سعيدة ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 29.

أولا: تخفيض قيمة العملة .

يعتبر سعر صرف العملة من أبرز وأدق أدوات السياسة الإقتصادية، نظرًا لتأثيره العميق على التوازنات المالية والإقتصادية، فالإقتصاد القوي والمنتج هو الذي يتمكن من فرض عملته في السوق الدولية، وذلك من خلال تفوق ميزان مدفوعات وتحقيق إستقرار مالي . و تعتمد فعالية سياسة أسعار الصرف بشكل كبير على طبيعة البنية الإقتصادية للدولة، حيث أصبحت قيمة العملة إحدى المؤشرات الأساسية لقياس الكفاءة الإقتصادية، خصوصًا عند مقارنتها بالعملات الأجنبية ومدى الإقبال عليه، ويُستخدم تخفيض سعر الصرف كأداة مهمة لمعالجة الإختلالات في الميزان التجاري، كما يُساهم في تصحيح ميزان المدفوعات بوجه عام غير أن هذه السياسة تؤدي إلى تأثيرات متنوعة على عدد من المؤشرات الإقتصادية الكلية، ما يجعل إدارتها تتطلب دقة وحذرًا كبيرًا[1].

و لتحقيق أهداف تخفيض القيمة العملة الوطنية لا بد من شروط إتباعها من بينها [2]:

- أن تكون نسبة الإنتاج المحلي من السلع والخدمات القابلة للتصدير مرتفعة، بحيث يكون بمقدور هذا الإنتاج تلبية الطلب الخارجي مع إنخفاض سعر العملة؛
- أن يكون هناك فائض في المعروض من السلع والخدمات المحلية القابلة للتصدير؛
- أن يكون الطلب الداخلي على السلع والخدمات المستوردة ضعيفًا أو محدودًا؛
- أن تستجيب الأسواق الخارجية بشكل إيجابي للسلع والخدمات المصدّرة من حيث الجودة والسعر؛
- يجب أن يؤدي انخفاض العملة إلى تحسين الميزان التجاري، أي أن يؤدي إلى تقليل الواردات وزيادة الصادرات؛
- وفي حال كانت الإستجابة عكسية، فإن خفض العملة قد يتسبب في نتائج سلبية ويؤدي إلى تفاقم العجز في الميزان التجاري، خصوصًا إذا كانت مرونة الطلب على الصادرات منخفضة.

ثانيا: دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

إن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لها دور هام في تنمية الصادرات و تخفيف العجز في الميزان المدفوعات و كذلك بهدف تعزيز قدرتها على الدخول إلى الأسواق الخارجية، و كذلك لها دور في توفير فرص العمل والتقليل من معدلات البطالة، سواء في الدول المتقدمة أو النامية، ويُعدّ هذا الدور مهمًا بشكل خاص في الجزائر، التي ورثت نظامًا إقتصاديًا اشتراكيًا بعد الإستقلال، حيث كان تركيز المؤسسات العمومية منصبًا على تحقيق أهداف إجتماعية أكثر من إقتصادية ومع تطبيق برنامج التعديل الهيكلي، الذي إستهدف إحداث تغييرات جذرية في بنية الإقتصاد الجزائري، تم تسريح أعداد كبيرة من العمال، ما ساهم في تفاقم مشكلة البطالة[3]، كم تساهم في دعم الناتج المحلي من خلال توجيه المدخرات للإستثمار وتوفير فرص تمويل متنوعة، و

[1] بن طلحة صليحة، معوشي ب ،**"تخفيض قيمة العملة بين الواقع و الطموح"** ، مجلة دراسات إقتصادية ، مجلد 18 ، عدد 01 ، 2016، ص 113 .

[2] زاوية رشيدة ، دادن عبد الوهاب ، **"تخفيض قيمة العملة بين إشكالية توازن و إختلال ميزان المدفوعات في المدى الطويل دراسة تحليلية لحالة الجزائر خلال فترة 1990-2013"**، مجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية و المالية ، عدد 03 ،2016، ص 10.

[3] صلحي سلمى ،**"آليات دعم و تمويل المؤسسات الصغيرة و متوسطة في الجزائر-دراسة حالة وكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية "**، مجلة نماء للاقتصاد و التجارة ، مجلد 05 ، عدد 01 ، 2021 ، ص 282 .

أيضا تقوية المنظمات الإقتصادية وتوفير خدمات إنتاجية مهمة خاصة في قطاع الصناعات المنزلية، وتلعب دوراً في تعزيز الصادرات وتقليل الواردات، مما ينعكس إيجاباً على الميزان التجاري والناتج الوطني[1].

الفرع الثاني: التسهيلات الضريبية و الجمركية .

خصت الدولة الجزائرية الكثير من التسهيلات العاملة على تطوير الصادرات خارج المحروقات و من أهمها ما يلي[2]:

أولا: التسهيلات الضريبية.

لعبت الضرائب دورًا مهمًا في توجيه الإستثمارات، إذ أن إنخفاض نسبتها يشجع المستثمرين، في حين أن إرتفاعها قد يثنيهم عن الإستثمار، ولهذا تعتمد الدول سياسات ضريبية مرنة تشمل تخفيضات أو إعفاءات لتشجيع رؤوس الأموال .تُعد الإعفاءات الضريبية وسيلة فعالة لدعم الصادرات، خاصة خارج قطاع المحروقات، حيث تستفيد المؤسسات من إعفاءات جزئية أو كلية من الضرائب، كما هو وارد في الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الإستثمار، والذي يشمل إعفاءات جمركية وضريبية مختلفة . ومن الأمثلة على ذلك، إعفاء الصادرات من ضريبة القيمة المضافة(TVA) ، وإعفاء أرباح شركات التصدير (IBS) لمدة خمس سنوات، بالإضافة إلى تسهيلات للمؤسسات العاملة في السياحة والخدمات، مثل الفنادق ووكالات السفر؛

ثانيا : التسهيلات الجمركية .

تعد لتسهيلات الجمركية من أبرز أدوات دعم الإستثمار، وقد تناولها الأمر رقم 01-03 وقوانين المالية، خاصة قانون سنة 1996، الذي وضع عدة آليات مساندة، منها:

•إعتماد ''نظام القبول المؤقت'' الذي يسمح بإدخال المواد المستوردة لغرض تحويلها أو تصنيعها دون دفع الرسوم، بشرط إعادة تصديرها لاحقًا.

• إنشاء مسالك جمركية خاصة بالتصدير، لتمكين المؤسسات من تخزين منتجاتها المعدّة للتصدير إلى حين استكمال الإجراءات.

• تبسيط المعاملات الإدارية والجمركية، ومواءمتها مع المتغيرات الإقتصادية، لتيسير عمليات التصدير.

الفرع الثالث: معوقات تنمية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر.

تواجه الجزائر العديد من العراقيل التي تحد من توسيع نشاط التصدير، من أبرزها [3]:

- غياب رؤية وإستراتيجية واضحة المعالم لترقية الصادرات؛
- ضعف تطبيق الإجراءات المتعلقة بالتصدير، خاصة تلك المتعلقة بنظام الجودة؛

[1] جبور علي سايح ،**"الآليات القانونية لترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر"**، مجلة آفاق للأبحاث السياسية و القانونية ، مجلد01 ، عدد02، 2018 ، ص147.

[2] **"المرجع السابق"** ، ص 155-156.

[3] حناش إلياس، بوحبل . ع ، **"البدائل المستقبلية لتنويع الصادرات خارج المحروقات و التقليل من التبعية البترولية في الجزائر"** ، مجلة الأفاق للدراسات الإقتصادية ، مجلد 02 ، عدد 01 ، 2017 ، ص 67-68.

- غياب نظام إحصائي فعّال يمكن الإعتماد عليه لتحديد الفروقات بدقة؛
- نقص قواعد البيانات والمعلومات التي تربط بين العملية الإنتاجية والمؤشرات الإحصائية؛
- ضعف الحافز المادي والمعنوي داخل المؤسسات، مما يقلل من الإبتكار والإبداع لدى العمال؛
- تدنّي مستوى جودة المنتجات المصنعة، وعدم تطابقها مع متطلبات الأسواق الخارجية؛
- هشاشة القطاع الصناعي، الناتجة عن قدم الآلات وضعف القدرة الإنتاجية وعدم التكيف مع التطورات التكنولوجية الحديثة وشروط التجارة الدولية؛
- إنعدام قنوات توزيع خاصة بالصادرات، مع غياب منصات وخدمات ما بعد البيع .
- غياب ثقافة التصدير لدى العديد من الفاعلين الإقتصاديين الذين يفضلون الإستيراد نظرا لأرباحه السريعة وتجنّب المخاطر المرتبطة بالتصدير؛
- ضعف القدرات التنافسية للمصدرين الجزائريين، نتيجة لندرتهم وعدم إنسجام منتجاتهم مع متطلبات السوق الدولية؛
- ضعف التنسيق بين مختلف الهيئات المسؤولة عن التصدير، وغياب رؤية موحدة بين الفاعلين؛
- غياب معلومات واضحة عن طبيعة الأسواق الخارجية، مما يصعّب على المصدرين اتخاذ قرارات مدروسة؛
- غياب بيئة تجارية ملائمة وفعّالة، نتيجة للبيروقراطية وضعف إهتمام المؤسسات بالتصدير .سوء إستغلال الموارد المالية الموجهة لدعم الصادرات، وعدم فعالية صندوق دعم الصادرات خارج المحروقات؛
- إرتفاع تكلفة النقل الدولي والإعلانات التجارية، مما يزيد من تكلفة المنتج الجزائري ويضعف من قدرته التنافسية عالمياً؛

المطلب الثاني: تطور الصادرات خارج قطاع المحروقات خلال فترة 2000-2022.

تعدّ القطاعات الإقتصادية المنتجة خياراً إستراتيجياً بديلاً لقطاع النفط، خاصة فيما يتعلق بالتصدير وتنويع مصادر الدخل، وسنتطرق في هذا المبحث لدراسة تطور الصادرات كل قطاع إقتصادي.

الفرع الأول: تحليل صادرات القطاع الفلاحي خلال فترة 2000-2022 .

يعدّ القطاع الزراعي من القطاعات الإستراتيجية التي حظيت بإهتمام متزايد في الجزائر، من خلال دعم الفلاحة وتوفير التسهيلات لتجاوز التحديات، بهدف تحقيق الأمن الغذائي وإستغلال الفائض في التصدير كمصدر للعملة الصعبة.

أولا : موارد القطاع الزراعي.

و من أهم هذه الموارد ما يلي[1] :

[1] غربي رشيد، بوعبدلي ياسين ،**"الإستثمار في القطاع الزراعي لتعزيز النمو الإقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 1980-2021دراسة تحليلية و قياسية بإستخدام نماذج ARDL"** ، مجلة دراسات الإقتصادية ،مجلد 17 ، عدد 03 ، 2023 ، ص187.

1- المساحة الزراعية:

تُقدَّر المساحة الكلية الصالحة للزراعة في الجزائر بنحو 44 مليون هكتار، لكن المستغل منها فعلياً في سنة 2017 لا يتعدى 20%، ما يعكس توجه الدولة نحو توسيع الرقعة الزراعية. ووفقاً لبيانات الديوان الوطني للإحصائيات لعام 2017، بلغت المساحة المستصلحة حوالي 8.537 مليون هكتار. وتسعى الجزائر إلى رفع نسبة الأراضي القابلة للزراعة من خلال تحويل الأراضي غير المستغلة إلى أراضٍي صالحة للزراعة، حيث تمثل هذه الأخيرة نحو 5% من إجمالي الأراضي الزراعية، بينما الأراضي القابلة للاستصلاح تمثل 15% من المساحة الإجمالية. ويُعد هذا التوجه جزءاً من إستراتيجية شاملة لتعزيز الإنتاج الزراعي؛

2- رؤوس الأموال الزراعية:

حسب منظمة الأغذية والزراعة(FAO) ، يعرف القطاع الزراعي في الجزائر تحوّلاً في مصادر رأس المال الفلاحي، من خلال الإعتماد على التكنولوجيات الحديثة، والأشجار المثمرة، والثروة الحيوانية. كما يُلاحظ تطور ملحوظ في إستهلاك رؤوس الأموال الزراعية، حيث إرتفع من 4.80 مليار دولار سنة 2000 إلى 15.89 مليار دولار سنة 2014، في إطار سياسة تهدف إلى تعزيز الإعتماد على القطاع الفلاحي كمصدر للتنمية؛

ثانيا: تحليل تطور الصادرات الزراعية خلال فترة 2000-2022 .

سنتطرق إلى نمو و تطور الصادرات في القطاع الزراعي من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (02-06): تطور الصادرات الزراعية خلال فترة 2000-2022 .

الوحدة: مليون دولار

السنة	الصادرات	السنة	الصادرات
2000	24368.59	**2012**	71865.80
2001	19090.00	**2013**	47998.49
2002	18710.00	**2014**	54523.00
2003	21474.61	**2015**	62884.30
2004	32912.86	**2016**	34796.0
2005	47194.60	**2017**	35191.10
2006	50578.66	**2018**	41797.30
2007	60184.20	**2019**	35823.50
2008	76825.75	**2020**	22483.10
2009	49897.64	**2021**	66228.30
2010	45189.34	**2022**	
2011	74514.02		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على معطيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية .

الشكل(02-04): تطور قيمة الصادرات الزراعية خلال فترة 2000-2021 .

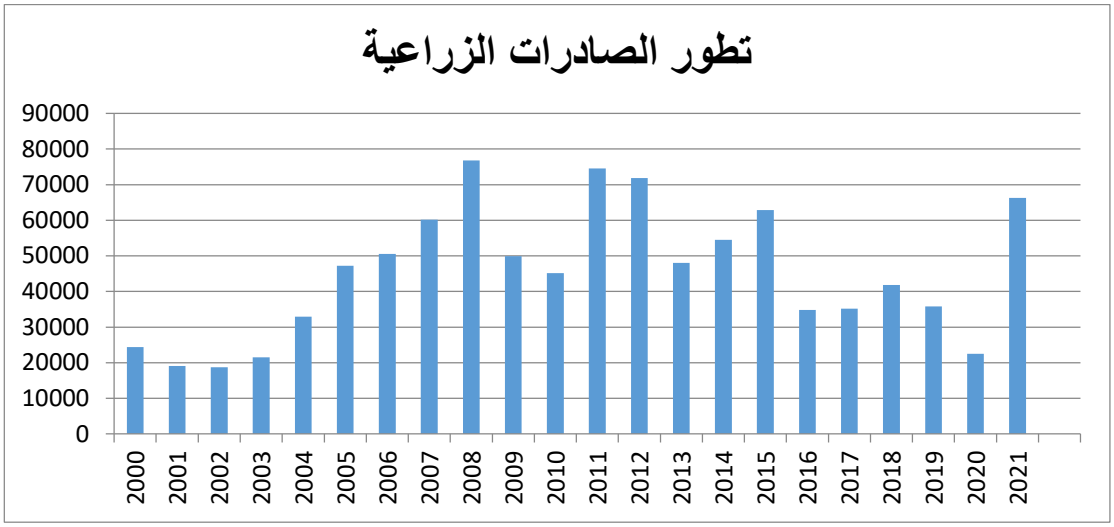

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (02-06).

نلاحظ من خلال جدول رقم (02-06) و البيانات رقم (02-04) إلى تطور الصادرات الزراعية خلال الفترة من 2000 إلى 2022، حيث يُلاحظ وجود تذبذب واضح في قيم الصادرات عبرسنوات الدراسة. فقد بدأت الصادرات في عام 2000 بقيمة 24368.59 مليون دولار، وإستمرت في التزايد بشكل تدريجي حتى بلغت ذروتها في عام 2008 بقيمة 76825.75 مليون دولار، وهو ما يعكس نمواً ملحوظاً في الأداء الزراعي إذ يمكن ربط هذا الإرتفاع التدريجي في الصادرات الزراعية بتحسن إنتاجية بعض المنتجات الموجهة نحو التصدير، نتيجة للإصلاحات التي عرفها القطاع الفلاحي، إلى جانب الجهود المبذولة للحد من الواردات، ما أدى إلى رفع مستوى الإنتاج لتغطية الطلب المحلي وتوجيه الفائض نحو الأسواق الخارجية. ورغم هذه التطورات الإيجابية، لا تزال الصادرات الزراعية الجزائرية محدودة، وهو ما يعكس إستمرار ضعف الإقتصاد الوطني وتبعيته الكبيرة لإيرادات النفط، ثم شهدت الفترة من 2009 إلى 2014 نوعاً من الإستقرار النسبي مع بعض التراجع، قبل أن تعاود الصادرات إرتفاعها مرة أخرى وتصل إلى قمة جديدة في عام 2012 بقيمة 71865.80 مليون دولار. لكن بعد ذلك، شهدت الفترة من 2013 إلى 2020 تراجعاً عاماً، مع بعض التحسن في بعض السنوات مثل 2015 و2018. ويُلاحظ في نهاية الفترة، وتحديداً في عام 2021، عودة الصادرات للإرتفاع لتصل إلى 66228.30 مليون دولار، ما قد يشير إلى تحسن السياسات الزراعية أو الظروف الإقتصادية بشكل عام، تعكس البيانات نمطاً غير مستقر يتأثر بعوامل إقتصادية وسياسية وبيئية متعددة، مع وجود مراحل نمو واضحة تقابلها فترات من التراجع والإنخفاض.

الفرع الثاني: تحليل صادرات القطاع الصناعي.

شهد القطاع الصناعي العمومي ضعفاً في الإنتاج لقرابة عشرين سنة بسبب سوء أداء مؤسساته، وضعف مساهمة القطاع الخاص، ما أثر سلباً على الصادرات الصناعية، وتبرز الحاجة إلى تقييم الصادرات، دور القطاعين العام والخاص، وإعادة هيكلة الصناعة العمومية.

أولا: المؤسسات الصناعية الاقتصادية.

تعد الصناعة منظومة من الأنشطة والمشاريع الإنتاجية التي تهدف إلى تصنيع سلع بمواصفات محددة تلبي إحتياجات المستهلكين وتتمتع بثبات في الشكل والجودة. ويُعتبر القطاع الصناعي من القطاعات الحيوية التي تعوّل عليها الجزائر لدفع عجلة النمو وتحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية، غير أن محاولات تطويره من خلال الإصلاحات الإقتصادية لم تحقق الأهداف المنشودة، نظراً لجملة من العوائق أبرزها مشكلات العقار الصناعي، ضعف الخدمات، وعدم ملاءمة المواقع الصناعية التي تقع غالباً داخل المدن الكبرى، ما ساهم في بطء تطور القطاع.

الجدول رقم (02-07) : تطورعدد المؤسسات الصناعية في الجزائر.

السنة	إجمالي المؤسسات	عدد مؤسسات الصناعية	نسبة المؤسسات الصناعية
2010	1482595	237399	%16.01
2011	1600139	249987	%15.74
2012	1705976	265971	%15.78
2013	1800817	280209	%15.60
2014	1899559	296227	%15.59
2015	1975596	306420	%15.50
2016	2035389	310986	%15.30
2017	2100849	316496	%15.10
2018	2165892	324467	%15
2019	2212892	333463	%15.01

المصدر: أدبوب سارة،" مؤشرات الإقتصاد الصناعي في الجزائر خلال فترة 2001-2019-دراسة تحليلية" ، مجلة الجزائرية للأبحاث الإقتصادية و المالية ، عدد02، 2021،ص 36.

ومن خلال الجدول نلاحظ أن عدد المؤسسات الصناعية في إرتفاع لكن هذا بشكل بطيء خلال الفترة 2010-2019 فهي تمثل 17% من إجمالي الكلي للمؤسسات المتواجدة في الجزائر وهذا ما يبرز أهمية دعم إنشاء مؤسسات صناعية جديدة، ومساندة تلك المتعثرة، إلى جانب تنفيذ إصلاحات شاملة تمس مختلف جوانب هذا القطاع لتعزيز فعاليته وتحقيق التنمية الصناعية المنشودة.

ثانيا : تطور الصادرات الصناعية خلال فترة 2000-2022.

الجدول الموالي يبين الصادرات في القطاع الصناعي على مدى فترة 2000-2022

الجدول رقم (02-08): تطور الصادرات الصناعية خلال فترة 2000-2022.

الوحدة : مليون دولار أمريكي

السنة	الصادرات	السنة	الصادرات
2000	481.21	**2012**	1464.45
2001	522.65	**2013**	1513.22
2002	689.34	**2014**	1602.13
2003	518.20	**2015**	1405.50
2004	622.14	**2016**	1623.30
2005	745.55	**2017**	1752
2006	1079.12	**2018**	2743
2007	979.58	**2019**	2401
2008	1483.92	**2020**	2500
2009	893.46	**2021**	3855
2010	790.35		
2011	1495.46		

المصدر : / www.ons.dz www.industrie.gov.dz

الشكل رقم (02-05) : منحنى تطور الصادرات القطاع الصناعي خلال 2000-2021

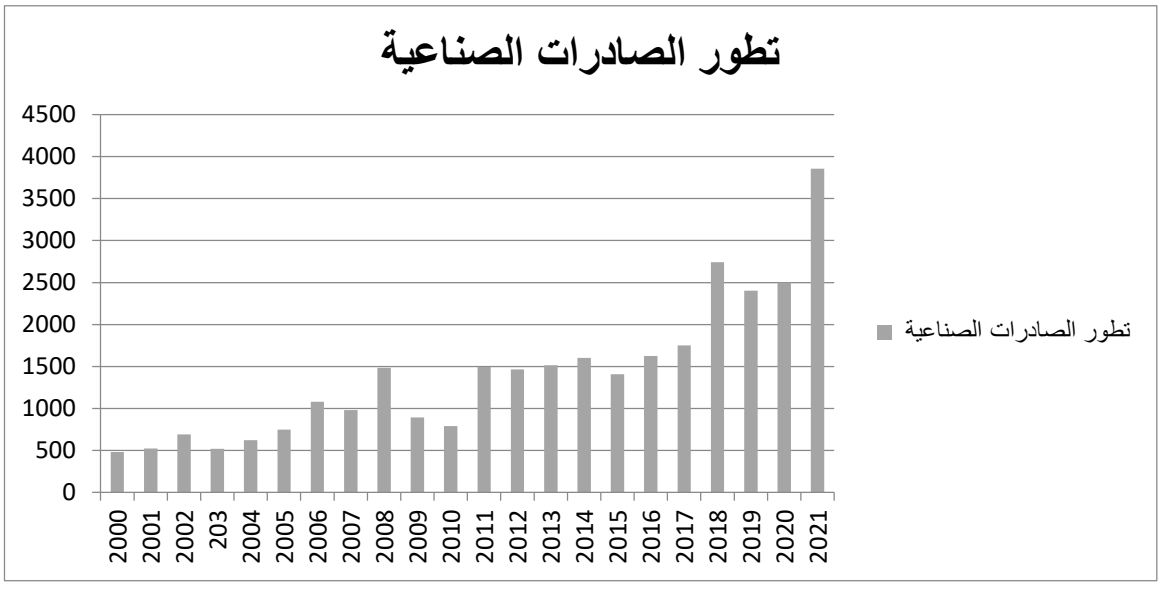

المصدر : من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول رقم(02-08).

شهدت الصادرات الصناعية الجزائرية خلال الفترة 2000-2022 تطورًا غير منتظم، إتسم بمراحل من النمو وأخرى من التراجع. ففي بداية الفترة، تحديدًا من سنة 2000 إلى 2006، سُجل نمو تدريجي للصادرات، حيث ارتفعت من 481.21 مليون دولار إلى 1079.12 مليون دولار، وذلك بفضل بداية الإستقرار السياسي ومحاولات تنشيط القطاع الصناعي، رغم استمرار الاعتماد الكبير على المحروقات وضعف التنوع الإنتاجي. أما المرحلة الممتدة من 2007 إلى 2016، فقد اتسمت بتقلبات واضحة، إذ شهدت السنوات خلالها تراجعًا وارتفاعًا غير مستقر، متأثرة بالأزمات الاقتصادية العالمية، خاصة أزمة 2008، إضافة إلى غياب إصلاحات صناعية فعالة، ومحدودية التنافسية الصناعية الجزائرية في الأسواق الدولية. بين سنتي 2017 و2021، سُجل تحسن تدريجي بلغ ذروته سنة 2021 حين بلغت الصادرات 3855 مليون دولار، وهو رقم قياسي يعكس تأثير الانتعاش العالمي بعد أزمة جائحة كورونا حيث تعود هذه التقلبات في مجملها إلى عدة عوامل، منها ضعف تنويع الإنتاج ،وعلى هذا يتضح أن مساهمة لصادرات خارج المحروقات في الصادرات الإجمالية ضئيلة ، و هذا بسبب عدم تكوين نسيج يتماشى مع السوق الوطنية و الخارجية ورغم جهود الدولة لرفع فعالية هذا القطاع في المؤسسات الإنتاجية كما نرى أن التصدير خارج المحروقات في قطاع الصناعي بحاجة إلى لدفع والتحفيز المواكبة الإنفتاح الإقتصادي .

الفرع الثالث : تحليل القطاع الخدماتي (السياحي).

يعاني قطاع السياحة في الجزائر من تأخر كبير، على الرغم من المؤهلات الطبيعية والثقافية التي تزخر بها البلاد، والتي تتيح لها تنويع وجهاتها السياحية. فالجزائر تمتلك ثروات سياحية هائلة، تبدأ من الصحراء الشاسعة والمميزة بجمالها الطبيعي وتراثها الثقافي العريق، مروراً بالشواطئ الساحلية الممتدة على طول البحر الأبيض المتوسط، وصولاً إلى الحمّامات المعدنية والمواقع الأثرية التي يمكن أن تشكل عوامل جذب مهمة للسياح.

أولا : تطور القطاع الفندقي في الجزائر.

و سيكون تطور القطاع الفندقي من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (02-09): طاقات الإيواء السياحي في الجزائر خلال2000-2020.

السنة	عدد مؤسسات فندقة	القدرة الاستعابية سرير	الليالي السياحية
2000	827	58320	3748135
2001	927	62677	4028286
2002	935	64237	4128567
2003	1042	67295	4324238
2004	1057	70660	4543057
2005	1105	73189	4705637
2006	1134	76293	4905216
2007	1140	79632	5119940
2008	1147	83156	5346543
2009	1151	87813	5645828
2010	1152	93277	5939334
2011	1184	94021	6329472
2012	1155	96804	6640181
2013	1176	98804	6921234
2014	1185	99605	7053744
2015	1195	102244	7146572
2016	1231	107420	7276521
2017	1389	112264	7406181
2018	1368	119155	7565733
2019	1417	125676	6815873
2020	1449	127614	2242517

المصدر: www.mta.gov.dz

شهد القطاع السياحي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى 2020 تطورًا ملحوظًا على مستوى البنية التحتية والخدمات، كما يتضح من الزيادة المستمرة في عدد المؤسسات الفندقية والقدرة الإستيعابية فقد إرتفع عدد الفنادق من 827 مؤسسة سنة 2000 إلى 1449 سنة 2020، كما تضاعفت القدرة الإستيعابية من 58,320 سرير إلى 127,614 سرير خلال نفس الفترة، ما يعكس إستثمارًا واضحًا في القطاع ورغبة في تحسين جودة الإستقبال السياحي، كما عرفت الليالي السياحية نموًا ملحوظا إلى غاية سنة 2018 حيث بلغت ذروتها بأكثر من 7.5 مليون ليلة، إلا أنها تراجعت بشكل حاد في 2019 وبلغت أدنى مستوياتها في 2020 (2,245,177 ليلة)، نتيجة لتأثير جائحة كوفيد-19 والإجراءات المرتبطة بها مثل

غلق الحدود وتعليق الرحلات. هذا التراجع يبرز هشاشة القطاع أمام الأزمات الصحية ويؤكد الحاجة إلى تنويع العروض السياحية وتطوير السياحة الداخلية لضمان إستمرارية النشاط السياحي في ظل الظروف المتغير.

ثانيا: تطور الصادرات في القطاع السياحي.

و من خلال الجدول الموالي سنتطرق إلى صادرات القطاع السياحي:

الجدول رقم (02_10): تطور صادرات القطاع السياحي خلال 2000-2022.

السنة	الصادرات	السنة	الصادرات
2000	520	2011	2149
2001	648	2012	2187
2002	734	2013	2165
2003	664	2014	2810
2004	788	2015	3063
2005	907	2016	1781
2006	1066	2017	1899
2007	1312	2018	2830
2008	1893	2019	2581
2009	1047	2020	2255
2010	1619		

المصدر : من إعداد الطالبتين بالإعتماد على معطيات وزارة الصناعة.

شهدت صادرات القطاع السياحي خلال الفترة 2000-2020 نموًا ملحوظًا، حيث إرتفعت من 520 مليون دينار إلى 2255 مليون دينار، رغم بعض التذبذبات؛ يعود هذا النمو إلى تحسن البنية التحتية وتزايد الإهتمام بالسياحة، والإستقرار النسبي في بعض الفترات؛ بالمقابل تأثرت الصادرات سلبًا بالأزمات مثل الأزمة المالية العالمية (2008)، والإضطرابات السياسية بعد 2011 وجائحة كوفيد-19 في 2020؛ ويُبرز هذا التغير أهمية تعزيز مرونة القطاع لمواجهة الأزمات وتحقيق إستدامة في العائدات السياحية.

المطلب الثالث : مساعي الجزائر نحو ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات.

تسعى الجزائر جاهدة إلى تنويع إقتصادها من خلال ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، وذلك بالتركيز على تنمية قطاعات بديلة واعدة مثل الصناعة، والزراعة، والسياحة، بما يعزز من قدرة الإقتصاد الوطني على التكيف مع التحولات العالمية ويقلل من تبعيته للريع النفطي.

الفرع الأول: مساعي في القطاع الفلاحي.

تعمل الجزائر على تطوير القطاع الفلاحي لتحقيق الأمن الغذائي وتقليل الإعتماد على النفط، وذلك عبر عدة برامج ومخططات تمثلت فيما يلي[1]:

1. برامج الإصلاح الفلاحي الجزائري خلال الفترة (2000–2019):

شهد القطاع الفلاحي في الجزائر منذ 2000 سلسلة من الإصلاحات الهادفة إلى تطويره من خلال خطط وطنية للتنمية، مثل المخطط الوطني للفلاحة والتنمية الريفية (2000–2004)، الذي ركز على تحسين شروط الإنتاج وتحديث القطاع. تواصلت الجهود خلال فترة (2008–2014) بسياسة تجديد فلاحي تهدف لتحقيق الأمن الغذائي، رغم التحديات المتعددة. كما أطلقت برامج أخرى لإعادة الاعتبار للأراضي الفلاحية، وتم إعداد مخطط عمل جديد سنة 2019 استجابة للمتغيرات وتحقيق التنمية في ظل نموذج إقتصادي حديث؛

2. المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (2000–2004):

المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (2000–2004) هدف إلى دعم الفلاحة والريف من خلال حماية الموارد الطبيعية وتحقيق الأمن الغذائي. اعتمد المخطط على تسعة برامج فلاحية رئيسية، منها دعم الإنتاج، تأهيل العقار، التشجير، تشغيل الشباب، وتنمية المناطق الجبلية. تم توسيع المخطط لاحقاً في 2002 ليشمل الجانب الريفي أيضاً، وأُطلق برنامج التنمية الريفية المتكاملة. ركزت هذه الجهود على تحسين ظروف المعيشة في المناطق الريفية، خاصة في الهضاب العليا والمناطق الجبلية، من خلال دعم الفلاحين، وتوسيع المساحات الزراعية، وتطوير البنية التحتية الريفية.

3. سياسة التجديد الفلاحي والريفي (2008–2014):

جاءت سياسة التجديد الفلاحي والريفي (2008–2014) لتدعيم التحول الفعلي نحو تنمية فلاحية شاملة، من خلال إصدار قانون التوجيه الفلاحي وتفعيل برامج وطنية تركّز على الأمن الغذائي وتحسين ظروف المعيشة في الأرياف؛ شملت السياسة مشاريع لمحاربة الفقر، مكافحة التصحر وحماية الموارد الطبيعية، وموّلت بمبالغ ضخمة تجاوزت 4200 مليار دينار.

من أهم أهدافها[2]:

- رفع نسبة النمو الفلاحي؛
- زيادة حصة الفلاحة في الناتج الوطني؛
- تقليص الواردات الغذائية؛

[1] جمال جعفري، العجال .ع، **"مبادرات إصلاح القطاع الزراعي في الجزائر وأثرها على الناتج الزراعي دراسة تحليلية وقياسية للفترة(2000-2015)"**،مجلة دفاتر إقتصادية ، المجلد 10، العدد 02 ،ص105 .

[2] زهير عماري ،**"تحليل إقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة(1980-2009)"**،أطروحة دكتورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2014/2013، ص75.

كما رُصدت ميزانية كبيرة للفترة 2010-2014 لتجسيد مشاريع تنموية من خلال:

- التركيز على دعم الأنشطة الاقتصادية في الأرياف؛
- تحقيق الأمن الغذائي؛
- الرفع من فعالية الإنتاج الفلاحي.

الفرع الثاني: مساعي في القطاع الصناعي.

تمتلك الجزائر نسيجاً صناعياً في طور الإعداد، وتسعى من خلاله إلى تعبئة كافة مواردها المادية والمالية والبشرية والقانونية، بهدف تهيئة بيئة ملائمة لتحريك الديناميكية التكنولوجية على الصعيدين المحلي والدولي؛ وتأتي هذه الجهود إستجابة لمساعي تحقيق تنويع إقتصادي يتمحور أساساً حول القطاع الصناعي، من خلال إعتماد توجيهات عملية تشمل ما يلي[1]:

1. تطوير قدرات العنصر البشري للحاق بالدول المتقدمة:

تُعدّ الموارد البشرية من الركائز الأساسية لنمو الإقتصاد الوطني ونهضة الصناعة المحلية؛ ومن هذا المنطلق يبرز الإهتمام بالعنصر البشري وضرورة تأهيله بالشكل المناسب، من خلال تعزيز برامج التدريب المتخصص في القطاعات الصناعية الحيوية ذات الأثر المباشر على الإقتصاد الوطني؛ ويساهم الإستثمار في تنمية الكفاءات البشرية في تطوير التقنيات ورفع جودة المنتجات الوطنية، مما يعزز من قدرتها التنافسية ويفتح لها أبواب الأسواق العالمية؛

2. تنويع مصادر التمويل بالإعتماد على الإستثمار الأجنبي المباشر:

يُعدّ الإستثمار الأجنبي المباشر أحد مصادر التمويل الخارجي المهمة، ويكتسب فعاليته من خلال توفير بيئة جاذبة ومشجعة، خاصةً عبر تعديل القوانين المتعلقة بالإستثمار؛ ويهدف ذلك إلى تعزيز الإندماج التدريجي في الإقتصاد العالمي، ما يتطلب إنفتاحًا مدروسًا وواعيًا على الإستثمار الأجنبي المباشر، لما له من أثر إيجابي في تطوير القطاع الإنتاجي، من خلال إدخال تقنيات حديثة وتشغيل خطوط إنتاج جديدة الأمر الذي يساهم في تنوع القاعدة الصناعية؛

3. التخطيط الإستراتيجي الصناعي الملائم:

تتطلب التنمية الصناعية إعداداً دقيقاً للمشاريع الصناعية ومتابعة تنفيذها بشكل منهجي، لذا يجب إعتماد أسلوب تخطيط صناعي يعتمد على وضع خطة طويلة الأمد تتناسب مع الأوضاع الإقتصادية الراهنة وتحقق أهداف الدولة؛ تهدف هذه الخطة إلى إنشاء قاعدة صناعية تلبي إحتياجات المجتمع، وتقلل من الإعتماد على الإستيراد لتلبية حاجات السكان والقطاعات الإنتاجية من السلع والخدمات؛ كما تسعى من جهة أخرى إلى تأسيس صناعات تحويلية تنافس المؤسسات الأجنبية في الأسواق العالمية.

[1] ناصر لبنى، **"القطاع الصناعي الجزائري منذ الإستقلال وسبل تطويره: دراسة تحليلية"**، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج الجزائر ،المجلد 06، العدد 01، جوان 2019، ص99.

4. تعزيز القاعدة الصناعية الوطنية:

يتم من خلال تشجيع الشركات، بما في ذلك شركات القطاع الخاص على المشاركة الفاعلة في دعم الصناعة الوطنية، ويُحقق ذلك عبر ما يلي :

- زيادة نسبة المشاركة في الأنشطة الصناعية الوطنية .
- إنشاء وتطوير بنى تحتية متكاملة وتقديم مختلف أشكال الدعم للمؤسسات الصناعية .
- توسيع نطاق الأنشطة الصناعية وتوزيعها جغرافياً .
- تنفيذ السياسات العامة التي تدعم الرؤية الصناعية، مع التركيز على تأهيل الشركات من النواحي التكنولوجية والإدارية.
- تطوير وتأهيل الكوادر البشرية.

5. إعادة هيكلة القطاع الصناعي الوطني:

تفرض التحديات الدولية والمنافسة العالمية ضرورة إعادة تنظيم القطاع الصناعي، من خلال إستغلال الموارد الطبيعية محلياً، والتحول نحو التصنيع وزيادة القيمة المضافة بما يعزز التقدم التكنولوجي والتنافسية؛ ويشمل ذلك التخصص في مجالات تمتلك فيها الجزائر ميزات نسبية، وتوجيه الإستثمارات وتكوين اليد العاملة المؤهلة.

6. الإرتقاء بالمؤسسات إلى مستواها الفعلي:

يُعدّ الإرتقاء بالمؤسسات إلى مستواها الفعلي خطوة أساسية لتعزيز فعاليتها وتحقيق أهدافها، وهذا يتم من خلال:

- تعزيز روح الإبتكار والإبداع.
- تنمية الكفاءات البشرية وتحسين جاذبية الإستثمار الأجنبي المباشر.
- تحديث المؤسسات لتصبح أكثر كفاءة ووضوحًا في أهدافها وأساليب إدارتها، بما يتماشى مع إستراتيجية التصنيع.

7. التكنولوجيا أساس في تطوير الصناعة:

إذ تساهم في تحسين عمليات الإنتاج وزيادة الفعالية، كما أن تقدم الدول الصناعية يعكس أهمية التكنولوجية في دعم التصنيع، مما يجعل نقل التكنولوجيا ضرورة للدول النامية مثل الجزائر[1].

[1] عيدي الطيب، العقون.أ ،**"دور المؤسسات الصناعية الجزائرية في تحقيق التنمية الإقتصادية"** ،مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الإقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان ،المجلد 05، العدد 01، سنة2021 ،ص 302.

الفرع الثالث: مساعي في القطاع السياحي.

تسعى الجزائر جاهدة إلى تعزيز قطاع السياحة بإعتباره ركيزة أساسية لتنويع الإقتصاد الوطني بعيدًا عن الإعتماد على الموارد الطاقوية؛ ومن خلال تبني إستراتيجيات تنموية مستدامة، تعمل على إستغلال ما تزخر به من مقومات طبيعية وثقافية وتاريخية بهدف جذب السياح المحليين والأجانب، وتحسين صورة البلاد في السوق السياحية الدولية.

- **تهيئة الإقليم والتنمية المستدامة:**

صدر القانون رقم 01-20 بتاريخ 27 رمضان 1422 الموافق لـ12 ديسمبر 2001، ويتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة؛ يهدف هذا القانون إلى تحقيق تنمية شاملة ومتوازنة على مستوى جميع أقاليم الوطن، بما يتماشى مع خصائص وإمكانات كل منطقة جغرافية .

ويتم إعداد المخططات التنموية لجميع القطاعات، بما فيها القطاع السياحي وفقًا لما تنص عليه المادة 38 من القانون، والتي تنص على ضرورة تحديد المخطط التوجيهي لتهيئة السياحة لكيفيات تطوير الأنشطة والمنشآت السياحية، مع مراعاة ما يلي:

- خصائص كل منطقة ومميزاتها؛
- الإحتياجات الإقتصادية والإجتماعية والثقافية؛
- ضرورة التناسق بين المناطق والفضاءات السياحية .

ويُعد هذا المخطط مرجعًا أساسيًا يُعتمد عليه لتوجيه عمل الهيئات السياحية في أفق 2025، من أجل تحقيق أهداف التنمية السياحية ضمن رؤية شاملة تمتد إلى سنة 2030، وذلك بمشاركة مختلف الفاعلين المحليين والأجانب.

- **التنمية المستدامة للسياحة:**

صدر القانون رقم 03-01 بتاريخ 16 ذي الحجة عام 1423 الموافق لـ17 فبراير 2003، ويحدّد شروط التنمية المستدامة للأنشطة السياحية؛ ومن أبرز أهدافه:

- تشجيع الإستثمار وتعزيز الشراكة في المجال السياحي؛
- تعزيز مكانة الجزائر في السوق السياحية الدولية من خلال تحسين صورتها؛
- إعادة الإعتبار للمؤسسات السياحية والفندقية بهدف رفع مستوى الإيواء والإستقبال؛
- تلبية تطلعات المواطنين وإحتياجاتهم في مجالات الترفيه والسياحة؛
- تنويع العرض السياحي وتطوير أشكال جديدة من الأنشطة السياحية؛
- الإسهام في حماية البيئة وتحسين مستوى المعيشة مع إبراز القدرات الطبيعية والثقافية والتاريخية؛
- تحسين جودة الخدمات السياحية؛
- رفع كفاءة اليد العاملة وتوفير فرص عمل في القطاع السياحي؛

- ضمان توازن وتناسق في تنمية الأنشطة السياحية .

وتنص المادة الخامسة من القانون على وجوب الإلتزام بالمبادئ والقواعد التي تضمن إستدامة الأنشطة السياحية، مع الحفاظ على أصالة الموارد الطبيعية والثقافية؛ كما تم تشكيل لجنة مركزية لصياغة مشروع المخطط التوجيهي السياحي لآفاق 2025، بموجب قرار وزاري مشترك بتاريخ 13 جمادى الثانية عام 1427 الموافق 9 يوليو 2006، بهدف توجيه القطاع السياحي وتحديد أسسه وتنظيم آليات تنفيذه[1].

[1] عامر هوام، بنشوري.ع ،**"دراسة تحليلية للمؤشرات السياحية بالجزائر"**، مجلة دراسات في الإقتصاد وإدارة الأعمال، جامعة العربي التبسي تبسة، المجلد 04، العدد 01 ،جوان 2021 ،ص 390.

خاتمة الفصل :

يتضح من خلال هذا الفصل أن الإقتصاد الجزائري قد شهد تطورات متعددة عبر مراحل تاريخية متباينة، حيث لعبت التجارة الخارجية وسياسات التصدير دوراً محورياً في توجيه مساره، خاصة في ظل الإعتماد المفرط على قطاع المحروقات؛ كما أظهرت الدراسة أن الجزائر قد أنشأت هيئات ومؤسسات تهدف إلى تنظيم وتطوير هذا القطاع الحيوي، إلا أن الأداء ما زال يواجه عدة تحديات .

وفي سياق البحث عن بدائل فعالة لتحقيق تنمية إقتصادية مستدامة، يبرز المبحث الثاني أهمية تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات؛ فقد تم الوقوف على عدد من الآليات التي يمكن أن تساهم في ترقية الصادرات الصناعية والزراعية والسياحية، والتي تمثل قطاعات واعدة لما تمتلكه الجزائر من مؤهلات طبيعية وبشرية؛ ويؤكد هذا المسعى على ضرورة تبني سياسات فعالة وتحسين بيئة الأعمال وتوفير الدعم المؤسساتي والتقني الكافي لتعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الجزائرية في الأسواق الدولية.

وبذلك، فإن تنمية الصادرات خارج المحروقات لم تعد خياراً بل ضرورة حتمية لتحقيق التنمية الشاملة وتقليل التبعية للمورد الوحيد، مما يتطلب إرادة سياسية وإستراتيجية إقتصادية واضحة المعالم.

الخاتمة العامة

تلخّص نتائج الدراسة أن الإقتصاد الجزائري يعاني من إختلالات هيكلية بسبب إعتماده الكبير على صادرات المحروقات، مما يجعله عرضة لتقلبات أسعار النفط والغاز في الأسواق العالمية؛ وقد بيّن التحليل النظري أن هناك علاقة إيجابية بين تنمية الصادرات والنمو الإقتصادي، خاصة إذا كانت الصادرات متنوعة وتضم قطاعات ذات قيمة مضافة؛ كما أن تنمية التجارة الخارجية تسهم في تحسين ميزان المدفوعات وجذب الإستثمارات وخلق فرص العمل؛ وعلى المستوى التطبيقي رغم إمتلاك الجزائر لمقومات كبيرة، إلا أن مساهمتها في تنويع صادراتها لا تزال محدودة بسبب ضعف البنية التحتية ونقص الدعم للمصدرين؛ وتؤكد الدراسة على ضرورة تبني رؤية إستراتيجية متكاملة ترتكز على تنويع الإقتصاد وتحفيز الإنتاج المحلي لزيادة القدرة التنافسية، مما يسمح بتحقيق نمو إقتصادي مستدام وتقليل الإعتماد على المحروقات.

بعد هذه الدراسة توصلنا إلى مجموعة من النتائج نعرضها كما يلي :

الجانب النظري:

- الصادرات تمثل أحد المحركات الرئيسية للنمو الإقتصادي.
- ترتبط الصادرات إرتباطا وثيقا بالنمو الإقتصادي، وهذا ما يعكس الإهتمام الكبير بها ودراستها من قبل المفكرين الإقتصاديين عبر الزمن.
- الإنفتاح على الأسواق الخارجية عبر التجارة الخارجية يدعم النمو الإقتصادي من خلال توسيع فرص التبادل التجاري.
- تؤثر التجارة الخارجية والصادرات بشكل مباشر على النمو الإقتصادي، حيث تساهم في زيادة الإنتاجية وفرص العمل، وكذلك زيادة الدخل القومي.

الجانب التطبيقي:

- الصادرات خارج المحروقات في الجزائر لا تساهم بشكل كبير في نمو الإقتصاد الجزائري.
- إستمرار الإقتصاد الجزائري في تبعيته حيث ومن خلال الدراسة لاحظن أنه في المتوسط 95% من الصادرات الجزائرية عبارة عن المحروقات، في حين أن الصادرات خارج المحروقات لم تتجاوز في المتوسط 5%خلال الفترة.
- معدلات النمو الإقتصادي في الجزائر متذبذبة وغير مستقرة طيلة فترة الدراسة.
- الصادرات في الجزائر أقل تنويعا وأكثر تركزا مما يجعل الإقتصاد الوطني عرضة للصدمات الخارجية.
- بالرغم من الإمكانيات الطبيعية (المياه، الأراضي الزراعية) والبشرية و الموارد الرأسمالية التي تملكها الجزائر، إلا أن الإسهامات القطاع الزراعي في الإقتصاد الوطني تبقى محدودة وضعيف، وذلك نظرا لطابعه المميز والمتمثل في النمط التقليدي المتبع في الإنتاج.
- أثبتت الدراسة أن مساهمة صادرات القطاع الصناعي غير النفطي في إجمالي الصادرات لاتزال ضعيفة للغاية، يعود ذلك إلى عدم وجود نسيج صناعي متكامل مع إحتياجات السوق المحلية والأسواق الخارجية في مجال التصدير، ورغم الجهود التي تبذلها السلطات لتعزيز فعالية هذا القطاع في المؤسسات الإنتاجية في ظل الإنفتاح على الإقتصاد العالمي، إلا أن

الصادرات القطاع الصناعي وخاصة تلك التي لا تشمل المحروقات تحتاج إلى المزيد من الدعم والتحفيز لتحقيق أهداف التنويع الإقتصادي.

- لا يمكن ترقية الصادرات خارج المحروقات دون بناء إقتصاد قوي ومؤسسات إقتصادية قوية.

إثبات صحة الفرضية:

قد تم الإعتماد في دراستنا على الفرضية الأساسية وقد إختبرناصحتها من عدمها على أرض الواقع وتوصلنا إلى مايلي:

إنطلاقا من الفرضية الأساسية تُعد فرضية الحد من تبعية الإقتصاد الجزائري للمحروقات عبر تنويع الصادرات صحيحة، خاصة إذا فعّلت الدولة دورها في دعم القطاعات البديلة ؛فالإعتماد الكبير على النفط والغاز يجعل الإقتصاد هشًا أمام تقلبات الأسعار العالمية، بينما يمكن تنمية القطاعات مثل الزراعة، والصناعة، والسياحة أن تخلق مصادر دخل بديلة ومستقرة؛ وقد بدأت تظهر علامات النجاح في بعض المجالات كصادرات التمور والأسمنت، مما يؤكد أن تدخل الدولة عبر الدعم والتسهيلات يمكن أن يعزز التنويع الإقتصادي ويقلل من التبعية للمحروقات.

التوصيات:

أمام هذه النتائج نقدم مجموعة من التوصيات نوجزها كما يلي:

- إزالة كل العراقيل التي تواجه المصدرين خلال عملية التصدير.
- تشجيع المؤسسات الإقتصادية الوطنية على التوجه نحو الأسواق الإفريقية التي هي في متناولهم من أجل التصدير دون قيود أو شروط تعجيزية، مع دعمهم بفتح خطوط بحرية وجوية وبرية لنقل السلع.
- الرفع من قدرة القطاع الصناعي من خلال إدخال التكنولوجيا المتطورة.
- إنشاء مراكز دراسات وأبحاث متخصصة في مجال الصناعي وتنمية الصادرات.
- الإستثمار في الطاقات المتجددة بإعتباره أحد البدائل التنموية نظرا للإمكانيات التي تتوفر عليها الجزائر في هذا المجال.
- رفع الكفاءات الإقتصادية بخلق مزيد من المناخ التنافسي بين المؤسسات الإقتصادية داخل البلد على إعتبار أن السوق المحلي الآن أصبح سوقا منفتحا على العالم وإقامة تحالفات فيما بين المؤسسات، فالجزائر تمتلك ميزة نسبية في قطاعات هامة، كالفلاحة والصناعة والسياحة، مما يجعل أمر ترقية الصادرات الوطنية ممكنا جدا بتظافر جهود الجميع، ضمن إستراتيجية وطنية لبناء إقتصاد غير نفطي.
- تفعيل دور السياحة في إطار توافر الإمكانيات المؤهلة.
- الإهتمام برفع مستويات الجودة الإهتمام برفع مستويات الجودة الإنتاجية للمنتوج الجزائري لكي يصبح قادرا على المنافسة في االأسواق العالمية.
- تطوير السياسات المالية من خلال تقديم حوافز ضريبية للشركات التي تستثمر في التنويع الإقتصادي مع إنشاء صناديق إستثمارية لدعم المشاريع الجديدة.
- إتباع سياسة الإنفتاح التجاري وذلك لتعزيز الصادرات الجزائرية وبالتالي النهوض بالنمو الإقتصادي.

قائمة المصادر والمراجع

الكتب:

- أمين حواس،"**نماذج النموالإقتصادي**"،منشورات مخبر تطوير للمؤسسة الإقتصادية الجزائرية، جامعة إبن خلدون،الجزائر،2021.
- جلال خشب، "**النمو الإقتصادي**"، شيكة الألوكةwww.alwkah.net
- حسين أحمد توفيق، "**التجارة الخارجية دراسة تطبيقية**"، دار النهضة العربية ،1988-1987.
- ذنون هروان، عبد الملك .م،"**إقتصاديات التجارة الخارجية**"، دار الأكاديمون للنشر و التوزيع، الأردن، 2020.
- سعد عبد الكريم، حماد. د، "**التجارة الخارجية (تطبيقات إقتصادية كلية)** "، الطبعة الأولى 2023.
- عزة قناوي ،نيرة .س، "**أساسيات الإقتصاد الكلي**" ،دار العلم للنشر والتوزيع ،2005
- مدحت محمد القريشي، "**التنمية الإقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات**"، دار وائل للنشر، الطبعة 1، عمان 2007 .
- منعم أحمد خيضر، "**الإقتصاد الكلي المبادئ والتطبيقات**"، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان،الأردن ،2021.

البحوث الجامعية:

- أجري خيرة، "**أثر التفاعل بين السياسة المالية والنقدية في تحقيق النمو الإقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال فترة 1986-2017** "، أطروحة دكتورة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان،2019 .
- بركة تركية، بن ماحي س ، "**بدائل نمو الاقتصاد لجزائري في ظل إنهيار أسعار المحروقات**"، مذكرة ماستر ، جامعة ابن خلدون ، تيارت ، 2017.
- بلوفي محمد، "**أثر السياسة النقدية و المالية على النمو الإقتصادي حالة الجزائر1970-2011** "، أطروحة دكتورة ،جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان ،2013
- بن قبلة زين الدين ، "**أثر التطور المالي على النمو الإقتصادي في الجزائر**" ، أطروحة دكتورة ، جامعة أبو بكر بلقايد ،تلمسان، 2016.
- بن يوب أمينة، "**أثر التقدم التكنولوجي على النمو الإقتصادي –دراسة قياسية للجزائر خلال 1990-2017** "، أطروحة دكتورة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان،20212020.
- بوعلي هشام، "**سعر الصرف وأثره على النمو الإقتصادي دراسة حالة MENA** "، أطروحة دكتورة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان،2019.
- بوقفطان سمية، "**أثر سياسة المالية والنقدية على النمو الإقتصادي في الجزائر دراسة قياسية 1990-2019** "، أطروحة دكتورة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان،2022-2023.

- زهير عماري ،"**تحليل إقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة(2009.1980)**"،أطروحة دكتورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2014/2013.
- عبد الله بن سلوى رشيدة، "**أثر تقلبات سعر الصرف على النمو الإقتصادي في الجزائر –دراسة قياسية1980–2019**"، أطروحة دكتورة، جامعة أبو بكر بلقايد، 2021 .
- عزيزي سعاد، "**أثر التطور النقدي على النمو الإقتصادي في الجزائر وبعض الدول النامية خلال فترة 1990–2020** "، أطروحة دكتورة، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2024.
- قيرع سعيدة، "**دراسة تقيمية لدور هيئات دعم التصدير في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات**" ، مذكرة ماستر ، جامعة غرداية.
- مروة مومن، "**أثر تنمية الصادرات خارج المحروقات على النمو الإقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 2000–2020**"،أطروحة دكتورة ، جامعة 8 ماي 1945 ،قالمة ،2023 .
- معط الله أمال، "**أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الإقتصادي دراسة قياسية بإستخدام بيانات Panel لحالة الدول العربية 1990–2019**"، أطروحة دكتورة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2020-2021.
- موسي سهام، "**إستراتيجيات تطوير الصادرات كمدخل للريادة الإقتصادية دراسة تحليلية للنموذج الصيني** "، اطروحة دكتورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2018.
- وليد عابي، "**حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية** "، أطروحة دكتورة، جامعة فرحات عباس سطيف 1، 2019.
- الوليد قيسوم ميساوي ،"**أثر ترقية الإستثمار على النمو الإقتصادي في الجزائر منذ 1993**"،أطروحة دكتورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة ،2018.
- وميض كريم عبد الرحيم، "**أثر إستثمار في قطاع الاتصالات في النمو الإقتصادي** "، أطروحة الدبلوم العالي، جامعة كربلاء، العراق، 2021.
- ضيف أحمد، "**أثر السياسة المالية على النمو الإقتصادي إطلالة على الإقتصاد الجزائري خلال الفترة 1960–2021**"، أطروحة دكتورة ، جامعة الجزائر 03، 2014 .

المجلات :

- أحمد بوديسة، العبسي.ع، لبزة.هـ، "**أثر تنمية الصادرات خارج المحروقات على النمو الإقتصادي في الجزائر2000–2015** "، مجلة الإقتصاد والتنمية المستدامة ، المجلد 3 ،عدد 1 .
- احمد خليلي، "**أهمية التجارة عبر الحدود في ترقية الصادرات الجزائرية نحو إفريقيا في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية**"، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 8، عدد1 .

- ايت بارة شفيعة، انيسة .ع، **"أثر تنويع الصادرات خارج المحروقات على النمو الإقتصادي دراسة قياسية"**، مجلة التكامل الإقتصادي، المجلد10 ، عدد 2.
- بدراوي شهيناز، عائشة. ع، **"إسهامات الصريفية الإسلامية في النمو الإقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 2011-2019 "**، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، مجلد 4، عدد2
- بروابن شهرزاد، **"العوامل المحددة للصادرات الصناعية في الجزائر"**، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد5 ، العدد 9، جامعة مستغانم.
- البستي وسيلة ، زعرور نعيمة، **"مراحل تطور تحرير التجارة الخارجية في الجزائر"**، مجلة الإقتصاد الدولي و العولمة، مجلد 01، عدد 1، 2018 .
- بلغيث هادية، آيت يحي. س، **"دراسة قياسية لأثر الصادرات خارج المحروقات على النمو الإقتصادي في ظل سياسة الإنفتاح التجاري خلال الفترة 1990/2022 "**، مجلة الإمتياز لبحوث الإقتصاد والإدارة، مجلد 8، العدد 2، سنة2024.
- بن البار محمد، **"قياس العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2019"**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، مجلد 14، عدد2.
- بن طلحة صليحة، معوشي ب ،**"تخفيض قيمة العملة بين الواقع و الطموح"** ، مجلة دراسات إقتصادية ، مجلد 18 ، عدد 01 ، 2016.
- بهوري نبيل، **أهمية الإستثمار في تطوير التنمية الإقتصادية –دراسة حالة الدول العربية**، مجلة دفاتر إقتصادية، مجلد 10، عدد1، 2019.
- بوجمعة رحالي، محمد. إ، **"تقدير محددات الصادرات خارج قطاع المحروقات لعينة من الدول العربية للفترة 2000-2020 "**، مجلة المنهل الإقتصادي، المجلد 7، العدد 2.
- بوخرص عبد الحفيظ، **"المتغيرات الإقتصادية الكلية الفصل الأول"**، محاضرة سنةُ الثانية ماستر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة.
- تيغرسي الهواري، حاج يوسف.س،**"دور الصادرات خارج المحروقات في تنمية الإقتصاد الجزائري"**، مجلة علوم الأعمال، جامعة الجزائر 03 ، سنة 2017 ، العدد 02 .
- جبور علي سايح ،**"الآليات القانونية لترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر"**، مجلة آفاق للأبحاث السياسية و القانونية ، مجلد01 ، عدد02، 2018 .
- جلال عكروت، نوفل .س، **"أفاق وتحديات تنمية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر برنامج الإنعاش الإقتصادي2020 -2024"**، مجلة الإنسانية و الإجتماعية، المجلد 10،العدد 01، جوان2024 .

- جمال الدين زروق، **"إضاءات مالية مصرفية"**، مجلة معهد الدراسات المصرفية، السلسلة 8، العدد 12، 2016، الكويت .
- جمال جعفري، العجال .ع، **"مبادرات إصلاح القطاع الزراعي في الجزائر وأثرها على الناتج الزراعي دراسة تحليلية وقياسية للفترة(2000 2015)"**،مجلة دفاتر إقتصادية ، المجلد 10، العدد 02.
- جواهر صليحة، ششوي. ح، **"الصادرات والصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر إحصائيات ومؤشرات للفترة 2000–2021"**، مجلة إقتصاد المال والأعمال، مجلد9، العدد 2.
- جوزيف نعمة موسى، **"أثر الفساد الإداري على التنمية الإقتصادية في سورية"**، مجلة البحوث الإقتصادية المالية، مجلد 7، عدد 1، 2020.
- حايد حميد، البشير. ع، **"دراسة قياسية لعلاقة الصادرات بالنمو الإقتصادي في الجزائر 1966–2015"**، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد14 ، العدد19.
- حسين علي الزيود، شريفة. ب، **"تقدير أثر الصادرات على النمو الإقتصادي في الجزائر2000–2009 "**، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا العدد الثامن.
- حمزة علي، **"إمكانيات جعل قطع التجارة الخارجية محركا للنمو الإقتصادي في ظل إقتصاد ريعي –حالة الجزائر خلال 1998–2010"**، مجلة التنظيم والعمل، مجلد 3، عدد 1، 2014.
- حناش إلياس، بوحبل . ع ، **"البدائل المستقبلية لتنويع الصادرات خارج المحروقات و التقليل من التبعية البترولية في الجزائر"** ، مجلة الأفاق للدراسات الإقتصادية ، مجلد 02 ، عدد 01 ، 2017.
- ديناوي انفال عائشة، زرواط. ف، **"أثر الديمغرافي على النمو الإقتصادي في الجزائر دراسة قياسية 1970–2019"** ، مجلة إستراتيجية والتنمية، مجلد 12 عدد 1، جامعة مستغانم، 2022.
- زاوية رشيدة ، دادن عبد الوهاب ، **"تخفيض قيمة العملة بين إشكالية توازن و إختلال ميزان المدفوعات في المدى الطويل دراسة تحليلية لحالة الجزائر خلال فترة 1990–2013"**، مجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية و المالية ، عدد 03، 2016
- زكرياء حرفي، الناصر ب، شهرزاد. إ،**"قياس أثر الإنفتاح التجاري على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة2000–2019 "**، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا المجلد 5، عدد 2، ص96.
- زواوي فضيلة، **"إشكالية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر وإجراءات ترقيتها"**، مجلة أبعاد إقتصادية، جامعة محمدبوقرة بومرداس، سنة 2017 ، العدد 02.
- سعود وسيلة، **"قراءة تحليلية في واقع التصدير في الجزائر للفترة 1963–2020"**، مجلة الباحث، المجلد24، عدد 01، ديسمبر 2024.

- ساطور رشيد، "**دراسة نظرية حول النمو الإقتصادي والتنمية المستدامة علاقات وروابط** "، مجلة التراث، جامعة الجلفة، العدد 10، ديسمبر 2013.
- شليحي الطاهر، "**التجارة الخارجية للجزائر و أهم تحدياتها خلال الفترة 2018–2020**"، مجلة العلوم الإجتماعية و الإنسانية ، المجلد 21 ، العدد01 ، 2020.
- صلحي سلمى ،"**آليات دعم و تمويل المؤسسات الصغيرة و متوسطة في الجزائر–دراسة حالة وكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية** "، مجلة نماء للاقتصاد و التجارة ، مجلد 05 ، عدد 01 ، 2021.
- طوير أمال، "**دراسة قياسية لأثر الصادرات على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990–2018**"، مجلة الأبحاث الإقتصادية المعاصرة العدد 2، سنة 2020.
- عادل بونحاس ،جرفي.ز ،"**قياس أثر السياسة المالية والنقدية على النمو الإقتصادي للجزائر خلال الفترة 1990–2020 بإستخدام نماذج الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة والمتباطئة ARDC**"، مجلة الأبحاث الإقتصادية ،مجلد 16 ،عدد 2، 2021 .
- عامر هوام، بنشوري.ع ،"**دراسة تحليلية للمؤشرات السياحية بالجزائر**"، مجلة دراسات في الإقتصاد وإدارة الأعمال، جامعة العربي التبسي تبسة، المجلد 04، العدد 01 ،جوان 2021 .
- عبد الحليم شاهين، "**التطور التاريخي لنظريات النمو و التنمية في الفكر الإقتصادي**"، مجلة الدراسات التنموية المعهد العربي لتخطيط ، عدد73، 2021.
- عبد الغفار، غطاس، "**أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980–2011**"، مجلة الباحث، العدد15 ،2015 .
- عبد الكريم بعداش، **دراسة في تنمية إقتصادية في الجزائر خلال 1990–2009**، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، عدد8.
- عيدي الطيب، العقون.أ ،"**دور المؤسسات الصناعية الجزائرية في تحقيق التنمية الإقتصادية**" ،مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الإقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان ،المجلد 05، العدد 01، سنة2021.
- غربي رشيد، بوعبدلي ياسين ،"**الإستثمار في القطاع الزراعي لتعزيز النمو الإقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 1980–2021دراسة تحليلية و قياسية بإستخدام نماذج ARDL**" ، مجلة دراسات الإقتصادية ،مجلد 17 ، عدد 03 ، 2023 .
- فاضل عبد القادر، شيلحي. ط، "**واقع التجارة البينية الجزائرية العربية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية** "، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد 12.
- قندوز فاطمة الزهرة، "**إشكالية النمو السكاني وأثرها على التنمية الإقتصادية**"، مجلة الإبداع، المجلد 9، عدد1، 2019.

- كمال قسول، عبد الحق. أ، "**مؤشرات نمو الإقتصادي إطلالة على الإقتصاد الجزائري خلال فترة 1960–2021**" ، مجلة البصائر، مجلد 1، عدد1، ديسمبر 2021.
- لعماسة حاج ، حطاب م ، "**دور المؤسسات و الهيئات الداعمة للصادرات خارج المحروقات في ظل مخطط الإنتعاش الإقتصادي 2022–2024**" ، مجلة الدراسات الإقتصادية و المالية ، مجلد 17،ديسمبر 2024.
- محمد الناصر حميداتو، "**نماذج النمو**"، مجلة الدراسات الإقتصادية والمالية، جامعة الوادي، عدد 7، مجلد 2.
- محمد جلولي، محمد أمين. ب، نور الدين. م، "**أهمية التجارة الخارجية وتأثيرها على النمو الإقتصادي دراسة قياسية للفترة 1990–2018** "، مجلة التمويل والإستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 6، العدد 2.
- مسغوني سهام، بلعباس. ر، "**أثر أساسات النقدية على النمو الإقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط–دراسة قياسية من الدول العربية**"، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، مجلد20، عدد 1، 2020.
- مديحة بن زكريا، شيبان.ن، "**دور إعادة تأطير وإصلاح قطاع التجارة الخارجية في تنمية الإقتصاد الوطني الجزائري**"، مجلة العلوم القانونية والإجتماعية، المجلد 4، العدد3، سنة 2019
- ناصر لبنى، "**القطاع الصناعي الجزائري منذ الإستقلال وسبل تطويره: دراسة تحليلية**"، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج الجزائر ،المجلد 06، العدد 01، جوان 2019.
- نظيرة قلادي، رابح. د، "**إستغلال باب التجارة الخارجية كمنفذ لتهريب العملة الصعبة**"، مجلة الدراسات الإقتصادية والمالية المجلد 16.
- ودريم قالز، بوصالح س، "**دراسة العلاقة الإقتصادية بين السياسة القدية والنمو الإقتصادي في الجزائر خلال فترة 1980–2018** "، المجلة العلمية المستقبل الإقتصادي، مجلد 9، عدد 1 .
- وصاف سعيدي، "**تنمية الصادرات والنمو الإقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات**"، مجلة الباحث، عدد 1 ،2002 .
- وئام بغياني ،"**تحفيز التصدير للمؤسسة الإقتصادية الجزائرية**"، مجلة بحوث ،جامعة الجزائر ، جوان 2019، العدد1.

المرسوم الرئيسي:

- الجريدة الرسمية رقم 16، الصادرة في 1996.

المطبوعات و المحاضرات:

- بوخرص عبد الحفيظ،" **المتغيرات الإقتصادية الفصل الأول**"، محاضرة سنة الثانية ماستر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة.
- سامي بلبخاري ،"**نظريات التجارة الدولية**"، محاضرة نظام جديد.

- سعد عبد الكريم حماد، **محاضرة "ماهية التجارة الخارجية"**، جامعة الأنبار، العراق.
- سعيد أحسن، "**مطبوعة بمقياس تقنيات التجارة الخارجية**"، سنة 2010 .

الفهرس

البسملة	II
الشكر	III
الإهداء	V
الملخص	VI
قائمة المحتويات	IX
قائمة الجداول	XI
قائمة الأشكال	XIII
المقدمة العامة	أ-خ
الفصل الأول : التأصيل النظري والتكاملي للنمو الاقتصادي والتجارة الخارجية	
مقدمة الفصل	02
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للنمو الإقتصادي	03
المطلب الأول : النمو الاقتصادي في الفكر الإقتصادي	03
الفرع الأول : المدرسة الكلاسيكية	06-03
الفرع الثاني : المدرسة الكينزية	08-07
الفرع الثالث : المدرسة النيوكلاسيكية	09-08
المطلب الثاني : عموميات حول النمو الإقتصادي	09
الفرع الأول : مفاهيم النمو والتنمية الإقتصادية	12-09
الفرع الثاني : أنواع النمو الإقتصادي	13-12
الفرع الثالث : أهمية النمو الإقتصادي	13
المطلب الثالث : نماذج النمو الإقتصادي	13
الفرع الأول : نموذج هاورد دومار	16-14
الفرع الثاني : نموذج روبرت سولو	18-16
المبحث الثاني : أساسيات التجارة الخارجية والصادرات	18
المطلب الأول : عموميات حول التجارة الخارجية	18
الفرع الأول : تعريف التجارة الخارجية وأهميتها	19-18
الفرع الثاني : أسباب قيام التجارة الخارجية	20-19
الفرع الثالث : عوامل مؤثرة في التجارة الخارجية	21-20
المطلب الثاني : عموميات حول الصادرات	21
الفرع الأول : تعريف الصادرات	22-21
الفرع الثاني : محددات الصادرات	23-22
الفرع الثالث : مبررات اللجوء إلى تنمية الصادرات	24-23

المطلب الثالث : علاقة التجارة الخارجية والصادرات بالنمو الإقتصادي	24
الفرع الأول : علاقة التجارة الخارجية بالنمو الإقتصادي	25-24
الفرع الثاني : علاقة الصادرات بالنمو الإقتصادي	26-25
خاتمة الفصل	27
الفصل الثاني : الجزائر ومساعي ترقية الصادرات خارج المحروقات	
مقدمة الفصل	29
المبحث الأول : تطور الإقتصاد الجزائري واثره على تجارة الخارجية وسياسة التصدير	30
المطلب الأول : تطور الإقتصاد والتجارة الخارجية في الجزائر	30
الفرع الأول : تطور إقتصاد الجزائري	31-30
الفرع الثاني : مراحل تطور سياسة تحرير تجارة الخارجية في الجزائر	32-31
الفرع الثالث : تطور تجارة خارجية في الجزائر 2000-2022	42-32
المطلب الثاني : واقع تصدير في الجزائر واجراسات ترقية الصادرات خارج محروقات	42
الفرع الأول : تطور التصدير في الجزائر	42
الفرع الثاني : أهمية التصدير في الجزائر	43-42
الفرع الثالث : إجراءات ترقية الصادرات خارج محروقات	44-43
المطلب الثالث : هيئات الدعم للتصدير في الجزائر	44
الفرع الأول : أهم مؤسسات والهيئات الداعمة للتصدير في الجزائر	46-44
فرع الثاني : صندوق وجمعيات داعمة التصدير في الجزائر	48-46
المبحث الثاني : آليات وتطوير مساعي الجزائر لتنمية الصادرات خارج المحروقات خلال 2000-2022	48
المطلب الأول : آليات تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات بالجزائر	48
الفرع الأول : تخفيض قيمة العملة ودعم المؤسسات	50-48
الفرع الثاني : تسهيلات ضريبة والجمركية	50
الفرع الثالث : معوقات تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات.	51-50
المطلب الثاني : تطور الصادرات خارج المحروقات 2000-2022	51
الفرع الأول : تحليل صادرات قطاع الفلاحي 2000-2022	53-51
الفرع الثاني : تحليل صادرات قطاع الصناعي 2000-2022.	56-53
الفرع الثالث : تحليل صادرات قطاع الخدماتي سياحي	58-56
المطلب الثالث : مساعي الجزائر حول ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر	58
الفرع الأول : مساعي في القطاع الفلاحي	60-59
الفرع الثاني : مساعي في القطاع الصناعي	61-60
الفرع الثالث : مساعي في الفطاع السياحي	63-62

خلاصة الفصل	64
الخاتمة	67-66
قائمة المصادر والمراجع	75-69
الفهرس	79-77